العدد الثاني

غرّة شعبان/ 1424هـ

قيادات أهل السنة وقيادات الفرق والطوائف.

1- الشيعة الإثنا عشرية.
2- الصفويون يحالفون الصليبيين.
3- الخمينية.
4- قالوا.
5- الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية.
6- إخلاء النجف وكربلاء من الوجود السني بداية تطهير عرقي.
7- الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية.
8- الإيرانيون السنة في الدستور الإيراني.
9- التقرير الإستراتيجي الإيراني.
10- الثورة الإيرانية بين التجديد أو الانفجار.
11- العرب السنة في العراق.

12- العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل.
13- ترف لا تحتمله مصالح الأمة.
14- هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل.
15- كلمة النجف.
16- من هم رجال بشار الأسد؟

فاتحة القول
قيادات أهل السنة وقيادات الفرق والطوائف

مما لا يخفى على أي مراقب أن الفرق والطوائف يتصدر قيادتها غالباً من يعتز بانتمائه الطائفي والعقدي أو على الأقل يتلقى الدعم والتأييد من القيادات الدينية لطائفته وفرقته وهذه بعض الأمثلة: الشيعة في إيران أو العراق, الدروز في لبنان, العلويون في سوريا, الإباضية في عُمان وهكذا.

لكن الغريب أن الأكثرية السنية في عالمنا الإسلامي والعربي لا يتصدر قيادتها من يعتز بانتمائه لها أو من يكون حريصاً على تلقي الدعم والمساندة من العلماء والعاملين لخدمة المذهب السني, بل نجد للأسف أن الوضع عند الأغلبية السنية مقلوب, فالقيادات الدينية التي تحظى بالشرعية الشعبية غالباً هي مبعدة عن الواجهة والصدارة, والذين يتصدرون أمرهم هم من يأخذون شرعيتهم من الزعيم والحاكم السياسي.

ولنأخذ لبنان مثالاً لذلك, فالقيادة المسيحية لا تستطيع تجاوز الكنيسة؛ والشيعة سواء أمل أو حزب الله هم من ممثلي الشيعة, لكن السنة يمثلهم الحريري أو الحص أو غيرهما لكن ما مدى حرصهم على المذهب السني أو دعمه؟ وهل هم حقاً يمثلون المذهب السنّي أم لهم اتجاهات أخرى تتوافق أو تتصالح مع المذهب السني وتتقاطع وتتعارض في أحيان كثيرة.

ولذلك لا تراعى في الأكثر الضوابط والمعايير السنية في القرارات والتصرفات بينما تكون العقائد والأفكار الطائفية هي المحرك الفاعل لمعظم القرارات الطوائفية والتي يقوم الزعماء السنة السياسيون بمجاراتها ومجاملتها بحجة المواطنة والوحدة الشعبية.

ومن آخر الأمثلة ما جرى في افتتاح مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية في البحرين 20/9/2003م من تصريح حسن الصفار –من زعماء شيعة المنطقة الشرقية في السعودية-: أن الشيعة لا تزال تنتظر من الحكومة السعودية "الخطوات العملية" وهي في رأيه "مجلس شورى منتخب ومساواة فعلية بين المواطنين وتوسيع الحريات. ولكن هل طالب أحد في المقابل بحقوق أهل السنة في بلدان الأغلبية الشيعية مثل إيران أو المسيطر عليها شيعياً مثل العراق أو لبنان؟

هل طالب أحد بحق السنة في إيران في بناء مسجد لهم؟

هل طالب أحد بحق السنة في إيران في افتتاح مدارس لهم؟

هل طالب أحد بحق السنة في أن يكون لهم صحف ومجلات في إيران؟

هل طالب أن تحترم حقوقهم السياسية؟

(انظر مقابلة مسؤول أهل السنة الإيراني الموالي للحكومة الإيرانية في جولة الصحافة)

في العراق قُتل شباب أهل السنة في البصرة؟ استولى الشيعة على مساجد أهل السنة في بغداد؟ المسجد الوحيد للسنة في النجف استولى عليه الشيعة؟ من يطالب بحقوقهم؟

لابد أن تكون قيادات أهل السنة حريصة على حقوق أهل السنة, وعدم التفريط فيها, متى تتوحد الرؤية السياسية والشرعية لقيادات أهل السنة في ظل الهمجية الطوائفية الشرسة على السنة وأهلها؟

الرا

الشيعة الإثنى عشرية

فرقة الشيعة الإثنا عشرية من أكثر الفرق انتشاراً وتنظيماً وعداء لأهل السنة, وقد نجحت في إقامة عدة دول تابعة لها لفرض هذا المذهب على المسلمين وحمايته, وتتبنى الجمهورية الإيرانية اليوم هذه المهمة.

نشأتها:

تبلورت هذه الفرقة بعد الفتنة التي حدثت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما بشكل منظم, وإن ظهرت بعض أفكارها قبل هذا الوقت, ولا سيما القول بالوصي والرجعة.

ويذكر أن اليهودي عبد الله بن سبأ الذي أسلم ظاهراً وأبطن الكفر هو الذي أخذ ينادي بفكرة الوصي والرجعة, ويطعن في أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنه ويبالغ في مدح علي حتى اقترب من تأليهه, وتنامت هذه الفرقة فيما بعد حتى أصبح لها فكر عقدي وفقهي وسياسي.

اسمها وسببه:

إذا أطلقت كلمة الشيعة فإننا تقصد بها الشيعة الإمامية الإثنى عشرية, وسموا بذلك لأنهم يعتقدون أن الإمامة (وهي من أصول الإيمان عندهم) أو رئاسة الدولة قد حصرها الله سبحانه وتعالى في اثني عشر إماماً ابتداءً بأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وانتهاءً بمحمد بن الحسن العسكري الذي يزعمون أنه مختبئ في سرداب منذ عام 261 هـ, ويعتبرونه الإمام الغائب والمهدي المنتظر, وتسمى هذه الفرقة بالجعفرية, لأنهم نسبوا مذهبهم الفقهي إلى الإمام جعفر الصادق (83 – 148 هـ) وهو أحد أئمتهم الإثنى عشر.

ويطلق عليهم اسم " الرافضة " لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين لما ترحم على أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فرفضه بعض أتباعه فقال لهم رفضتمونى فسموا رافضة, والشيعة لا يعترفون بأصحاب النبي أبداً وعلى رأسهم أبي بكر وعمر, ويعتبرونهم غاصبين للإمامة من علي بن أبي طالب, وينعتونهم بنعوت وأوصاف قبيحة.

خالف الشيعةُ الروافضُ عموم المسلمين في أصول كثيرة من أساسيات وبديهيات الإسلام, فقد اعتبروا الإمامة ركناً من أركان الإيمان, وبالغوا في مدح أئمتهم حتى أوصلوهم إلى مرتبة الربوبية, واعتقدوا بأنهم يخلقون ويرزقون ويعلمون الغيب ويسيرون الكون وأنهم أفضل من الملائكة والأنبياء وأنهم الواسطة بين الله وخلقه, واعتقدوا بأحقية علي بالنبوة والخلافة, وأنه لا دولة ولا حكم إلا في بنيه وذريته.

ويعتقد الشيعة بكفر صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وردتهم إلا ثلاثة أو أربعة, وينتقصون من قدرهم ومن قدر أمهات المؤمنين وزوجات النبي الطاهرات, وبالتالي يرفضون كل ما جاءنا من النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق هؤلاء الأخيار فأدى ذلك إلى رفضهم للدين وإنكارهم للسنة

النبوية, فالأحكام لا تؤخذ عندهم إلا عن طريق أئمتهم, أو بما نسبوه هم لأئمتهم.

كما يعتقدون بتحريف القرآن الكريم, وأن الصحابة قد بدّلوا وغيّروا, ويزعمون أن المصحف الحقيقي الذي سيحضره المهدي المنتظر آخر الزمان هو ثلاثة أضعاف المصحف الحالي المتداول بين أيدينا الآن, ويؤمنون بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر.

ويؤمنون بأن يوم عاشوراء الذي استشهد فيه الحسين بن علي رضي الله عنهما أفضل من يوم عرفة, ويتعاملون مع المسلمين بالتقية, وهي أن يظهر الشيعي خلاف مذهبه تودداً للمسلمين وإخفاء لبعض شعائرهم كي لا ينفر منه المسلمون.

ويؤمن الشيعة بكفر أهل السنة الذين يسمونهم (النواصب) ويبيحون أموالهم وأعراضهم ودماءهم, ويحرمون أخذ العلم عنهم أو التحاكم إلى قضاتهم, ويعتبرون أن الدول السنية ومنها دولة الخلافة الراشدة, دول كافرة طاغوتية وليست شرعية.

وقد أثرت هذه النظرة إلى أهل السنة كثيراً في مسيرة الشيعة, وفي علاقاتهم مع المسلمين من أهل السنة, فقد كانت الدول الشيعية الحاكمة انعكاساً حقيقياً لهذا المبدأ, ولهذه العداوة المتجذرة للمسلمين من أهل السنة, وقد عملت بجد لنشر الأفكار والعقائد الشيعية ومحاربة دين التوحيد والاتباع.

ولعل استعراض بعض الحوادث التاريخية كفيل ببيان الحقد الذي يكنّه الشيعة الروافض للمسلمين من أهل السنة, حيث أدّى ذلك إلى الإفساد وإراقة الدماء, والغدر بالمسلمين وإعانة الكفار ومساعدتهم للتخلص من المسلمين, كما أدّى البغض الشيعي لأهل السنة إلى تشتيت جهود المسلمين وإعاقتهم عن تبليغ رسالة الدعوة الإسلامية والجهاد في سبيل الله.

فها هو الرافضي ابن العلقمي وزير الخليفة العباسي المستعصم يكاتب التتار ويحث زعيمهم هولاكو على غزو بلاد المسلمين, ويغدر بالخليفة, ويتسبب في تدمير بغداد و قتل مئات الآلاف من أهلها السنة , حيث كان يحلم هذا الوزير الرافضي بإنهاء الخلافة الإسلامية, وإقامة دولة شيعية على أنقاضها.

وقبل ذلك كانت الدولة البويهية الشيعية التي ظهرت في العراق وقسم من إيران سنة 334 هـ تجسد الحقد الشيعى على أهل السنة , حيث يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الفترة: " حصل لأهل الإسلام في أيامهم من الوهن ما لم يعرف, حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام, وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك ".

وقال أيضاً عن دولة خدابندة (وهو من ذرية هولاكو وقد تبنّى المذهب الشيعي), وانظر ما حصل لهم في دولة السلطان خدابندة وكيف ظهر فيهم من الشر الذي لو دام وقوي لأبطلوا به عامة شرائع الإسلام, لكن يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ".

وكذلك كان أمر الدولة الشيعية الصفوية التي حكمت إيران بدءاً من سنة 906 هـ, بعد أن قضت على أهلها السنة, الذين كانوا يشكلون ثلاثة أرباع السكان. فارتكبت بأهلها السنة أفظع المجازر, وأرغم من بقي منهم على اعتناق التشيع ولعن الشيخين أبي بكر وعمر.

ولم تكتف الدولة الصفوية الشيعية بقتل واضطهاد المسلمين من أهل السنة في إيران وإجبارهم على اعتناق التشيع, بل انطلقت لمحاربة دولة الخلافة العثمانية وإضعاف شوكتها, في الوقت الذي كان فيه العثمانيون ينطلقون نحو أوروبا النصرانية فاتحين وناشرين للإسلام, إلا أن غدر الصفويين الرافضة بالعثمانيين وتحالفهم مع النصارى أسهم في إضعاف العثمانيين ووقف فتوحاتهم في أوروبا.

وإذا جئنا إلى العصر الحديث, فإننا نجده استمراراً لما مضى, حيث كانت الدول الشيعية وكذلك المسؤولون والهيئات الشيعية, كل هؤلاء يضعون نصب أعينهم محاربة المسلمين واضطهادهم والتحالف مع الكفار من الشيوعيين واليهود والنصارى لإيذاء المسلمين, فها هي باكستان الشرقية (بنغلادش) تنفصل عن باكستان الأم بخيانة أحد الشيعة وهو يحيى خان, الذى تعاون مع الهندوس لتقسيم باكستان المسلمة.

وإيران اليوم التي يحكمها رجال الدين هي امتداد لمسيرة الحقد والبغض, حيث اضطهاد أهل السنة, ومنعهم من بناء المساجد والمدارس في الوقت الذي يسمح فيه لغير المسلمين من اليهود والزرادشت بإقامة شعائرهم وبناء معابدهم, كما أن علماء وشباب أهل السنة كانوا دوماً عرضة للقتل والحبس والتعذيب.

وليس لبنان منا ببعيد, حيث كانت الساحة اللبنانية مجالاً خصباً لتحالف الأحزاب الشيعية مع النصارى ضد المسلمين اللبنانيين والفلسطينيين السنة.

ولقد كانت دول الخليج العربي والعراق مسرحاً للتدخل والتخريب الإيراني المباشر ومن خلال عملائها, فقد خاضت إيران حرباً مدمرة مع العراق استمرت ثماني سنوات, كانت إيران تهدف من خلالها إلى تصدير ثورتها وفرض مذهبها الشيعي, كما عانت الكويت والبحرين بشكل كبير من هذا التخريب.

ووصلت قمة الإفساد والتخريب إلى بيت الله الحرام, حيث سعى الإيرانيون مرات عديدة إلى الإفساد والتخريب في مكة المكرمة والمدينة النبوية لمحاولة صرف الناس عن بيت الله, وبلغ التخريب أوجه سنة 1987.

للاستزادة:

1- أصول مذهب الشيعة – د. ناصر عبدالله القفاري

2- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة – الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

3- حتى لا ننخدع – عبدالله الموصلي.

4- حركات فارسية مدمرة – د. أحمد شلبي.

5- بروتوكولات آيات قم حول الحرمين الشريفين – عبد الله الغفاري.
6- تعريف بمذهب الشيعة الإمامية – د. محمد أحمد التركماني.
7- الخميني وتزييف التاريخ – محمد مال الله.
8- موقف الخميني من أهل السنة – محمد مال الله.

الرا

الصفويون يحالفون الصليبيين

لئن ذكرت الدولة الصفوية الشيعية التي تأسست في إيران قبل خمسة قرون فإنه يذكر فوراً تلك التحالفات التي كانت تعقدها هذه الدولة مع الدول الصليبية في أوربا وهي موجهة أساساً ضد الدولة العثمانية المسلمة السنية التي كانت تذود -آنذاك- عن حمى الإسلام و تقف سداً منيعاً أمام الأخطار والأطماع الأوربية الصليبية.

تأسست الدولة الصفوية سنة 907هـ الموافق 1502م, على يد الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي, الذي أقام كيانها وأرسى قواعدها وبنيانها وفرض فيها المذهب الشيعي بالقوة.

وينسب الصفويون إلى الجد الخامس للشاه إسماعيل, وهو صفي الدين الأردبيلي وهو أحد أقطاب التصوف المولود سنة 650 هـ.

وفي سنة 907هـ توج الشاه إسماعيل نفسه ملكاً على إيران بعد انتصاره على القبائل التركمانية الحاكمة, وما أن تم له ذلك حتى أعلن فرض المذهب الشيعي مذهباً رسمياً في مختلف أنحاء إيران دون مقدمات, وقد كان أكثر من ثلاثة أرباع إيران من السنة, وكل من عارض هذا الأمر لقي حتفه, فانقاد الناس له.

وبعد استتاب الأمر للصفويين, كان من المنطقي أن تتوجه بعدائها إلى دولة الخلافة العثمانية السنية بسبب العقائد الشيعية المعادية لكل المسلمين وخاصة أهل السنة, وكانت الدولة العثمانية قد قامت في القرن السابع الهجري في وقت كان المسلمون فيه متفرقين متناحرين, وكان قيام دولة العثمانيين قوة للإسلام وحماية للدول الإسلامية من الاستعمار الصليبي.

لم يرق للصفويين الشيعة أن يروا المسلمين متوحدين تحت خلافة واحدة وخليفة واحد, وأن تعود راية الجهاد إلى المسلمين بعد أن خمدت في النفوس أمداً طويلاً, فبادر هؤلاء الصفويون إلى توجيه أحقادهم وسهامهم إلى دولة الخلافة التي كانت منهمكة في فتوحاتها وفي الذود عن الإسلام والمسلمين.

كانت الخلافة العثمانية الممثلة لدولة الإسلام تقاتل أعداءها من الصليبيين الحاقدين على عدة محاور, فالروس من الشمال والنمسا من الغرب والإمارات الإيطالية وفرنسا وانجلترا والبرتغاليين في البحار والمحيطات والكل يحقد على هذه الدولة التي قضت على الدولة البيزنطية إحدى قواعد الدول النصرانية, وتوغلت في أوروبا كما أنها حالت دون انتشار النصرانية ودون امتداد النفوذ الاستعماري الصليبي وطلائعه من البرتغاليين, ومنعت وصولهم إلى القدس وسيطرتهم عليها.

وفي الوقت الذي كان العثمانيون فيه ينطلقون شمالاً وغرباً في فتوحاتهم ودفاعهم عن الإسلام, بدأ الصفويون ومنذ عهد المؤسس الشاه إسماعيل بعمل اضطرابات على الحدود الشرقية للدولة العثمانية, وباغتوهم من الخلف, الأمر الذي جعل السلطان العثماني سليم الأول يخرج لملاقاة الصفويين بعد أن شعر بخطرهم, واستمرت الحروب بين الخلافة العثمانية وبين الصفويين الروافض زمناً طويلاً, وبالرغم من انتصار العثمانيين في معظمها إلا أن هذه المعارك استنزفتهم وأنهكتهم وأعاقت فتوحاتهم ونشرهم للإسلام في أوربا.

وبعد وفاة الشاه إسماعيل خلفه ابنه طهماسب, واستمر على نهج أبيه, واتصل بملك المجر (هنغاريا) ليعاونه على العثمانيين العدو المشترك, فصمم الخليفة العثماني آنذاك سليمان القانوني على توجيه حملة إلى إيران لقتال الصفويين, لكنه حول قواته ضد المجر نظراً لحيوية هذه الجبهة وأهميتها في مواجهة الصليبيين, وفي هذه الأثناء يقوم طهماسب الصفوي بغزو بغداد واحتلالها و بدأت المحاولات لفرض المذهب الشيعي على أهل العراق الأوسط والجنوبي, فاستغاث أهل السنة هناك بالسلطان سليمان.

وظلت الحرب بين العثمانيين والصفويين سجالاً وحدثت عدة معاهدات صلح, لكن الجانب الصفوي كان دائم النقض لهذه المعاهدات لأنه كان يشعر بضعف الدولة العثمانية في ذلك الحين.

لقد أدت هذه الحروب إلى أن يرجع القادة العثمانيون من فتوحاتهم في أوربا ليوقفوا الزحف الصفوي على الأراضي السنية, كما حدث مع سليم العثماني, وكما حدث مع السلطان سليمان حينما حاصر النمسا عام 1529م وكان يدك أسوارها لمدة ستة أشهر وكاد ان يفتحها و لكن طارت إليه أنباء من الشرق جعلته يكر راجعاً إلى استانبول, لقد كانت نذر الخطر الصفوي.

لقد كانت التحالفات مع القوى الصليبية سمة مميزة للدولة الصفوية الرافضية التي ترى أن التقارب مع الصليبيين وأهل الكفر أفضل من تقاربهم مع المسلمين من أهل السنة, وفي حين كانت الدولة العثمانية رافعة راية الإسلام غازية في أوربا فاتحة للقسطنطينية مدافعة عن الدول الإسلامية من الهجمات الصليبية, وتخشاها جميع دول وممالك أوربا, كانت الدولة الصفوية تحيك المؤامرات ضدها وتدخل في اتفاقيات مع دول أوربا الصليبية للقضاء على القوة العثمانية الإسلامية, وبشهادة الجميع كان عهد الصفوية هو عهد إدخال قوى الاستعمار في منطقة الخليج حيث مهدت له الطريق بعقد التحالفات العسكرية والتجارية مع البرتغاليين والهولنديين والإنجليز.

ولقد شهد التاريخ كثيراً من تلك المؤامرات وخاصة في عهد الشاه إسماعيل الصفوي, فبعد الهزيمة المرة التي لحقت به في موقعة جالديران عام 920هـ أمام السلطان سليم, تحرك للتحالف مع البرتغاليين لتغطية الهزيمة, فأقام العلاقات معهم, وكان البرتغاليون أنفسهم يبحثون عن هذه العلاقات, فقد كانوا جزءاً من أوربا التي فرحت بظهور الدولة الصفوية حين لاحت لهم بظهورها فرصة انفراج الضغط العثماني عليهم وعلى تجارتهم,

ولذلك سعت الدول الأوربية إلى إسماعيل تعرض عليه تثبيت عرى الصداقة والمودة وتحثه على إيجاد علاقات سياسية واقتصادية.

وعقدت اتفاقية بين الشاه إسماعيل الصفوي والبوكرك الحاكم البرتغالي في الهند نصت على ما يلي:

1- تصاحب قوة بحرية برتغالية الصفويين في حملتهم على البحرين والقطيف.

2- تتعاون البرتغال مع الدولة الصفوية في إخماد حركات (التمرد) في

بلوجستان ومكران.

3- تتحد الدولتان في مواجهة الدولة العثمانية.

4- تصرف حكومة إيران (الصفوية) النظر عن جزيرة هرمز, وتوافق أن يبقى حاكمها تابعاً للبرتغال.

وأما اتفاقاتهم مع جمهورية فينيسيا (البندقية) فكانت مخزية كذلك, فقد كانت فينيسيا من الدول المتأثرة تجارياً بسبب قضاء العثمانيين على الدولة البيزنطية وإغلاقها الطريق الرئيسي للتجارة بين أوربا وآسيا, فأرسل الشاه إسماعيل السفراء إلى بلاط فينيسيا طالباً الهجوم على العثمانيين عن طريق البحر وأن يقوم هو بالهجوم من ناحية البر بشرط أن تسترد فينيسيا قواعدها التي فقدتها في البحر الأبيض المتوسط.

ومن الدول التي كانت تسعى إيران لإيجاد علاقات معها للتخلص من الدولة العثمانية إسبانيا والمجر, حيث بعث الشاه إسماعيل برسالتين إلى إسبانيا والمجر طلب فيها عقد معاهدة صداقة وتعاون بينهم وعرض فكرة اتحاد بغرض سحق الأتراك العثمانيين.

كانت للشاه عباس كذلك اتصالات ومؤامرات مع الجانب الصليبي, فقد قدّم عباس عروضاً للإسبان عن طريق البنادقة كي يتقاسما أراضي الدولة العثمانية, فتحصل الأولى على الجزء الأوربي, وتستأثر الثانية بالآسيوي, ولم يكن هذا العرض سوى واحد من عروض كثيرة حملها سفراء إيرانيون و كانوا يقطعون المسافة بين أوروبا وإيران مجيئاً وذهاباً.

كما أن عباس جعل إيران تتحالف مع قوة انجليزية في الخليج, وشجع البرتغاليين والهولنديين على التجارة في بندر عباس.

كان هذا هو المنهج الذي نهجه الصفويون في تعاملهم مع دول السنة, منهج كيد وتآمر, ولقد أثر ذلك في كثير من مجريات الأمور, واستفادت منه الدول الأوروبية أعظم استفادة.

وفي الوقت الذي كان فيه حكام الصفوية فظين غليظين على أهل السنة, كانوا رقيقين لينين مع النصارى كما يعترف بذلك ويقره الكاتب والمؤرخ الشيعي عباس إقبال حيث يقول: " ولم يكن الشاه عباس فظاً على غير أهل السنة من دون أتباع سائر المذهب لذا فقد جلب أثناء غزواته لأرمينية والكرج نحو ثلاثين ألف أسرة من مسيحيي هذه الولايات على

الرا

مازنداران وأسكنهم بها كما رحّل إلى أصفهان خمسين ألف أسرة من أرامنة جلفاء وإيران وبنى لهم مدينة جلفا على شاطئ نهر زاينده رود وأنشأ لهم فيها الكنائس وشجعهم على التجارة مع الهند والبلاد الخارجية بأن أعطاهم الحرية الكاملة ".

ويذكر شاهين مكاريوس (تاريخ إيران ص 154) أن الشاه عباس أصدر منشوراً إلى رعاياه يقول فيه: إن النصارى أصدقاؤه وحلفاء بلاده, وأنه يأمر رعاياه باحترامهم وإكرامهم أينما حلّوا, واستطراداً لهذه السياسة, فتح الشاه موانئ بلاده لتجار الإفرنج و أوصى ألا تؤخذ منهم رسوم على بضائعهم, وألا يتعرض أحد من الحكام أو الأهالي لهم بسوء, ويقول مكاريوس: إن الشاه إسماعيل كان أول من فعل هذا مجاهراً من سلاطين المسلمين.

للاستزادة:

1- الصفويون والدولة العثمانية – أبو الحسن علوي عطرجي.
2- حركات فارسية مدمرة - د. أحمد شلبي.
3- الخمينية وريثة الحركات الحاقدة - وليد الأعظمي.
4- التشيع العلوى والتشيع الصفوى - علي شريعتى.

الرا

كتاب الشهر

الخمينية شذوذ في العقائد
شذوذ في المواقف

عندما انتصرت الثورة في إيران, وأصبح الخميني زعيماً لها سنة 1979, ظن الكثير من أبناء الأمة أن "الخمينية" إرجاع للأمر في نصابه في حب آل البيت وتحرير التشيع من العقائد الزائفة والمواقف الخائنة, خاصة وأن الخميني أعلن في الأيام الأولى من انتصاره أن ثورته إسلامية وليست مذهبية, وأن ثورته لصالح المستضعفين ولصالح تحرير شعوب الأمة الإسلامية عامة ولصالح تحرير فلسطين خاصة, ثم بدأت الأمور تنكشف للمخلصين, فإذا بالخميني هذا يتبنى كل العقائد الشاذة للتشيع عبر التاريخ, وإذا بالمواقف الخائنة للشذوذ الشيعي تظهر بالخميني والخمينية, فكانت نكسة كبيرة وخيبة أمل كبيرة.

والتنبيه على العقائد الشيعية الباطلة التي يؤمن بها الخميني ويطبقها ويحكم بموجبها هو الذي جعل المؤلف الأستاذ سعيد حوّى رحمه الله يكتب هذه الرسالة المختصرة الواقعة في 72 صفحة من الحجم الصغير, وقد صدرت عن دار عمار في الأردن سنة 1987.

ويذكر الأستاذ حوّى في مقدمته أن أعداء الإسلام اجتمعوا لضرب الصحوة الإسلامية المباركة وتشويهها وحرفها عن مسارها, فسلطوا عليها من المتظاهرين بالإسلام قوماً, وهكذا كان الأمر وجاءت الخمينية المارقة تحذو حذو أسلافها من حركات الغلو والزندقة التي جمعت بين الشعوبية في الرأي والفساد في العقيدة.

وبالرغم من مرور سنوات عدة على وفاة الخميني, فإننا مطالبون الآن وأكثر من أي وقت مضى بالعودة إلى عقيدته وفكره ومواقفه, فما أشبه الليلة بالبارحة, وها هي إيران اليوم تسير على نفس النهج الذي رسمه لها الخميني بالأمس, وتنشر التشيع الباطل وتعادي المسلمين من أهل السنة وتوالي الكافرين وتعينهم على المسلمين, وتعادي العرب وتعلي من شأن الفرس والقومية الفارسية.

ويقسم المؤلف كتابه إلى فصلين :

الأول: عن بعض العقائد الشيعية الشاذة التي تبناها الخميني.

الآخر: في المواقف الشاذة للخميني.

العقائد الشاذة :

أولاً : الغلو في الأئمة, حيث أجمع كل الشيعة أن الإمام معصوم عن الخطأ والسهو والإسهاء والنسيان عن قصد أو غير قصد, وأن الإمامة مرتبة

أعلى من النبوة, وأن الأئمة لهم حرية الاختيار في التحليل والتحريم, وجعلوهم آلهة يخلقون ويرزقون ويشاركون الله عز وجل في إدارة الكون.

ثانياً : قولهم بتحريف القرآن الكريم, وقد أورد هذا غلاة متقدميهم ومتأخريهم ومنهم "الكليني" و "المجلسي" الذي أورد رواية نسبها إلى جعفر بن محمد الصادق يقول: " إن عندنا مصحف فاطمة عليها السلام, وما يدريهم ما مصحف فاطمة... مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد ".

ثالثاً : موقف الشيعة من السنة النبوية المطهرة, والمجمع عليه عند الشيعة أن الصحابة ارتدوا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة أو أربعة, وبذلك فإنهم لا يأخذون الأحاديث التي وردت عنهم بأسانيد صحيحة, بل يتهمون الصحابة بوضع الحديث, وهم لا يعترفون بالسنة النبوية, وينقضون الأساس الثاني لهذا الدين, ويعتمدون بدلاً من السنّة روايات عن أئمة الكذب والوضع.

رابعاً : الموقف من الصحابة, يؤمن الشيعة بكفر و ردّة الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم, ويتعبدون الله بسبهم ولعنهم وخاصة أبي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم.

خامساً : انتقاصهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم, من خلال الطعن في أزواجه وأصحابه وكمال رسالته, بل والانتقاص من شخصه صلى الله عليه وسلم.

سادساً : مخالفتهم الإجماع, فهم لا يأبهون به, كانتشار نكاح المتعة الذي هو زنى صريح أجمعت الأمة على تحريمه ومنهم علي بن أبي طالب, ومع ذلك فإنه ما زال قائماً اليوم في إيران. وبدلاً من العودة إلى ما أجمع عليه المسلمون, يعتمد الخميني مذهب الإثني عشرية مذهباً وحيداً في البلاد وإلى الأبد, ويجعل هذه المادة في الدستور غير قابلة للبحث والتعديل.

سابعاً : الموقف من أهل السنة والجماعة, يعتبر الشيعة أن كل من لا يؤمن بالأئمة وعصمتهم ناصبياً تحرم عليه الجنة, ويرون وجوب مخالفتهم ومعاداتهم.

الرا

ثامناً : غلوهم في فاطمة رضي الله عنها, يرى الشيعة بأن الوحي كان ينزل على فاطمة بعد وفاة أبيها صلى الله عليه وسلم بينما أهل السنة يحبون ويجلّون فاطمة لكن دون غلو وإطراء, ووضعها بمنزلة فوق منزلتها.

وإذا كان ما سبق ذكره جانباً من عقائد الشيعة الباطلة, وقد أورد الأستاذ حوّى نقولات عديدة للخميني تؤكد هذه العقائد, وإذا كان الخميني يؤمن بتحريف القرآن وبطلان السنة, وكفر الصحابة ووجوب مخالفة أهل السنة, فلا عجب أن تأتي مواقفه وسياساته منسجمة بل مطابقة لهذه الأصول المعتمدة عندهم, وهذا ما يتحدث عنه في الفصل الثاني من الكتاب.

يقول الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية ص 52 : " إن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون, وإن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملكٌ مقرب ولا نبي مرسل ".

وفيما يتعلق بالقرآن الكريم, فإنه يؤكد القول بتحريفه وتبديله, ويقول في كتاب كشف الأسرار ص 114 : " لقد كان سهلاً عليهم (يعني الصحابة الكرام) أن يخرجوا هذه الآيات من القرآن ويتناولوا الكتاب السماوي بالتحريف ويسدلوا الستار على القرآن ويغيبوه عن أعين العالمين. إن تهمة التحريف التي يوجهها المسلمون إلى اليهود والنصارى إنما تثبت على الصحابة ".

وفي نفس الكتاب (كشف الأسرار) يتهم الخميني الصحابة ومنهم أبو بكر الصديق وسمرة بن جندب بوضع الحديث (ص 112,71), كما يتهم الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما بمخالفة القرآن والتلاعب بأحكامه وتحريم حلاله وإحلال حرامه, وأنهم حمقى وأفّاكون وجائرون.

وأما موقفه من أهل السنة, ووجوب مخالفتهم فيؤكده في كتابه التعادل والترجيح (ص 81,80), حيث أورد روايات مختلقة منسوبة إلى آل البيت عن وجوب مخالفة العامة (أهل السنة) ويقول : " فتحصل في جميع ما ذكرنا من أول البحث إلى هنا أن المرجح المنصوص ينحصر في أمرين: موافقة الكتاب والسنة ومخالفة العامة.

وانتبه إلى أن الكتاب الذي يؤمنون به هو كتاب محرّف, والسنة عنده هي ما تناقله الشيعة وحدهم.

الرا

أولاً : روح السيطرة على العالم الإسلامي ومحاولة تشييعه :

فما (كان) يجري في تركيا ولبنان وسوريا وبلاد السند والحرب العراقية الإيرانية هو مقدمات لسيطرة الشذوذ الشيعي على الأمة الإسلامية, فها هي "حركة أمل " و " حزب الله " يتعاونان على القضاء على الفلسطينيين في لبنان بمساعدة سوريا, وها هي أمل بالتعاون مع سوريا تصفي الوجود السني في بيروت وها هي النصيرية في طرابلس متعاونة مع النظام السوري تصفي شوكة السنيين في طرابلس, وها هي سوريا بنظامها الباطني تعمل على تقويض سلطان السنة في تركيا فتمد اليسار والأرمن وتدفع بالنصيرية نحو التغلغل في الأحزاب المتطرفة, وها هي سوريا تتحالف مع إيران مساعدة كل منهما الأخرى في كل شيء, وها هم الشيعة في السند يركبون موجة بعض الأحزاب ليقوضوا استقرار باكستان.... إنها مقدمات لانتشار دولة شيعية على أنقاض السنة تشمل جزءاً كبيراً من العالم الإسلامي.

ثانياً : تحالفات إسرائيلية مرفوضة :

كان لا بد للتطلعات الخمينية من تحالفات تحقق بها مآربها ومطامعها, ومن هنا وجدنا تحالفاً عجيباً بين إيران وليبيا وبين إيران وسوريا وأمل من جهة وإسرائيل من جهة أخرى, ووجدنا تحالفاً بين إيران والغرب, ووجدنا وفوداً من إيران تذهب إلى الاتحاد السوفييتي, وكل ذلك يتناقض مع كل ما صرح به الخميني ابتداءً, وإنما جرّه إلى هذا التناقض الذي أفقده مصداقيته تطلعاته للسيطرة على الأمة الإسلامية, ولو كان ذلك على حساب جهة معادية للإسلام والمسلمين.

ثالثاً : تنمية الأمة الإسلامية وأموالها في خطر :

ساهم تهديد الخميني لأمن العراق والخليج إلى تعطيل التنمية في هذه البقعة من العالم الإسلامي, إضافة على بقية الأمة الإسلامية التي تتطلع إلى دول الخليج في تنميتها, وتسبب الخميني في سلب الأمة أموالها وتطويرها.

رابعاً : انتكاس الصحوة الإسلامية :

جاء التطبيق الخميني للإسلام أسوأ تطبيق, وخاطب العالم بخطاب غير معقول, مسبباً انتكاساً للصحوة الإسلامية النقية التي بدأت ثمارها تظهر, ومما فعله الخميني أن جعل المذهبية مادة دستوره, وحرم الأقلية السنية في تطبيق أبسط حقوق الانسان,

فإذا عرفت أن طهران كلها ليس فيها مسجد واحد لأهل السنة والجماعة, عرفت مدى ما يمكن أن ينظر إليه العالم إلى ضيق الأفق في التطبيق الإسلامي... وإذا عرفت أن الخمينية جددت عادة الصفويين في زج من هم دون سن البلوغ في مقدمة الجيش المقاتل, عرفت إلى أي حدٍ لا تراعي الخمينية الطفولة البريئة... وإذا علمت كيف تصم الخمينية آذانها عن كل نداء للسلام ووقف الحرب مع العراق, عرفت كم سينظر الناس بازدراء إلى تطبيق الإسلام.

خامساً : التقية والبندقية :

كان الناس يتصورون أن انتصار الخميني في إيران سيجعل الشيعة يتجاوزون التقية, لكن ثبت من خلال الواقع أنهم يستعملون التقية مع البندقية, ويتحالفون مع إسرائيل ويتظاهرون بعكس ذلك, ويحاربون حرباً طائفية في كل مكان, ويتظاهرون بشعارات سوى ذلك ويلبسون لكل حالة لبوسها.

الخاتمة

يوجه الأستاذ سعيد حوّى المسلمين إلى معرفـة منهـج الفرقـة الناجيـة والتمسك به ونبذ ما سواه, والحذر من خطر الخمينية التي تبنـت مـا يخـالف الإسلام, وعادت المسلمين وجرّت عليهم الويلات. الخمينية التي هـي خيانـة كخيانة ابـن العلقمـي والطوسـي اللـذين مهـدا لاحتلال التتـار لبغـداد وإنهـاء الخلافة العباسية وإبادة أهلها المسلمين, وما أشبه الليلة بالبارحة.

قالوا...

مكافحة الدعارة بالدعارة!

"ارتفاع نسبة زواج المتعة في إيران بمعدل 122% خلال ستة أشهر من عام 2002, والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً الفقر, هي الأسباب الرئيسة لارتفاع نسبة هذا النوع من الزواج".

مهدي رضواني, المسؤول في المكتب الوطني للكتاب العدول في إيران

قلنا: انتشار الفقر في بلد نفطي كبير, ويزخر بالموارد والخيرات أمر يدعو للاستغراب, خاصة في ظل الأماني العريضة التي علقها البسطاء على ثورة الملالي لانقاذهم من الفقر والفساد.

أما زواج المتعة فانتشاره يعود أساساً إلى إباحته من قبل علماء الشيعة وجعله من القربات, فبدلاً من محاربة هذا النوع من "الدعارة المقنَّعة" يجعلونه تلبية للحاجات الطبيعية للإنسان ووسيلة لمكافحة الدعارة التي تشهد انتشاراً كبيراً في إيران.

والمنابر الأخرى!

"مجلة المنبر لم تمنح ترخيصاً من قبل وزارة الإعلام, وإن سياسة الوزارة تعتمد على عدم السماح بدخول أي مطبوعة إلى البلاد تمس ثوابت الأمة".

الشيخ فيصل المالك وكيل وزارة الإعلام الكويتية, الوطن 7/9/2003

قلنا: للذين لا يعرفون مجلة المنبر, هي مجلة كتب عليها "تصدر من لبنان", والحقيقة أنها تابعة لجماعة الشيرازي في الكويت, تخصصت في الطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمهات المؤمنين ونشر فكر التشيع, وخطوة وزارة الإعلام الكويتية تستحق الإشادة, ونرجو من بقية الدول الإسلامية أن تحذو حذوها في حماية مواطنيها من هذه الأفكار, ومن هذه المنابر.

إيران واختفاء موسى الصدر

"لقد آن الأوان بعد ربع قرن لكي تكشفوا أمام عائلة الإمام القائد (موسى الصدر) وأبنائه وأحفاده في لبنان عن تلك المعلومات التي نقلها إليكم نظام القذافي".

منظمة ألوية الإمام موسى الصدر في رسالة
موجهة إلى المرشد والرئيس الإيرانيين خامنئي
وخاتمي

الشرق الأوسط 11/9/2003

قلنا: هل تريد هذه الألوية الحديث عن دور إيراني في مقتل أو اختفاء إمامهم موسى الصدر سنة 1978 في ليبيا, لأن الخميني أحس (ولم يكن قد أصبح مرشداً لإيران) أن الصدر قد يشكل خطراً عليه وعلى مرجعيته؟ من يدري!

شيعي بحريني: لا لقوانين إسلامية داخل البرلمان.

"نرفض أن تطرح جماعات الإسلام السياسي على اختلاف توجهاتها السياسية والعقائدية والفكرية, القضايا الدينية في مجلس النواب, بسبب الاختلاف الكبير في التفاسير بين المذاهب الإسلامية الخمسة حول الكثير من المسائل والموضوعات حتى وإن كانت فرعية فرعية.

إذا تمكن الإسلاميون من تسييس الدين في المجلس النيابي, فذلك يعني أننا اقتربنا من مجلس تنظيم القاعدة وحركة طالبان؟!

المعارض الشيعي البحريني جاسم مراد

الوكالة الشيعية للأنباء 26/10/2002

قلنا: هل فوز الإسلاميين السنة في مجلس النواب البحريني يثير كل هذا الخوف في نفوس شيعة البحرين, لدرجة المطالبة بعدم فرض قوانين إسلامية, إلا إذا وافقت هواهم ومذهبهم, وحسناً ما أشار إليه جاسم هذا من الاختلاف الكبير في مذهب السنة ومذهب الشيعة.

95% من الحزب الشيوعي شيعة.

"... والطريف كذلك أن 95% من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي من الشيعة".

تقرير مجموعة الأزمات الدولية

في بروكسل. الدستور 17/9/2003

قلنا: قد يكون ذلك طريفاً, لكنه ليس مستغرباً, أن يكون معظم أفراد وقيادات الأحزاب الشيوعية في العراق ولبنان من الشيعة, فالأصل اليهودي للشيوعية ممثلاً في شخص ماركس, والأصل اليهودي للشيعة ممثلاً بشخص عبد الله بن سبأ يجعل الالتقاء بينهما أمراً ميسّراً وعادياً.

الرا

دسائس شيعية

"بعد مقتل أحد القيادات العراقية الشيعية محمد باقر الحكيم, تم تأجيج المشاعر والنفخ في نار الفتنة, وتصوير الأمر على أنه فتنة طائفية يقف وراءها أهل السنة في العراق ومن الخارج من أجل تصفية القادة الشيعة في العراق وإضعاف دورهم.

كل ذلك التأجيج والتوعد بالانتقام والاتهامات تمت حتى قبل أن يتم الحصول على دليل واحد لمن كان وراء ذلك التفجير والاغتيال، وقبل أن يتم القبض على المنفذين الفعليين والحصول على اعترافاتهم.

ويأتي السؤال: ما مصلحة أهل السنة في اغتيال رموز الشيعة وتأجيج نار الصراع معهم وهم يعانون الأمرّين من سوء أوضاعهم وتدهور معيشتهم وهضم حقوقهم, ولماذا لم يفعلوا ذلك عندما كانت لهم الغلبة سابقاً؟ وهل ستعطيهم تلك الجرائم الحظوة عند الأمريكان أو الأطراف المؤثرة في العراق؟

افتتاحية مجلة الفرقان الكويتية

8/9/2003

قلنا: لكن السؤال الأهم: إلى متى يظل الشيعة يستغلون كلّ حادث لتوجيه سهامهم إلى أهل السنة والإساءة إليهم, وإلى متى يظل أهل السنة غافلين عن مؤامرات الشيعة ودسائسهم؟.

العلاقات الإيرانية – اللا إسلامية

"ربما كان من المفيد أن نأمل أن تكون إيران المستقبل أقرب إلى الهند منها إلى باكستان وتركيا, ففي الهند تجربة ديمقراطية على مجتمع تقليدي بينما انحصرت باكستان في أطر انقلابية عسكرية قاعدتها دينية متزمتة, في حين انفلتت تركيا إلى فضاء علماني قوامه عسكرة للدستور والسلطة متناقضة إلى حد بعيد مع دينية المجتمع ومدنيته".

عبد الحسن الأمين

مجلة النور الشيعية الصادرة في لندن

يونيو (حزيران) 2003

قلنا: ليس من المفيد, لكن من الطبيعي أن تكون لإيران الدولة الشيعية علاقات مميزة مع الدول غير الإسلامية في مواجهة الدول الإسلامية السنية, وهذا ما يفسر العلاقات المتميزة لإيران مع الهند الهندوسية في

مواجهة باكستان المسلمة, ومع أرمينيا المسيحية ضـد أذربيجـان المسـلمة, ومع اليونان ضد تركيا, ومع روسيا ضد المجاهدين الشيشان, والأمثلة كـثيرة جداً توضح الارتباط العضوي بين الـدول الشـيعية والـدول الكـافرة المعاديـة للمسلمين شرط أن يكون هؤلاء المسلمين من أهل السنة, وإذا كانت إيران لا تقيم علاقاتها إلا مع الدول الديمقراطية فما هو سـر علاقاتهـا المميـزة مـع سـوريا الـتي يحكمهـا النظـام العلـوي البعـثي القـادم م ـن الحكـم م ـن خلال الانقلاب, ومع نظام القذافي الذي لا يعرف مـذهبه والـذي جـاء إلـى الحكـم بالطريقة ذاتها التي جاء بها رفيقه السوري؟

الرا

الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية

المقدمة:

إيـران دولـة لهـا أهميـة لافتـة بحكـم تاريخهـا وموقعهـا الجغرافـي و ومسـاحتها وثقلهـا السـكاني وقوتهـا العسـكرية, ومواردهـا وثرواتهـا خاصـة النفطية وقيادتها للمذهب الشيعي, وتستطيع وفقاً لذلك تبوء مكانة إقليميـة ودولية بارزة, وأن تكون مؤثرة في العالم الإسلامي وفاعلة, إلا أن سياسات إيران الداخلية والخارجية أدت إلى دخولها في نزاعات وصراعات م ع الكـثير من الدول الإسلامية وغيرها ودول الجـوار خاصـة حيـث أدى هـذا إلـى جعـل منطقـة الخليـج العربـي أو " الفارسـي " كمـا تسـميه إيـران منطقـة تـوتر واضطراب.

وحيث إن سياسة إيران الخارجية يتولـد عنهـا غالبـاً آثـار سـلبية وسـيئة للهوية الإسلامية التي تدعيها, فإننا مدعوون لدراسة هذه السياسـة ومعرفـة منطلقاتها والعوامل المؤثرة فيها, ومدى تاثير العقيدة الشيعية فيهـا لتكـوين صورة واضحة وشاملة نستطيع من خلالها فهم الواقع ومجريات الأحداث.

كما أننا مدعوون إلى معرفة طبيعة النظام السياسي الإيراني, ومصادر اتخاذ القرار, معتمدين في ذلك كله على الأفعال لا الأقوال, فدراسة سياسة بلد ما لا تكون من خلال ما يصدر عن هذا البلد من خطـب وتصـريحات وإنمـا بدراسة مسلكها وتصرفاتها وخطواتها العملية, ومقارنة الأقوال بالأفعال.

كما أنه قد ترد شبهة أن ما نتحدث عنه إنما هو ضرب من الماضي, وأن سياسة إيران الخارجية قد تغيرت بوفاة الخميني عام 1989م, وبدأت تنحى منحى إيجابياً, وقد يكون لهذا الادّعـاء جـزءاً مـن الصـحة فـي الظـاهر إلا أن السياسات الإيرانية منذ بداية الثورة وحتى الآن – كما سيتضح مـن ثنايـا هـذا البحث- تسير باتجاه واحد لكن الفرق هو في فجاجة الأسلوب!.

سـيطلع القـارئ علـى السياسـات والمبـادئ الشـيعية الجعفريـة الـتي تنطلق منها سياسات إيـران, وعلـى مبـدأ تصـدير الثـورة, والإرث الفارسـي وخذلان المسلمين في قضاياهم, وغير ذلك مما هو في هـذا البحـث, بخلاف الدعاية التي تروجها إيران من أنها تسـخر سياسـتها وقوتهـا لخدمـة الإسـلام والمسلمين.

" والله الموفق "

إيران في سطور:

تقع إيران في جنوب غرب آسيا بين بحر قزويـن فـي الشـمال والخليـج العربي وخليج عُمان في الجنوب, وتعتبر إحـدى حلقـات الوصـل البريـة بيـن أوروبا وبين الشرق الأقصى.

وسطح إيـران معقـد بـوجه ع ام, حيـث تتكـون الأراضـي الإيرانيـة فـي معظمها من هضبة واسـعة تحيـط بهـا سلاسـل جبليـة عاليـة ووعـرة تشـكل حدوداً طبيعية تفصل بين إيران وبين جيرانها.

وتبلغ مساحة إيران 1,648,000 كم مربـع, وعـدد سـكانها 65 مليـون نسمة[1]

وعاصمة البلاد هي طهران, وأهم المدن: أصفهان, تبريز, قم, مشهد.

والـدول المحيطـة بـإيران هـي: باكسـتان, أفغانسـتان, تركمانسـتان, أذربيجان, أرمينيا, تركيا والعراق.

والقسم الأعظم من دخل البلاد يأتي من الثروة النفطية الكبيرة.

ومنذ عام 1979, أصبح الحكم في إيران جمهورياً بعد الإطاحة بالنظام الملكي للأسرة البهلوية الذي بدأ منذ عام 1925, وتبنت الجمهورية المذهب الشيعي الجعفري مذهباً رسمياً للبلاد[2].

النظام السياسي الإيراني:

يتركب النظام الإيراني من عدة مؤسسـات غيـر تقليديـة فـي الأنظمـة السياسية, وهذا التركيب المعقد هو بهدف إحكام قبضـة رجـال الـدين علـى السلطة لكن بصورة ديمقراطية!!.

ويوجد في إيران عدة هيئات تـؤثر فـي السياسـة الداخليـة والخارجيـة, حيث النظام السياسـي متعـدد الأقطـاب, وثمـة قـوى فاعلـة عديـدة ترسـم سياسة البلـد يمكـن أن يطلـق عليهـا " مصـادر اتخـاذ القـرار ", وأهـم هـذه المؤسسات:

[1] عام 2001 بحسب تصريح نائب رئيس مصلحة الأحوال المدنية شهاب الدين شاووس.
[2] المصدر: الوجيز في جغرافية العالم الإسلامي – د. محمد محمود السرياني.

1- المرشد أو القائد:

وهو أعلى سلطة ومقام في الدولة, وصاحب القرار والصلاحيات الكبرى, وينبع ذلك من نظرية " ولاية الفقيه ", وهي نظرية سياسية شيعية حديثة أفسحت المجال لتولي رجال الدين الشيعة الحكم في إيران, وكان الخميني مرشد إيران السابق أول من جسّدها عملياً, بعد أن ألبسها لباس الدين, ووضح الخميني تصوره لهذه النظرية قائلاً: " إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتي العلم بالقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة, وأصبح له ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الولاية بشأن إدارة المجتمع وجبت طاعته على جميع الناس " [1]

ويعتبر الخميني أن الامام له نفس الصلاحيات التي كان يتمتع بها الرسول صلى الله عليه وسلم من: " إعداد الجيش وتعبئته وتنصيب الولاة وتحصيل الضرائب وإنفاقها على المسلمين... " [2].

وتطبيقاً لهذه النظرية المرتدية لباس الدين, أعطى الدستور الإيراني -الذي تمت صياغته بعد الثورة – المرشد أو القائد صلاحيات واسعة أهمها:

حق تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية والإشراف عليها, وإصدار الأمر بالاستفتاء العام, وقيادة القوات المسلحة, وإعلان الحرب والسلام والنفير العام.

كما أعطاه حق عزل رئيس الجمهورية، وتعيين وعزل قادة مجلس صيانة الدستور ومسؤول السلطة القضائية, ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون, ورئيس أركان القيادة المشتركة, وإصدار أحكام العفو والتخفيف عن عقوبات المحكوم عليهم[3].

ويذهب د. بيزن ايزدي استاذ العلوم السياسية بجامعة طهران إلى أن ما ذكره الخميني عن حدود سلطة الولي الفقيه أوسع مما حدده لها الدستور, حيث اعتبر ولاية الفقيه ولاية مطلقة تسري على جميع أمور المسلمين, مثلها مثل سلطة الوحي المطلقة والكاملة على الطفل القاصر[4].

والمرشد الحالي لإيران هو علي خامنئي, وتولى منصبه هذا عام 1989م.

2- رئاسة الجمهورية:

---

[1] الحكومة الإسلامية – ص 63
[2] المصدر السابق – ص 63
[3] الدستور المادة 110

رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي في الدولة بعد منصب القيادة, وهو المسؤول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية, باستثناء الشؤون التي ترتبط بالقيادة [1].

ورئيس الجمهورية هو المسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامي, في حدود صلاحياته ووظائفه بموجب الدستور أوالقوانين العادية [2].

ومن ضمن ما يختص به الرئيس هو ما نصت عليه المادة 128 من الدستور: " يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية وتصديق رئيس الجمهورية, ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.

ويلاحظ من المواد السابقة الذكر, أن الدستور قد خصص جانباً من مهام رئاسة الجمهورية للسياسة الخارجية, بعضها بروتوكولي, والبعض الآخر تنفيذي [3].

ورئيس الجمهورية الحالي هو محمد خاتمي: وقد انتخب في هذا المنصب عام 1997 وأعيد انتخابه لدورة ثانية عام 2001.

3- مجلس الوزراء أو الحكومة:

والمجلس يتبع سلطات رئيس الجمهورية, بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء الذي كان يتمتع بسلطات كبيرة, وقد فوّض الدستور لمجلس الوزراء بعض الصلاحيات المباشرة بشأن السياسة الخارجية حيث نص على ما يلي:

حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بـ:

- طرد الاستعمار تماماً ومكافحة النفوذ الأجنبي.
- تنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية, والالتزام الأخوي تجاه جميع المسلمين والعمل على الحماية الكاملة لمستضعفي العالم...."

4- مجلس الأمن القومي, والذي يرأسه رئيس الجمهورية, ويعد مصدراً للسياسة الخارجية ومراقباً لتحركاتها ومواقفها, وقد نصت المادة 176 من الدستور على ما يلي: -

" يتم تأسيس مجلس الأمن الوطني برئاسة رئيس لجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية.. للقيام أيضاً بالمهمات التالية:-

1- تعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

---

[4] مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ص 89.
[1] الدستور الإيراني المادة – 113 -
[2] المصدر السابق المادة – 122 -
[3] مدخل إلى السياسة الخارجية د. بيزن ايزدي ص 97

2- التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة.

3- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية ويتكون أعضاء المجلس من رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ووزراء الخارجية والداخلية والمخابرات ومسؤولي الأجهزة العسكرية والأمنية.

5- مجلس الشورى:

وهو مجلس تشريعي ورقابي يمارس دوراً هاماً في السياسات الخارجية.

والمجلس الحالي المنتخب عام 2000م هو المجلس السادس في عمر الجمهورية, وتسند إلى المجلس مهام عديدة منها: -

1-سن القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة دستورياً.

2-شرح القوانين العادية والتدقيق والتحقيق في كافة شؤون البلاد.

3-التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

4-البت في التعاملات المالية الخاصة بأخذ القروض أو تقديمها أو تقديم

المنح سواء الداخلية أو الخارجية.

5-منح الحكومة الثقة, وطرحها عنها واستجوابها.

6-إجراء أي تعديل جزئي على حدود البلاد لا يكون إلا بموافقته[1].

وتصطدم أعمال مجلس الشورى بمجلس آخر هو مجلس صيانة الدستور الذي يمثل سلطة رقابية حاكمة على أعمال المجلس وممارساته[2].

والرئيس الحالي لمجلس الشورى هو مهدي كروبي.

6-مجلس صيانة الدستور:-

المهمة الرئيسة للمجلس هي مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور[3], والمجلس رقابي على أعمال وممارسات مجلس الشورى, وإذا رأى مجلس صيانة الدستور أن ما يصدره مجلس الشورى من قرارات لا يتوافق مع أحكام الإسلام والمذهب الشيعي الرسمي في البلاد, فإنه يقوم بإعادتها إليه, كما أن المجلس هو الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور[4].

وأضاف الدستور إلى المجلس مهام الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة وانتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات التي تجري لمجلس الشورى, وعلى الاستفتاءات العامة[5].

---

[1] الدستور – المواد 71-78 –79 –80- 125

ويتكون مجلس صيانة الدستور من اثني عشر عضواً: يعين المرشد ستة منهم مباشرة, ويوقع على تعيين الستة الآخرين الذين يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم مجلس الشورى [1].

7-مجمع تشخيص مصلحة النظام:

ويقوم بفض النزاعات بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى إذا رفض الأول توصيات الثاني, وشريكاً للمرشد في اتخاذ القرار ومستشاراً له, كما أن الدستور أناط به " حل كافة مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية "[2].

ويقوم المرشد بتعيين جميع أعضاء المجمع الدائمين والمؤقتين [3].

ويتولى رئاسة المجمع منذ عام 1997, رئيس الجمهورية الأسبق رفسنجاني, الذي أدخل عليه تعديلات أشمل وصلاحيات أوسع جعلت منه المؤسسة الأولى في ترسيم السياسات العامة للدولة, ومن رفسنجاني رجلاً ثانياً في هرم السلطة في إيران, والذي يضطلع بدور مهم في السياسة الخارجية أيضاً, كما اتضح ذلك من خلال زيارتيه للسعودية والبحرين سنة 1998 [4].

8-مجلس الخبراء:

يعد مجلس الخبراء من أهم المؤسسات السياسية لاتصاله المباشر مع مرشد الثورة, حيث يعهد الدستور إلى المجلس بوظيفتين أساسيتين هما:

1-تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة, ومتابعة قيامه بمهامه.

2-عزل القائد إذا رأى الأعضاء أنه انحرف عن المسار الدستوري أو افتقد لأي من الشروط اللازمة [5].

ويؤثر المجلس على السياسة الخارجية بشكل غير مباشر من خلال تعيينه للمرشد [6].

9-وزارة الخارجية:

وتقوم بتنفيذ ما يصدر عن المصادر السابقة من قرارات ورؤى, كما أن هناك بعض الجوانب التخطيطية في عملها, إضافة إلى تجميع الأخبار والتحليل وتقديم الخبرة [7]

---

[2] مدخل إلى السياسة الخارجية ص 23
[3] الدستور – المادة - 91
[4] المصدر السابق - المادتان - 94, 97.
[5] المادة 99
[1] الدستور – المادة – 91
[2] المصدر السابق – المواد – 110, 111, 112
[3] المصدر السابق – المادة - 112
[4] مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية – ص 25

ووزير الخارجية الحالي هو كمال خرازي, ويتولى منصبه منذ عام 1997 م.

الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية

أولاً: تخبط وتذبذب المواقف والسياسات:

سبق القول أنه يوجد في إيران عدة مؤسسات لاتخاذ القرار, مما ينعكس سلباً على المواقف والسياسات, بل يذهب فرهانغ رجائي, أستاذ العلوم السياسية في جامعة كارلتون الكندية في مقالة " الدين والسياسة في إيران " إلى أن نظرية ولاية الفقيه المعتمدة في إيران أنشأت دولة برأسين [1] في إشارة إلى المرشد ورئيس الجمهورية.

ولا يتوقف الأمر عند تمتع المرشد بصلاحيات واسعة جداً, بل إن المرشد الحالي خامنئي يمتلك مؤسسة خاصة به موازية لمؤسسة الدولة تطيعه طاعة عمياء ومطلقة, ولم يمنع نفسه من استخدامها منذ وصول خاتمي لموقع الرئاسة [2] ومن هذه المؤسسات رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية التي يرأسها محمد علي التسخيري مستشار المرشد خامنئي لشؤون العالم الإسلامي.

في حكومة الرئيس خاتمي الأولى, واجه وزيران فيها متاعب جمة من قبل أتباع المرشد: الأول وزير الداخلية عبد الله نوري, الذي لم يسمح له بممارسة سلطته على قوات الشرطة إلا بعد فترة من الزمن وعلى مضض وسرعان ما أزيل من منصبه وسحبت الثقة منه, والآخر وزير الثقافة مهاجراني الذي وجد أنه ووزارته بموازاة منظمة الثقافة والإرشاد التي تتبع المرشد الذي يشرف أيضاً على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون[3].

في أثناء الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق, كان الرئيس خاتمي وأنصاره يرون الانفتاح على الولايات المتحدة وفتح حوار بينهما, حتى لو وصل الأمر إلى الوقوف معها ضد العراق, لأن هذا –برأيهم- سيحول دون استهداف إيران, في حين يرفض المرشد خامنئي وأنصاره الحوار مع أمريكا جملة وتفصيلاً ويرون أن إيران مستهدفة بعد العراق, "ويجرّمون" من يدعو

---

[5] المادة 111

[6] مدخل إلى السياسة الخارجية د. بيزن ايزدي – ص 91.

[7] المصدر السابق – ص 100, 101.

للحوار والتقارب مع الولايات المتحدة, وهذا نموذج على التخبط الذي يحدث لدى صانعي السياسة الإيرانية.

وهذا يعيد إلى أذهاننا قضية احتجاز الرهائن الامريكيين في إيران عام 1980, حيث وقف رئيس الجمهورية آنذاك بني صدر موقف النقيض مع رجال الدين الحاكمين في كيفية التعامل مع هذه القضية [1].

وعلى الصعيد العربي تعتبر العلاقة الإيرانية المصرية مؤشراً من مؤشرات هذا التذبذب, فالرئيس خاتمي يرحب بعودة العلاقات, والمرشد خامنئي لا يتحدث عن شيء من هذا ويلتزم الصمت حياله, مما حدا بـ د. محمد السعيد إدريس أن يعتبر إعادة إيران لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر " مشكلة إيرانية إيرانية " [2] بينما يخرج رأي ثالث يعتبر أن تنمية العلاقات بين إيران وكل من السعودية ومصر تأتي في المقام الأول [3].

ومن مظاهر هذا التخبط الاستياء الذي أبداه العديد من النواب الإيرانيين في مجلس الشورى في طلب إحاطة وجّهوه إلى وزير الدفاع بسبب تدخل العسكريين المتزايد في الشؤون السياسية, وإصدار الحرس الثوري –التابع للمرشد- بيانات تعارض توجهات الخارجية الإيرانية حول الأوضاع السياسية الراهنة في إيران والمنطقة [4].

وقبيل شن الولايات المتحدة حربها على العراق في 20/3/2003, اقترح وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي تنظيم استفتاء في العراق بإشراف الامم المتحدة لتحديد مستقبل الحكم, الأمر الذي جعل زميله في الحكومة وزير الدفاع علي شمخاني -الذي ينتمي إلى تيار آخر- يسخر من هذا الاقتراح.

وفي عام 2001 جرت عدة محاولات من عناصر من حزب الله اللبناني التابع لإيران وجهات إيرانية لإدخال أسلحة إيرانية الصنع إلى الأراضي الفلسطينية عبر الأردن, ومحاولة فتح جبهة أردنية, ولدى اعتراض العاهل الأردني الملك عبدالله وإبلاغه الرئيس خاتمي بذلك, أجاب خاتمي بعدم علمه بذلك و أن جهات لا تتبع له, هي التي ربما قامت بذلك, واتهم التيارات المتشددة بمحاولة تخريب جهوده لتغيير السياسة الخارجية لإيران [5].

ومع استلام خاتمي للرئاسة عام 1997, كثر الحديث عن وجود تيارين رئيسين في الحكم في إيران:

الأول: محافظ متشدد يتزعمه المرشد خامنئي.

الآخر: إصلاحي معتدل يتزعمه الرئيس خاتمي.

رغم أن خامنئي يحاول التقليل من شأن الانقسام هذا, ليصف التيارين بـ " جناحي عصفور " لا يستغني أحدهما عن الآخر للطيران والتحليق.

وقد كان تيار خاتمي عرضة للإقصاء من تيارات أخرى في الحكم, بل تعرض العديد من الكتاب والمثقفين المؤيدين لخاتمي للاغتيال, ووجهت

---

[1] شؤون المتوسط – صيف 2001 – العدد 103
[2] إيران: تحديات العقيدة والثورة د. جواد بشارة ص 75
[3] المصدر السابق ص 75
[1] تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ص 248

أصابع الاتهام إلى جهاز الاستخبارات ووزيره وقياداته, وامتنع مجلس الشورى الذي كان يسيطر عليه المتشددون آنذاك عن استجواب الوزير.

لقد أدّى هذا الوضع المضطرب إلى أن يلجأ الرئيس خاتمي إلى مجلس الشورى لسن قانون بتوسيع وتحديد صلاحياته, وإلا فإنه قد يلجأ إلى الاستقالة أو الاستفتاء العام, فهو يكشف عن التباين والازدواجية في السلطة, حيث يرغب خاتمي بوضع حد لذلك.

وفي الوقت ذاته, لا تعدو بعض المواقف المتناقضة في السياسة الإيرانية من كونها تبادلاً للأدوار تهدف إلى تبني موقفين أحدهما يعطي رسالة إلى الداخل بأن إيران ملتزمة بمبادئها وثورتها ولن تحيد عنها, والموقف الآخر موجّه إلى الخارج بأن إيران دولة متسامحة وتسعى لعلاقات تعاون واحترام مع الدول الأخرى, فالقادة الإيرانيون خرجوا من رحم واحد حيث يقول محمد علي التسخيري – مستشار المرشد خامنئي- " إن كلا الخطين يؤمنان بالثورة الإسلامية ويؤمنان بمبادئ الإمام الخميني ويؤمنان بالدستور ويؤمنان بأهم مادة في هذا الدستور وهي لزوم أن يكون القائد فقيهاً أو ما يعبر عنه بولاية الفقيه و إنهما معاً يؤمنان بهذه المبادئ ويختلفان في أساليب التطوير وآلياته " [1].

ثانياً: الإرث الفارسي وامتداد سياسات الشاه:

ليس غريباً أن تصر إيران على تسمية الخليج الذي تطل عليه بـ " الفارسي" رغم أن أغلبية الدول المطلة عليه عربية إسلامية, وقد جاورته القبائل العربية منذ زمن بعيد, فالإرث الفارسي إرث متجذر في إيران اليوم رغم دخولها في الإسلام في صدر الإسلام, وفي زمن الخلافة الراشدة تحديداً.

والوجود الفارسي لا يقتصر على اللغة الفارسية الرسمية, بل إن مظاهر عديدة وسياسات كثيرة تهدف إلى تعزيز الوجود الفارسي وتكريسه, والأمر هذا ليس وليد اليوم بل كان للدولة الصفوية الشيعية (906 هـ) السبق في ذلك, فقد أشار المفكر الإيراني الشيعي د. علي شريعتي, إلى أن الدولة الصفوية قامت على مزيج من القومية الفارسية والمذهب الشيعي, حيث تولّدت آنذاك تيارات تدعو لإحياء التراث الوطني والاعتزاز بالهوية الإيرانية, وتفضيل العجم على العرب, وإشاعة اليأس من الإسلام, وفصل الإيرانيين عن تيار النهضة الإسلامية المندفع وتمجيد الأكاسرة... [2].

وحافظت إيران في عهد الثورة على هذا الإرث ورعته, فالعنصر الفارسي في إيران اليوم هو العنصر الحاكم والمسيطر على مقاليد الأمور رغم وجود عرقيات أخرى كثيرة, وتؤكد الدكتورة آمال السبكي أنه في بداية

---

[2] افتتاحيةرشهرية مختارات إيرانية– العدد 30 (يناير 2003) ص 5
[3] سيد حسين الموسوي – فصيلة إيران والعرب, العدد صفر ص 10
[4] صحيفة الرسالة الإيرانية 11/1/2003
[5] صحيفة الشرق الأوسط 5/2/2003
[1] صحيفة اللواء الأردنية 25/4/2001
[2] التشيع العلوي والتشيع الصفوي 119-122

الثورة ازدادت الخلافات العرقية بين الإيرانيين (الفـرس) والأقليـات الأكـراد والتركمان والعرب والبلوش الذين لم يشاركوا في مكاسب الثورة[1].

ويصل التعصب الإيراني للعنصر الفارسي ذروته في سعي إيران حصـر المرجعية الشيعية فيها, وعدم ذهاب المرجعية إلـى منـاطق أخـرى كـالنجف في العراق أو جبل عامل في لبنان, بالرغم أن "جبل عامـل" كـان لـه الـدور الأكبر في إرساء المذهب الشيعي في إيـران أثنـاء حكـم الصـفويين, وتصـر إيران على أن تكون قبلة الشيعة مدينة قم الإيرانية, ولا يكـون للعـرب هـذه الوضعية, وهذا يفسر تعرض المرجع الشيعي اللبنـاني محمـد حسـين فضـل الله المقايضات والتشكيك بمرجعيته, ذلك أن عنصراً غير العنصـر الفارسـي لن يكون بوسعه أن يكون المرجع الأعلى للشيعة, وإن مدينة غير إيرانية لـن يكون بوسعها أن تكون "حوزة" الشيعة وقبلتهم.

ويعترف الدستور الإيراني رسمياً بالديانات القديمة التي هـي متواجـدة في بلاد فارس قديماً كالزردشتية ويعترف بحقوق أفرادها, ويعطيهم مقاعـد في مجلس الشورى منصوص عليها, في الوقت الذي لا يحصـل أهـل السـنة هناك على اعتراف رسـمي حقيقـي وملمـوس بمـذهبهم أو علـى حريـة فـي ممارسة شعائر الإسلام

وفي الوقت الذي أبطل فيه الإسلام جميع الأعياد الجاهلية, يحظى عيـد النيروز الفارسي بأهمية خاصة في إيـران, كمـا أن الشـهور الفارسـية تحـل محل الأشهر الهجرية الإسلامية التي أجمع المسلمون على استخدامها والتي ترتبط بالشعائر والمناسبات الإسلامية ارتباطاً وثيقاً.

وإذا كان الفرس قد أقاموا في السابق دولة قويـة, واحتلـوا أجـزاء مـن بلدان عربية, وحاربوا الإسلام, فإن هناك في العصر الحديث في إيـران مـن اقتفى هذا الأثر, وحلم بإنشاء دولة قوية, ولو على حساب الآخرين.

كان شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي يعتبر نفسه قوة كبرى أمـام كيانات صغيرة وكـان يـرى بلاده القـوة الرابعـة فـي العـالم, وكـان التسـليح يستهلك الجزء الأكبر من ميزانية الدولة, ومن أجل الوصول إلى هـذه الغايـة قام الشاه باحتلال ثلاث جزر إماراتية عام 1971 بتواطئ مع بريطانيا, وكان دائم التهديد للبحرين ومطالباً بضمها إلى إيران, ولم يتوقف عن مطـالبته إلا عام 1970, رضوخاً للأمر الواقع والضغط البريطاني, كما أن الشـاه أرسـل حملة عسكرية إلى عُمان لدحر ثوار ظفـار وإخمـاد ثـورتهم وحمايـة النظـام البوسعيدي.

ولم يكن العـراق بعيـداً عـن الإسـاءات والأطمـاع الإيرانيـة, فقـد دعـم الشاه في عام 1968 الفصائل الكردية للثورة والتمرد فـي شـمال العـراق, وإضعاف الحكم في العراق.

وعلى منوال الشاه سارت الثورة, رغم العداء الذي ناصبته للشاه, فقد أعادت إيران في ظل الثورة احتلال جزر الإمارات الثلاث أبو موسـى وطنـب الكبرى وطنب الصغرى بداية التسعينات مدّعية ملكيتها لهـا, وحـتى اللحظـة ترفض إيران الوساطة أو مناقشة القضية مع الامارات.

---

[1] تاريخ إيران بين ثورتين (1906-1979) ص 241

وكانت البحرين مسرحاً للتخريب الإيراني منتصف التسعينات عندما أثارت طهران مجموعات بحرينية شيعية معارضة ضد نظام الحكم, كما أن العراق كان هو الآخر إحدى محطات التخريب الإيراني, فقد استمر الدعم الإيراني للأكراد لإضعاف الحكم في العراق, ودخلت إيران في حرب مع العراق (1980-1988) أكلت الأخضر واليابس, وظلت إيران خلال تلك الفترة ترفض وقف الحرب, وترفض الوساطات, ولم تقبل إيران بوقف لإطلاق النار إلا بعد بروز التفوق العراقي.

وتذكر الباحثة نيفين مسعد أن اتفاقاً بين مختلف الأجنحة والتيارات في إيران مفاده (ما حصل عليه الشاه لا تتنازل عنه الجمهورية الإسلامية) [1]

ثالثاً: العقيدة الشيعية المسيطرة:

ينص الدستور الإيراني على أن المذهب الشيعي الإثني عشري هو المذهب الرسمي في البلاد [2], كما ينص على أن نظرية " ولاية الفقيه " الشيعية الحديثة هي المرجع والمنظم لأمور الحكم في إيران [3], كما أن الدستور يشترط اعتناق هذا المذهب لتولي المناصب الهامة وعلى رأسها المرشد ورئيس الجمهورية [4], وتأثير العقيدة الشيعية في الحياة الإيرانية يتجاوز هذه المواد الدستورية بكثير, فالمذهب الشيعي يحكم ويوجه جميع جوانب الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وإذا علمنا أن العقيدة الشيعية - كما تنص على ذلك كتب علمائهم ومراجعهم- [5] تعتبر المسلم السني العدو الأول, فإننا نستطيع تفسير العداء الذي تكنّه إيران للمسلمين السنة, وللدول السنية, والتحالفات المشبوهة مع غير المسلمين من اليهود والنصارى والشيوعيين, وكذلك التحالف مع أتباع الفرق الباطنية.

والعداء الإيراني للمسلمين من أهل السنة في الخارج ليس أمراً مستغرباً إذا كانت إيران تمارسه في الداخل وعلى مواطنيها, ولم يعد يخفى ما تمارسه إيران ضد مواطنيها السنة من ظلم وتهميش, وهدم للمساجد والمدارس, واعتقال للعلماء والشباب... [6], حتى أن العاصمة طهران التي يعيش فيها أكثر من نصف مليون مسلم سني لا يسمح فيها حتى الآن ببناء مسجد للسنة.

والعداء للسنة هو الذي جعل إيران تقوم بخذلان المسلمين في قضاياهم المصيرية كما يبرز ذلك في فلسطين والشيشان وافغانستان وكشمير.., وتقوم عوضاً عن ذلك بإقامة علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية متميزة مع الدول التي تحارب الإسلام وتضطهد المسلمين كما هو حال علاقات إيران مع روسيا والهند.

---

[1] المستقبل – العدد 279, ص 92.
[2] المادة 12.
[3] المادة الخامسة والمادة 107.
[4] المادة 115.
[5] انظر صفحة 19 من هذا البحث.

ففي غمرة الاجتياح السوفييتي لأفغانستان, تعقد إيران صفقات كبيرة مع الاتحاد السوفييتي الذي احتل أرضاً إسلامية وشرّد أهلها, واستمر التعاون مع وريث الاتحاد السوفييتي روسيا التي ما زالت تحتل أرضاً إسلامية هي الشيشان, وترتكب أبشع المذابح بحق الشعب المسلم هناك, في الوقت الذي لا تحرك إيران فيه ساكناً, بل تلجأ إلى وصف المجاهدين هناك بالتطرف والتمرد.

والهند بلد يضطهد الأقلية المسلمة هناك, ويغض الطرف عن ممارسات الهندوس الإجرامية بحق المسلمين, كما أنه يحتل أرضاً إسلامية هي جامو وكشمير, ومع ذلك تدخل إيران في تحالف مع الهند موجّه أساساً ضد دولة باكستان المسلمة.

ويتكرر الأمر مع كوريا الشمالية, هذه الدولة الشيوعية التي كانت تزود إيران بالمستشارين العسكريين, في بداية الثورة [1].

وتقف إيران مع أرمينيا المسيحية التي تحتل 20% من أراضي أذربيجان المسلمة نكاية بتركيا التي تؤيد أذربيجان ضد أرمينيا المعتدية.

وتؤيد إيران اليونان المسيحية في صراعها مع تركيا المسلمة, وتعارض إيران التدخل التركي في شمال قبرص الذي جاء حماية للمسلمين من التطهير العرقي والمجازر التي كانت ترتكب ضدهم, كما أنها ترفض أن يكون للمسلمين دولة في قبرص بحجة معارضتها تقسيم هذه الجزيرة [2].

وإذا انتقلنا إلى قضية المسلمين الأولى فلسطين, فإننا نجدها مثالاً آخر على خذلان المسلمين والتحالف مع أعداء المسلمين, ففي ذروة الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982, يطلب الخميني من الإيرانيين عدم الالتفات إلى هذه الحرب الصغيرة, التي تلهيه عن الحرب الكبيرة ضد العراق, ولم يكن الموقف الإيراني منسجماً مع العقيدة الإسلامية, وازدادت الأمور سوءاً عندما عقدت إيران اتفاقاً مع الكيان الصهيوني الغاصب لأرض المسلمين لتزويده بأسلحة وقطع غيار بلغت قيمتها 100 مليون دولار, وهي الفضيحة التي اشتهرت باسم (إيران غيت) [3].

إذاً: التحالفات مع الدول غير المسلمة التي تضطهد المسلمين, وتحارب الإسلام سمة مميزة للسياسة الإيرانية التي تتبنى العقيدة الشيعية القائمة على أن المسلم السني هو العدو الأول, وتقلل من شأن الكافرين, حيث يقول الرئيس الأسبق رفسنجاني مبرراً اللجوء إلى هذه الدول الكافرة: " يجب ألا نفرض على أنفسنا قيوداً تجاه الدول التي نستفيد منها علمياً, ولا ضير أن نتعامل مع أي دولة لسد حاجة بلدنا " [4].

وفي الوقت الذي تحرص فيه إيران على علاقات متينة وتحالفات قوية مع الدول غير الإسلامية المعادية للمسلمين, تحتفظ إيران بسجل سيء لعلاقاتها مع الدول الإسلامية, خاصة تلك التي تتبع المذهب السني, وتجعل إيران نفسها ممثلاً للشيعة في العالم ووصيّه عليهم, كما أنها تسعى لجعلهم ورقة في يدها تحركهم ضد بلدانهم لإحداث القلاقل والفتن في هذه البلدان,

---

[6] أحوال أهل السنة في إيران – عبد الله الغريب.

[1] الثورة البائسة – د. موسى الموسوي ص

وهذه الوصاية تشبه إلى حد كبير الوصاية التي يمارسها الكيان الصهيوني تجاه اليهود في العالم بغض النظر عن جنسياتهم وأصولهم.

والمسلك الذي تسلكه إيران تجاه الدول الإسلامية سلكته فيما سبق الدول الشيعية التي حكمت بعض بلاد المسلمين, كالفاطميين والبويهيين والصفويين, حتى أن الصفويين انقضّوا على الدولة العثمانية المسلمة في الوقت الذي كان العثمانيون يفتحون البلاد الأوروبية وينشرون الإسلام شرقاً وغرباً, ويقفون سداً منيعاً أمام الهجمات والمطامع الأوروبية.

وبالعودة إلى عقيدة أن المسلم السني هو العدو الأول, فإننا نستطيع تفسير العلاقات المتوترة التي كانت تميز علاقات إيران بالدول الإسلامية, واستغلال الأقليات الشيعية المتواجدة هناك للإضرار ببلدانها, فالكويت كانت في سنوات الثمانينات مسرحاً للتخريب الإيراني وإثارة الشيعة ضد حكم آل الصباح, وتجلى ذلك في حرق بعض آبار النفط والاعتداء على السفارات الأجنبية, ومحاولة اغتيال أمير الكويت سنة 1985, والاعتداء على ناقلات النفط الكويتية, وإسقاط الصواريخ الإيرانية على المياه الاقليمية الكويتية.

وفي البحرين تدعم إيران الشيعة هناك لإحداث القلاقل في سنوات التسعينات وخاصة في منتصفها لقلب نظام الحكم, وربما احتلالها أو ضمها إلى (الوطن الأم).

وبنفس المنوال كانت تسير علاقات إيران بالسعودية حتى وصل الأمر إلى إرسال إيران لعشرات الآلاف من عناصر الحرس الثوري إلى أرض الحرمين الشريفين في موسم الحج لعام 1407هـ (1987م) وقاموا بتنظيم المظاهرات, والتخريب في مكة المكرمة وصرف الناس عن مناسك الحج.

وكانت إيران تدعم بشكل منقطع النظير حزب الوحدة الشيعي في أفغانستان, ومعه بقايا الشيوعيين المنضوين تحت تحالف الشمال ضد الحكم أيام حركة طالبان, حتى برز التحالف مع الولايات المتحدة لإسقاط حكم طالبان, في حين لم نجد ذلك الحماس الإيراني لدعم المجاهدين الأفغان أيام كانوا يقاتلون السوفييت الشيوعيين.

والعلاقة بين إيران وتركيا, وصراعهما الإقليمي ليس بعيداً عن حروب الصفويين الشيعة مع العثمانيين السنة, وكما كانت إيران الصفوية تقف مع الدول النصرانية الأوروبية ضد العثمانيين, تقف إيران اليوم في عهد الثورة مع إرمينيا واليونان المسيحيتين في صراعهما مع تركيا.

ومن نفس المنظار وانطلاقا من فهم عقيدة أن المسلم السني هو العدو الأول نستطيع تفسير ذلك التعاون والتحالف الذي يربط إيران وسوريا التي تحكمها الطائفة النصيرية منذ عام 1970م.

وثمة أمر محل استغراب وهو مهاجمة إيران المستمر وتكفيرها لحزب البعث العراقي, وأنه حزب خارج عن الإسلام, في الوقت الذي لا تصدر مثل هذه الأقوال تجاه حزب البعث الحاكم في سوريا الذي يتطابق في فكره

---

[2] د. السيد عوض عثمان (مختارات إيرانية – العدد 25, ص 80-82).
[3] الثورة البائسة ص 125
[4] فصيلة إيران والعرب – العدد صفر – ربيع 2002.

وأدبياته مع البعث العراقي, وإذا علمنا أن رأس الحكم في سوريا ينتمي إلى حزب البعث, فإنه في الوقت نفسه ينتمي إلى طائفة النصيرية أو العلوية التي تشترك مع الشيعة الإثني عشرية في كرهها للمسلمين السنة.

وقد برز هذا التحالف الإيراني السوري أو الشيعي النصيري مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980, حيث وقفت سوريا بجانب إيران ضد العراق الجار العربي والبعثي.

وفي تلك الأثناء, يقترف النظام السوري المذابح المروّعة بحق مواطنيه المسلمين الأبرياء, في مدن حماه وحمص, ويهرب الآلاف من السوريين خارج وطنهم, وتغض إيران الطرف عن هذه المأساة التي يستبب فيها حليفه السوري النصيري.

وفي عام 1991, تدخل سوريا شأنها شأن الأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية مسيرة السلام مع الكيان الصهيوني, فتصب إيران جام غضبها على منظمة التحرير, واصفة إيّاها بالخيانة والتفريط وتتغاضى عن سوريا التي ما زال المسؤولون الإيرانيون يصرحون بأنهم يتفهمون أسباب وظروف مشاركة سوريا في العملية السلمية.

وكما ارتكب السوريون النصيريون المذابح بحق المسلمين الأبرياء من أبناء الشعب السوري, فإنهم ارتكبوا مذابح أخرى بحق المسلمين الفلسطينيين واللبنانيين في لبنان, وفي كلتا الحالتين لا تحرك إيران ساكناً, فالمعتدى عليهم هنا هم مسلمون سنة.

ويبلغ التحالف الإيراني السوري مداه في رعاية ودعم حزب الله اللبناني الشيعي الذي أنطيت به مهام عديدة من بينها تصفية الوجود السني في جنوب لبنان والضغط على لبنان والتحكم بقراره وتهديد سيادته, وما زال الدعم المشترك لحزب الله أحد القواسم المشتركة, والعناوين الهامة للتحالف الإيراني السوري أو الشيعي النصيري.

رابعاً: تصدير الثورة:

ترى إيران بأن ثورتها هي الدولة الإسلامية التي طال انتظارها كما أنها ترى نفسها نموذجاً للمسلمين, ومثلاً للإسلام, ولا بد لها من قيادة العالم الإسلامي.

يقول الرئيس محمد خاتمي: " والإسلام الذي بقي في الأذهان قروناً عديدة بهيئة مجموعة من الأفكار والقيم – نزل اليوم ببركة الثورة الإسلامية إلى الميدان لإدارة الحياة وتأسيس النظام, وقد أقام دولة, ومن ثم دعا منافسيه ومعارضيه إلى النزال, ليس في ميدان العقل والأفكار فحسب, بل وفي ميدان العمل وواقع الحياة "[1].

وانطلاقاً من هذا المفهوم المغلوط, وهو أن إيران هي التي جسّدت الحكم الإسلامي الذي كان مفقوداً, وتصفية لبعض الحسابات, تبنت إيران منذ وقت مبكر من الاطاحة بالشاه مبدأ " تصدير الثورة ", وهو أن تلجأ إيران إلى القوة لنشر عقيدتها ومذهبها إلى الخارج الذي اعتبرته متعطشاً لهذا الثورة, واعتبرت أنه لا بد من قتال حكام المسلمين المتكبرين الذين

[1] تحديات العقيدة والثورة – ص 186.

يحولون دون وصول أنوار هذه الثورة إلى المسلمين المستضعفين من شعوبهم![1].

وبتبنيها لهذا المبدأ, بدا واضحاً أن إيران تدخل مستنقعاً أشبه بالذي دخلته فرنسا التي تكبدت خسائر جسيمة أثناء تصدير الثورة الفرنسية وحروبها الفاشلة في أوروبا [2].

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) لتشكل الحلقة الأولى في مسيرة التصدير, لتشمل بعدها دولة أخرى, الأمر الذي جعل الدول الخليجية تتوجس من المشروع الإيراني, وتلجأ إلى دعم العراق في حربه ضد إيران, ومع فشل إيران بإلحاق الهزيمة بالعراق, والولوج إلى دول أخرى لتصدير الثورة توقف هذا الاسلوب مؤقتاً ليحل محله أساليب أخرى.

مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ثم وفاة مرشد الثورة الخميني سنة 1989, صارت إيران تلجأ إلى " الغزو الناعم " من خلال إنشاء مراكز ثقافية وطبية, وتقديم منح دراسية لطلاب من العالم الإسلامي لدراسة العلوم الدينية والعقيدة الشيعية, كما أنها تقوم بتوزيع الكتب والنشرات التي تدعو إلى المذهب الإمامي وتحاول تحسين صور إيران, وتنظم معارض للكتاب الإيراني وأسابيع ثقافية إيرانية في الخارج.

كما اعتمدت إيران أسلوب ترميم الأضرحة, حيث تبدي رغبتها بترميم وقبور بعض الصحابة والأئمة في بعض الدول, ومن ثم قدوم حجاجها إلى هذه الدول لتبدو المنطقة بفعل المال الإيراني والحجاج الإيرانيين كما لو أنها جزء من إيران.

ومن الأساليب التي تعتمدها إيران في تصدير ثورتها, هو ما عبر عنه الرئيس الأسبق رفسنجاني بأمل إيران، بأن تعتمد السعودية على اليد العاملة الإيرانية والبضائع والمنتجات الإيرانية, كي يتم إيجاد تكتل بشري إيراني يشبه إلى حدٍ كبير ما كانت تمارسه إيران من تصدير مواطنيها إلى مناطق مختلفة من دول الخليج ليسهل فيما بعد المطالبة بها بحجة أن معظم سكانها إيرانيون, كما تهدف هذه الخطوة على المدى البعيد إلى ربط اقتصاد السعودية بالاقتصاد الإيراني[3].

خامساً: توريط الآخرين:

في عام 2001م, اعتقلت السلطات الأردنية عناصر من حزب الله الشيعي اللبناني التابع لإيران لقيامهم بمحاولة تهريب أسلحة إيرانية الصنع إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بحجة دعم الانتفاضة هناك, وهذا مثال واضح على الصراع الذي تحاول إيران دائماً إلى نقله للآخرين, وأن تجعل من بلادهم جبهة مفتوحة في الوقت التي تغلق هي وحلفاؤها جبهاتهم, ففي الوقت الذي سعت فيه إيران إلى اشعال الجبهة الأردنية, فإنها تقوم بالعمل

---

[1] تصدير الثورة كما يراه الامام الخميني.
[2] تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ص 243.
[3] فصيلة إيران والعرب – العدد صفر – ربيع 2002.

على تهدئة الجبهتين السورية واللبنانية بل إن الجبهة السورية تشهد شبه تجمد منذ 1967م.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لم تبادر إيران إلى دعم الفلسطينيين واللبنانيين ضد البطش الصهيوني أيام كانت الجبهات مفتوحة؟ في عام 1982, وعندما كان المسلمون الفلسطينيون في لبنان يعانون الأمرّين من الحصار والظلم الصهيوني, كان الخميني يطالب الإيرانيين بعدم الالتفات إلى هذه الحرب التي أسماها (الصغيرة) لأنها تلهيهم عن الحرب (الكبيرة) ضد العراق, فقتال العراق – بنظر الخميني- أهم من قتال اليهود[1].

وأمر آخر جدير بالتساؤل وهو احتضان إيران لبعض الفصائل الفلسطينية المعارضة لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمسيرة السلمية ورعايتها وتخريب الاتفاقيات التي عقدها الفلسطينيون مع الكيان الصهيوني, واعتماد التوقيت الخاطئ أحياناً, الأمر الذي كان ينعكس سلباً على الشعب الفلسطيني وجهاده, ويظهر المجاهدين بمظهر المرتمي بأحضان إيران, وفي النهاية تعلن إيران أنها تقبل بما يقبل به الفلسطينيون[2].

الأصول الشيعية التي تستند عليها السياسة الإيرانية

وبعد أن عرضنا الملامح العامة للسياسة الإيرانية والتي هي لا تصب في صالح الإسلام وأهله لا بد من التعرف على تأثير العقيدة الشيعية على هذه السياسات المعادية لمصالح الإسلام والمسلمين.

وإن استعراض بعض الأصول التي قام عليها مذهب الشيعة, وما كتبه وأصّله علماؤهم المعتبرون حديثاً وقديماً كفيل بتفسير هذه المواقف وفهمها فهماً صحيحاً.

أولاً: تكفير جميع المسلمين ما عدا الشيعة:

فأحد أصول الشيعة هو تكفير جميع المسلمين وجميع الفرق ما عدا الشيعة, وبخاصة أهل السنة الذين يسمونهم (النواصب), يقول رئيس محدثيهم محمد بن علي القمّي الملقب عندهم بالصدوق في رسالة الاعتقادات ص 103 ما نصه:

" واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء,

---

[1] الثورة البائسة – ص 125

[2] تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية.

واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله ".

وينقل القمي حديثاً منسوباً إلى الإمام الصادق أنه قال: " المنكر لآخرنا كالمنكر لأولنا " رسالة الاعتقادات ص 103.

ويقول شيخهم ومحدثهم يوسف البحراني في موسوعته المعتمدة عند الشيعة (الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج 18 ص 153: " وليت شعري أي فرق بين من كفر بالله سبحانه وتعالى ورسوله وبين من كفر بالأئمة عليهم السلام مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين ".

ويسير معاصروهم على نفس المنوال بالاعتقاد بكفر جميع المسلمين الذين لا يؤمنون بولاية الأئمة, فيقول الخميني معقّباً على قول الله تعالى: " فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً " ما نصه:

" ومن المعلوم أن هذا الأمر يختص بشيعة أهل البيت ويحرم عنه الناس الآخرون, لأن الإيمان لا يحصل إلا بواسطة ولاية علي وأوصيائه من المعصومين الطاهرين عليهم السلام, بل لا يقبل الإيمان بالله ورسوله من دون الولاية... " الأربعون حديثاً ص 511.

ثانياً: إباحة دماء أهل السنة وأموالهم:

وحيث أن الشيعة يحكمون بكفر المسلمين من أهل السنة –كما تبين- فإنهم وبناءً على هذا الأصل عندهم يبيحون دماءهم وأموالهم, وقد روى شيخهم القمي في كتابه علل الشرايع(ص 601) عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في قتل الناصب؟ قال: حلال الدم ولكني أتقي عليك, فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً أو تغرقه في ماء لكيلا يشهد به عليك فافعل, قلت: فما ترى في ماله؟ قال: توّه ما قدرت عليه ", وذكر هذه الرواية الخبيثة شيخهم الحر العاملي في وسائل الشيعة (18/463) ونعمة الله الجزائري في الأنوار النعمانية (2/307) إذ قال: " جواز قتلهم (أي النواصب) واستباحة أموالهم.

وعندما غدر الوزير الشيعي الطوسي بالمسلمين في بغداد وتسبب في إبادتهم على أيدي التتار, وإلغاء الخلافة, تترحم عليه علماء الشيعة من بعده, واعتبروا عمله هذا خدمة للإسلام والمسلمين.

يقول علامتهم الميرزا محمد باقر الموسوي الخونساري الأصبهاني في روضات الجنات في أصول العلماء والسادات (الجزء الأول ص 300-301) في ترجمة المجرم الطوسي ما نصه: " هو المحقق المتكلم الحكيم المتبحر الجليل ومن جملة أمره المشهور المعروف المنقول حكاية استيزاره للسلطان المحتشم في محروسة إيران هولاكو خان بن تولي خان بن جنكيز خان من عظماء سلاطين التتارية وأتراك المغول ومجيئه في موكب السلطان المؤيد مع كمال الاستعداد إلى دار السلام بغداد لإرشاد العباد وإصلاح البلاد, وقطع دابر سلسلة البغي والفساد وإخماد دائرة الجور والإلباس بإبداد دائرة ملك بني العباس, وإيقاع القتل العام من أتباع أولئك الطغاة إلى أن أسال دماءهم الأقذار كأمثال الأنهار فأنهار بها في ماء دجلة, ومنها إلى نار جهنم دار البوار ومحل الأشقياء والأشرار ".

الرا

والخميني أيضاً يبارك عمل الطوسي (قتل المسلمين السنة) ويعتبره نصراً للإسلام إذ يقول في كتابه الحكومة الإسلامية (ص 142): " وإذا كانت ظروف التقية تلزم أحداً منا بالدخول في ركب السلاطين فهنا يجب الامتناع عن ذلك حتى لو أدّى الامتناع إلى قتله, إلا أن يكون في دخوله الشكلي نصر حقيقي للإسلام والمسلمين مثل دخول علي بن يقطين ونصير الدين الطوسي رحمهما الله ".

وإضافة إلى إباحة دماء أهل السنة, والترحم والترضي فيمن يقتلهم, فإن الشيعة يبيحون أخذ أموالهم, حيث يروون عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: " خذ مال الناصب حيث ما وجدته وادفع إلينا الخمس " وقد أخرج هذه الرواية شيخ طائفتهم أبو جعفر الطوسي في تهذيب الأحكام (4/122) والفيض الكاشاني في الوافي (6/43) ونقل هذا الخبر شيخهم الدرازي البحراني في المحاسن النفسانية (ص 167).

وبمضمون هذا الخبر أفتى مرجعهم الخميني في تحرير الوسيلة(1/352) بقوله: " والأقوى إلحاق الناصب (السني) بأهل الحرب في إباحة ما اغتنم منهم, وتعلق الخمس به بل الظاهر جواز أخذ ماله أين وجد وبأي نحو كان ووجوب إخراج خمسه ".

ويقول فقيههم ومحدثهم يوسف البحراني في كتابه (الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة) 12/323-324 م ا نصه: " إن إطلاق المسلم على الناصب وأنه لا يجوز أخذ ماله من حيث الإسلام, خلاف ما عليه الطائفة المحقة سلفاً وخلفاً من الحكم بكفر الناصب ونجاسته وجواز أخذ ماله بل قتله.

ثالثاً: نجاسة أهل السنة عند الشيعة:

يؤمن الشيعة بنجاسة أهل السنة كما استفاض ذلك في كتب متقدميهم ومتأخريهم, فيقول علامتهم الحلي في كتابه نهاية الأحكام في معرفة الأحكام (1/274): " والخوارج والغلاة والناصب, وهو الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت عليهم السلام أنجاس ".

وروى شيخهم القمي الملقب عندهم بالصدوق عن الإمام الصادق في عقاب الأعمال ص 252: " إن المؤمن ليشفع في حميمه إلا أن يكون ناصباً ولو أن ناصباً شفع له كل نبي مرسل وملك مقرب ما شفعوا ".

ويقول مرجعهم الأسبق محمد كاظم الطبطبائي في كتابه العروة الوثقى (1/68): " لا إشكال في نجاسة الغلاة والخوارج والنواصب ".

ويقول الخميني في كتابه تحرير الوسيلة (1/118): " وأما النواصب والخوارج لعنهم الله تعالى فهما نجسان من غير توقف ".

ويضيف في نفس الكتاب ص 119: " غير الإثنى عشرية من فرق الشيعة, إذا لم يظهر منهم نصب ومعاداة وسب لسائر الأئمة الذين يعتقدون بإمامتهم طاهرون, وأما مع ظهور ذلك منهم فهم مثل سائر النواصب.

رابعاً: جواز اغتياب أهل السنة ولعن موتاهم:

يقول آيتهم عبد الحسين دستغيب في كتاب الذنوب الكبيرة (2/267): " ويجب أن يعلم أن حرمة الغيبة مختصة بالمؤمن أي المعتقد بالعقائد الحقّة ومنها الاعتقاد بالأئمة الإثنى عشر عليهم السلام, وبناءً على ذلك, فإن غيبة المخالفين ليست حراماً ".

ويؤكد الخميني هذا المعنى في كتابه المكاسب المحرمة (1/249): "ثم إن اختصاص الحرمة بغيبة المؤمن, فيجوز اغتياب المخالف إلا أن تقتضي التقية وغيرها لزوم الكف عنهم".

كما أن الشيعة يجيزون بل يحثون أتباعهم على لعن موتى أهل السنة إذا حضرت جنائزهم, حيث يقول شيخهم محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد في كتاب المقنعة ص 85: " ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفاً للحق في الولاية ولا يصلي عليه إلا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقية فيغسله أهل الخلاف ولا يترك جريدة, وإذا صلّى عليه لعنه ولم يدع له فيها ".

ويقول الميرزا حسن الحائري الأحقافي في كتابه أحكام الشيعة (الجزء الأول ص 186): " لا يجوز الصلاة على الكافر بجميع أقسامه كتابياً أو غيره, وكذا المخالف إلا لتقية أو ضرورة فيلعن عليه عقيب التكبيرة الرابعة ولا يكبر للخامسة ".

خامساً: تكفيرهم خلفاء المسلمين وحكوماتهم وبلدانهم:

يؤمن الشيعة بأن كل حكومة غير حكومة الإثنى عشرية باطلة, وصاحبها ظالم وطاغوت يُعبد من دون الله, ومن يبايعه فإنما يعبد غير الله, ويعتقدون أن كل خلفاء المسلمين ما عدا عليّاً والحسن طواغيت, ذلك أنهم يقولون: " كل راية ترفع قبل راية القائم (مهديهم المنتظر) رضي الله عنه صاحبها طاغوت " وقد ورد هذا في الكافي للكليني بشرحه للمازندراني 12/371 وبحار الأنوار للمجلسي 25/113.

ويقول شيخهم محمد باقر المجلسي في بحار الأنوار عن الخلفاء الراشدين (4/385): " إنهم لم يكونوا إلا غاصبين جائرين مرتدين عن الدين, لعنة الله عليهم وعلى من اتبعهم في ظلم أهل البيت من الأولين والآخرين".

كما يصرح الشيعة بتكفير بلاد المسلمين وكفر أهلها كما جاء في أصول الكافي (2/409): " أهل الشام شر من أهل الروم (يعني شر من النصارى), وأهل المدينة شر من أهل مكة, وأهل مكة يكفرون بالله جهرة ".

وقال شيخهم المجلسي في بحار الأنوار (60/208): " أبناء مصر لعنوا على لسان داود عليه السلام, فجعل الله منهم القردة والخنازير ".

الرا

ويعتبر الشيعةُ قضاةَ المسلمين طواغيت لا يجـوز التحـاكم إليهـم, فقـد جاء في أصول الكافي للكليني (1/67) عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة, أيحل ذلك؟

قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت, وما يحكم به فإنما يأخذ سحتاً, وإن كان حقاً ثابتاً له, لأنه أخـذ بحكـم الطـاغوت, وقد أمر الله أن يكفر به, قال تعالى: (يريـدون أن يتحـاكموا إلـى الطـاغوت وقد أمروا أن يكفروا به) النساء الآية 60.

ويعقـب الخمينـي بعـد أن سـاق الروايـة السـابقة فـي كتـابه الحكومـة الإسلامية ص 87 قائلاً: " تحريم التحاكم إلى حكام الجـور: لقـد نهـى الإمـام في مقـام جـوابه عـن سـؤال السـائل, عـن الرجـوع إلـى حكـام الجـور فـي المسائل الحقوقية أو الجزائية نهياً عامّاً... ".

سادساً: تحريم الجهاد:

يحرم الشيعة الجهاد إلى حين خروج إمامهم الثاني عشر, لذا لم يسجل التاريخ للشيعة ولن يسجل جهاداً ضد الكفار.

يروي ثقتهـم الكلينـي فـي الكـافي (8/295) عـن أبـي عبـد اللـه عليـه السلام قال: " كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله عز وجل ", وذكر هذه الرواية شيخهم الحر العاملي في وسـائل الشـيعة (11/37).

وقد قـرر مرجعهـم الخمينـي أن البـدأة بالجهـاد لا تكـون إلا لقـائمهم إذ يقول في تحرير الوسيلة (1/482): " في عصـر غيبـة ولـي الأمـر وسـلطان العصر-عجل الله فرجه الشريف- يقوم نوابه العامة وهم الفقهـاء الجـامعون لشرائط الفتوى والقضاء مقامه في إجراء السياسات وسائر ما للإمام عليـه السلام إلا البدأة بالجهاد"

وروى الملا محسـن الملقـب بـالفيض الكاشـاني فـي الـوافي (9/15) والحر العاملي في وسـائل الشـيعة (11/21) ومحمـد محسـن النجفـي فـي جواهر الكلام (21/40): " عن عبد الله بن سنان قال: قلـت لأبـي عبـد اللـه عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في هؤلاء الذين يقتلون في هذه الثغـور؟ قال: الويل يتعجلون قتلة في الدنيا وقتلـة فـي الآخـرة واللـه مـا الشـهيد إلا شيعتنا ولو ماتوا على فراشهم".

سابعاً: اعتبار الكفار أفضل من المسلمين:

وفي كتاب الوشيعة: " وفـي الكـافي (2/396) وفـي كتـاب التهـذيب (2/15) أن بعض الناس قال للصادق أحد أئمة الشيعة: أأنـزل مكـة؟ قـال: لا تفعل, أهل مكة يكفرون بالله جهرة, قال: أأنزل في حـرم النـبي؟ قـال هـم شر منهم, أهل المدينة أخبث من أهـل مكـة سـبعين ضـعفاً, عليـك بـالعراق

بالكوفة, أهل الشام شر من الروم, والمخالف شر مـن سـائر الكفـار, لعنـة الله عليهم وعلى أسلافهم ".

الرا

ختاماً

تعرضنا في هذا البحث إلى أهم ملامح السياسة الخارجية الإيرانيـة منـذ قيام الثورة سنة 1979, وبينا أنها سياسات مستمرة, وإن كان ثمة تغير فـي الأسلوب, وربطنا هذه السياسات بالعقيدة الشيعية التي تنطلق منها إيـران, فمعرفة الأسس والأفكار الشيعية يسهل لنا تفسير المواقف, وربط الأحداث

بعضها ببعض, وهنا قد تزول الدهشة عند كثير من المسلمين, الذين يرون التخاذل الإيراني تجاه قضايا المسلمين كفلسطين والعراق وأفغانستان, كما أنهم يرون العلاقات الوثيقة التي تربط إيران بالدول الكافرة المعادية للإسلام والمسلمين على عكس ما تعلنه إيران عن الوحدة الإسلامية, ونصرة المسلمين.

بيان سياسة إيران الخارجية قد لا يبدو أحياناً بالأمر السهل وسط جبال الخطب والتصريحات الإيرانية التي يتم تضليل المسلمين بها, لكن العودة إلى الأفعال والممارسات وعلى مدى 24 سنة من عمر الثورة هو الكفيل بإصدار حكم دقيق, كما أن إيران ليست استثناءً من الدول الشيعية التي حكمت بعض بلاد المسلمين في فترات سابقة, فالمسلك واحد والمنهج واحد (يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون).

الرا

إخلاء النجف وكربلاء من الوجود السني بداية تطهير عرقي

قال الدكتور عبد السلام الكبيسي الناطق باسم علماء السنة المسلمين في العراق أن المرجع الشيعي الشاب مقتدى الصدر, المتهم بتسهيل اغتيال عبد المجيد الخوئي, اتخذ مواقف "مشككة" من السنة, واتهم الكبيسي في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية التيار المتشدد في إيران بقيادة مرشد الجمهورية علي خامنئي بالتدخل في الشؤون العراقية عبر تحريض مقتدى الصدر ضد السنة.

وقال الكبيسي: "حافظنا على الحد الأدنى من التنسيق مع مقتدى الصدر لكنه تغير بعد ذهابه منذ نحو أربعين يوماً إلى إيران واجتماعه بخامنئي".

وتابع الكبيسي: "إيران دخلت على الخط ويسوؤها أن يلتقي الشيعة مع السنة" وأشار إلى أن الطائفة السنية في إيران تشكل 30% من مجموع السكان وليس لها إلا مسجد واحد في طهران أقيم في فندق".

وأضاف أن صدام لاحق الحوزة ليس لأنها شيعية, وإنما لأنها تتمتع بقوة, ولها ثقل وارتباطات خارجية, لأن معظم قادتها عاشوا في إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية ولم يكن نظام صدام يسمح بوجود مرجعية سنية قوية يمكن أن تقف بوجهه.

وقال إن هيئة علماء الدين –التي شكلت بعد أيام قلائل من سقوط نظام صدام- تمثل المرجعية السنّيّة, ولم تبرز لكي تغلب طائفة على طائفة وأن يكون لنا مرجعية سنيّة مقابل المرجعية الشيعية, إنما لكي نضبط أفراد السنة فلا يستفزهم بعض الشيعة.

وأدرج الكبيسي سكوت العلماء عن وضع الشيعة يدهم على عدد من الجوامع السنّيّة في إطار التهدئة. وقال: قررنا عدم الرد على استيلاء الشيعة على 18 مسجداً في العراق, 12 منها في بغداد, وكذلك استولوا على جامع وحيد لنا في النجف هو جامع الحمزة, وجامع وحيد في كربلاء هو جامع الحسن بن علي. وأضاف الكبيسي قائلاً: "إن إخلاء النجف وكربلاء من الوجود السنّي ظاهرة خطيرة تشبه التطهير العرقي, وتعني بلقنة العراق, وقد طلبنا من أنصارنا السكون. لسنا على عجلة, لا نستعيدها الآن, إنما نستعيدها بعد شهر أو بعد سنة.

وانتقد الكبيسي بشدة مجلس الحكم الانتقالي الذي تم تشكيله على أساس طائفي وعرقي, وشكّل حكومة على مثاله, وقال: "إن ديكتاتورية أحمد الجلبي وإبراهيم الجعفري رئيسي المجلس في دورتيه لشهري آب وأيلول, جعلتنا ننسى ديكتاتورية صدام حسين.

الدستور 3/9/2003

الرا

الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية – الأمريكية

عصام عبد الشافي[1]

يلقي الكاتب الضوء على المواقف الإيرانية من قضية العراق وحيادها المزعوم من الحرب الأمريكية, والدور الذي لعبته إيران في إسقاط الحكم العراقي واستمالتها للمعارضة العراقية.....المحرّر.

من الطبيعي أن تكون إيران معنية بأي تطور عسكري أو سياسي في العراق شأنها في ذلك شأن باقي دول المنطقة. لاسيما دول الجوار الجغرافي, وذلك أمام العديد من الاعتبارات من بينها: ما يتعلق بمستقبل المنطقة بعد الحرب الأمريكية على العراق, هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية, تشير التناقضات التي تعوق حدوث تقارب حقيقي بين إيران والعراق إلى قوة أثر العامل الأمريكي في رسم مسار العلاقات المتعثرة بينهما بعد حرب الخليج الأولى, كما تكشف عن تداخل الاعتبارات الجغرافية والتاريخية في تشكيل وتحديد طبيعة التفاعلات الجيوبوليوتيكية بين الجانبين.

ومن ناحية ثالثة, فإنه ومنذ وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة في إيران عام 1997, بدا وكأن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تسير نحو التحسن, فشروط اللقاء بينهما تضاعف وجودها, ولكن نظراً لأن هذه العلاقات تدخل ضمن دائرة الصراع الداخلي بين المحافظين والإصلاحيين, فإن المحاولات التقاربية التي أبداها الإصلاحيون سرعان ما تم إجهاضها.

ومن ناحية رابعة, فإنه مع وجود عدة تيارات تؤكد أن إيران هي الحلقة المقبلة في مسلسل إعادة تشكيل العالم الذي تقوده الولايات المتحدة, وأن احتلال أمريكا للعراق يعني زيادة الطوق على النظام الإيراني الذي لا تخفي الإدارة الأمريكية رغبتها في سقوطه, فإن السؤال الأساسي فيما يتعلق بإيران هو معرفة ما إذا كانت الحرب الأمريكية ضد العراق بإمكانها أن تغير التوازنات الداخلية, وتعطي دعما لجناح على حساب جناح آخر, أم أنها ستذهب إلى حد تشكيل خطر فعلى على النظام الإيراني برمته.

في إطار هذه الاعتبارات وغيرها -والتي لاتخفى على صانعي القرار في النظام الإيراني - جاءت توجهات الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية الحالية, الأمر الذي يدفع إلى أهمية تناول هذه الإدارة, وبيان تأثيرها على مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية, وهو ما يمكن تناوله وفق الأبعاد والمحاور التالية:

المحور الأول: محددات الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية:

[1] مختارات إيرانية العدد 33 إبريل 2003.

في توجهاتها لإدارة الأزمة العراقية وفي تحديد السياسات والآليات التي اعتمدت في هذه الإدارة, انطلقت إيران من عدة محددات أو اعتبارات أساسية وهي:

أولاً: محددات نابعة من علاقاتها بالعراق:

إن العلاقات الإيرانية-العراقية شأنها شأن الكثير من العلاقات الثنائية في المناطق الحيوية, ذات الطبيعة الساخنة أو المتوترة, محكومة بقاعدة عدم التعاون والتطور أو النزاع والتصادم, وإذا توافرت الإرادة السياسية لدى الطرفين في العمل على خلاف هذه القاعدة فسرعان ما تعود الأمور إلى ما كانت عليه, بسبب أحداث وتطورات سياسية ربما تكون كبرى عند أحد الطرفين, لتعيد ضبط إيقاع علاقاتهما الثنائية في سياق هذه القاعدة.

وفي هذا الإطار لم تشهد العلاقات الإيرانية-العراقية أي تطور أو تحسن منذ قيام الدولة العراقية الحديثة (1932) باستثناء فترة قصيرة أثناء الحكم الملكي في العراق والتي أعقبت توقيع الطرفين على اتفاقية عام 1937 والتي رسمت الحدود المائية بينهما في منطقة شط العرب, وكذلك وجود نوع من التفاهم بينهما حول مسألة تشكيل مجلس التعاون الخليجي في منتصف السبعينيات وبعد التوقيع عل ى اتفاقية الجزائر. إلا أن قيام الثورة الإسلامية, قوض هذا التفاهم ودفع بعلاقاتهما الثنائية إلى حرب طاحنة بين عامي 1980 و 1988.

وجاءت حرب الخليج الثانية عام 1991 لتضيف تعقيدا آخر وملفات جديدة إلى علاقاتهما, فتداعيات هذه الحرب كان لها العديد من الانعكاسات على هذه العلاقات, من ابرزها الخلاف حول الطائرات العراقية التي تم نقلها إلى إيران لحمايتها وانقاذها من الهجوم الأمريكي, وكذلك اتهام بغداد لطهران بتورطها في الأحداث الداخلية العراقية التي تحركت على شكل انتفاضة شعبية في مارس عام 1991.

وفي ظل هذه الخلفيات الصراعية فإن طهران لا تنظر بثقة أو اطمئنان إلى صدام حسين وإنما تتعامل معه على قاعدة الشك والريبة, فهو في نظرها الذي وقع اتفاقية الجزائر عام 1975 ثم عاد ليلغيها عام 1980 ويعلن الحرب على إيران, أما العراق فتحركه مخاوف من طموحات إيرانية في القوة والنفوذ لما وراء الحدود في منطقة الخليج بصورة عامة وفي العراق بشكل خاص. ولذلك لا يتوقع المراقبون أن يلتقي الطرفان على خيار استراتيجي في العمل على تسوية وتصفية ملفات علاقاتهما الثنائية.

أما ما يثار بين الحين والآخر عن الإعراب المتبادل عن الرغبة والاستعداد لتطبيع العلاقات المشتركة بين الجانبين وتبادل الزيارات والاجتماعات واللقاءات, فهي مجرد وسائل مرحلية في إدارة عامة لملفات عالقة وأزمة مستديمة على أمل حدوث تطور جذري في الدولتين قد يساعد في حدوث اختراق حقيقي لتلك الملفات.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن إيران لا يهمها في التهديدات الأمريكية ضد العراق إسقاط نظام الرئيس صدام حسين أو تشكيل عراق ضعيف البنية, وإنما الذي يهمها بالدرجة الأولى هو ألا يكون المشروع الأمريكي الراهن لضرب العراق مرحلة أولية, ما إن تنتهي حتى ينطلق إلى

إيران لإقصاء نظامها السياسي أيضاً و لتحجيمه, وفك ارتباطه مع الحلقات الفاعلة في الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية.

ثانيا: محددات نابعة من علاقاتها بالولايات المتحدة:

إذا كان البعد الأيديولوجي قد هيمن على السياسية الخارجية الإيرانية في بداية الثورة وفي ظل وجود آية االله الخميني, فإن الرئيس هاشمي رافسنجاني (1989-1997) قد تبنى سياسة براجماتية أكثر واقعية في حكم إيران خلال سنوات حربها مع العراق, وخفف من تأثير البعد الأيديولوجي في هذه السياسة, وعندما جاء الرئيس خاتمي للحكم عام 1997 تبنى الاتجاه الإصلاحي وألمح إلى الرغبة في التقارب مع الولايات المتحدة, وحاولت الإدارة الأمريكية في عهد كلنتون تطبيع العلاقات مع إيران رغم القيود التي فرضتها عام 1995 على شركات النفط الأمريكية الكبرى من الاستثمار في قطاعات النفط الخام والغاز الطبيعي الإيرانية.

وخلال فترة التسعينيات وحتى أحداث سبتمبر, يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد مرت في علاقاتها مع إيران بثلاث مراحل أساسية اعتمدت في كل منها على سياسيات وآليات مختلفة للتعامل مع إيران, وذلك على النحو التالي:

1. مرحلة ما عرف باسم السياسات العمياء ضد إيران (1991 – 1993).

فقد حاولت الولايات المتحدة في هذه الفترة أن تحبط كل مساعي إيران السلمية حتى تعزلها, واستمرت في تصنيف إيران في المحافل الدولية والإقليمية بأنها دولة توسعية تتبنى الأصولية الإسلامية وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول الجوار الجغرافي, والإدعاء بأن إيران تسعى من أجل تصنيع قنابل نووية لتسيطر على المنطقة, وأنه ينبغي على دول المنطقة أن تعمل على الحد من النفوذ الإيراني.

2. مرحلة الاحتواء المنظم لإيران (1993 – 1996):

فمع اكتشاف مصادر ضخمة للنفط في آسيا الوسطى, وتزايد أهمية الدور الإيراني باعتباره البوابة المهمة للمنطقة, فقد ازدادت رغبة الولايات المتحدة في عرقلة نفوذ جغرافية إيران السياسية, وذلك عن طريق عدد من الإجراءات منها: اقرار قانون احتواء إيران والذي عرف باسم (قانون داماتو) عام 1996, (رغبة منها في حرمان إيران من المشاركة في مشاريع الطاقة ومنع مرورها عبر أراضيها) والضغط على روسيا وغيرها من الدول التي لها علاقات مع إيران لمنعها من تطوير علاقاتها وخاصة ما يتعلق منها بالتسلح النووي.

3. مرحلة الاحتواء المتخبط (1997 –2001).

وبدأت هذه المرحلة مع انتخاب السيد محمد خاتمي لرئاسة إيران. وأصبحت معارضة الولايات المتحدة لإيران بلا حجة مؤثرة, وخاصة مع التحركات الإيجابية للسيد خاتمي (حيث قام بتوجيه عدة رسائل ودية إلى الشعب الأمريكي وطرح فكرة حوار الحضارات, وأعلن عن تبني سياسة

خارجية هادفة إلى إزالة التوترات الإقليمية) وبجانب هذه التحركات ظهرت حركة جديدة في المحافل الاقتصادية والسياسية في أوربا تدعو إلى تحسين العلاقات مع إيران.

ولكن في مقابل هذه التحركات ظل هناك عاملان أساسيان وقفا عائقا أمام تحرك إيران في المنطقة, هما: أن الولايات المتحدة ترغب في أن يكون لها الدور الأول في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يتعارض مع الأهداف الإستراتيجية الإيرانية. وكذلك سعي الولايات المتحدة من أجل حرمان إيران من استغلال موقعها الاستراتيجي, وذلك عن طريق وضع المعوقات أمام إيران في أهم مصادر دخلها القومي وهو البترول في مراحل استخراجه وانتاجه وبيعه, وكذلك حرمان إيران من التقنية المتقدمة في استخراجه وانتاجه وخطوط نقل الطاقة.

ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001, والموقف الإيراني المعلن منها والدور الإيراني في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان, فكانت هذه الأحداث بمثابة فرصة مناسبة لتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية, وفتح باب الحوار أمام تفعيلها, إلا أن أمريكا لم تكن راغبة في فتح باب الحوار كما اعتقد الساسة في إيران, لكنها كانت في حاجة إلى تأمين وضعها العسكري في الحرب ضد طالبان, فما كان لها إلا أن تلجأ لإيران وروسيا وباكستان كقوى إقليمية أكثر إدراكا للوضع الأفغاني, هذا بجانب وجود أقلية شيعية في أفغانستان والعلاقة الوثيقة بين تحالف الشمال وإيران, فكانت هذه الأمور عوامل أدت للتحالف المؤقت بين أعداء الأمس.

إلا أنه ومع تزايد الاتهامات الإسرائيلية لإيران انتهزت الإدارة الأمريكية الفرصة, واتهمت إيران بايواء مجموعة من أعضاء القاعدة الفارين من أفغانستان, كما أعربت عن قلقها من محاولات إيران الانتهاء من تطوير صاورخ " شهاب 3 " الذي يصل مداه إلى 1300 كلم وكذلك القول بأن إيران اشترت " صواريخ ستنجر " الأمريكية الصنع م ن أفغانستان ع ام 1994.

هذا بالإضافة إلى أن أمريكا تراقب بحذر البرنامج النووي الإيراني, وتغلق على إيران شتى طرق التعاون مع أي قوى نووية خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية حتى لا يكتمل البرنامج النووي, إضافة إلى رغبة أمريكا في فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران حتى تقلل من قوتها الإقليمية وتحد من معارضتها الوجود الأمريكي في المنطقة.

وأمام هذه التوجيهات تتعدد التفسيرات داخل إيران حول الأهداف الحقيقية للإدارة الأمريكية من هذه الاتهامات للسياسة الإيرانية. فهنالك من يجزم بجدية واشنطن في توجيه ضربة عسكرية إلى إيران قد تستهدف مفاعل بوشهر النووي ويدعو على ضوء ترجيح هذا الاحتمال إلى تعبئة قوى الداخل وإنهاء المنازعات السياسية بين التيارات المتنافسة, مع الاستمرار في الوقت ذاته في اعتماد سياسة إزالة التوتر في حركة الدبلوماسية الإيرانية, فيما ترى بعض أوساط النخبة السياسية أن التهديدات والتحذيرات الأمريكية المتواصلة تستهدف في المقام الأول تحييد الدور الإيراني ومنعه

الرا

من التأثير في مخططات واشنطن لإعادة رسم الخارطة السياسية في المنطقة.

وهنا يرى عدد من المراقبين أن رحلة العودة للعلاقات الإيرانية-الأمريكية الطبيعية قد تكون قد بدأت بالفعل من خلال التحول النوعي الذي طرأ على القراءة الأمريكية الجديدة للتحولات الإيرانية. إلا أن هذه الرحلة أمامها معوقات كثيرة لابد أن يستعد لها الطرفان قبل أن تفاجئهم عوامل التحول المتسارعة في الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية والدولية.

وعلى الجانب الآخر, يرى البعض أن مسألة العلاقة بين البلدين ليست مشكلة إيرانية بقدر ما هي مشكلة أمريكية, فما زالت مراكز أمريكية داخلية وبعض نواب الكونجرس الموالين لإسرائيل تقف عقبة أمام تحسين العلاقات مع إيران وبالنظر إلى الخسائر التي تتكبدها إيران خاصة على المستويات الإقليمية سواء في الخليج أو آسيا الوسطى من جراء الحصار الأمريكي. يمكن للنظام الإيراني أن يكون أكثر مرونة في عودة العلاقات خاصة وأن إيران في مجال علاقاتها مع بريطانيا أثبتت أنها قادرة على إزالة العقبات التي تواجه هذه العلاقات كلما استلزمت المصلحة ذلك.

ثالثا: محددات نابعة من علاقاتها الإقليمية:

تعاني إيران في تفاعلاتها الإقليمية من العديد من مصادر التوتر, هذه المصادر تنعكس بدرجة كبيرة على قدرتها على إدارتها للأزمات التي تواجهها, ومن بينها الأزمة العراقية الراهنة, ومن مظاهر هذه التوترات:

1. التوتر على الجبهة الشمالية: حيث تجد إيران نفسها وقد جاورتها عدة دول تحيط ببحر قزوين, وتلك الدول اختلفت أوضاعها وحساباتها, والنفوذ الأمريكي والإسرائيلي يتوغل فيها على نحو يقلق إيران, وقد اضطرت طهران للتدخل في عدة مناسبات دفاعا عن أمنها ومصالحها الوطنية, فوقفت إلى جوار أرمينيا في صراعها ضد أذربيجان (رغم أن الأخيرة ذات أغلبية مسلمة وشيعية) خوفا من تنامي نفوذ أذربيجان وسعيها لاحتواء القومية الأذرية في إيران, وبسبب العلاقات الأذربيجانية الأمريكية الوثيقة التي تقلق إيران.

2. التوتر على الجبهة الغربية: حيث توجد تركيا ، وارتباطاتها القوية بالولايات المتحدة وإسرائيل ، ووجود قناعة إيرانية بأن الولايات المتحدة تدعم تعاوناً استراتيجياً بين مثلث يضم تركيا وإسرائيل وأذربيجان ، يعمل على منع مد أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى العالم الخارجي عبر إيران ، والهدف من ذلك هو الضغط على طهران وعزلها عن الترتيبات المستقبلية في القوقاز وقزوين وآسيا الوسطى لإحكام الحصار حولها.

3. التوتر على الجبهة الجنوبية: وينبع القلق من الأساطيل الغربية والقواعد الأمريكية في المنطقة ، وخاصة أنه من الجنوب يصدر النفط إلى مختلف أنحاء العالم، وهو سبب كاف لتمسك الأمريكيين بالبقاء في المنطقة, وفي ظل العلاقات غير الودية القائمة بين الجانبين ، فإن إيران تشعر بمزيد من القلق من هذا الوجود.

فإذا أضيف إلى ذلك وجود أمريكي كثيف في العراق ، فإن الجبهة الغربية لإيران ستصبح الأكثر سخونة والأشد خطراً ، خصوصاً مع وجود حدود مشتركة بين البلدين بطول 1630 كيلو متراً ، ونظراً لأن الولايات المتحدة لها طموحات أخرى تتجاوز إسقاط نظام صدام حسين.

رابعاً: محددات نابعة من رؤيتها لأمنها ومصالحها القومية:

فاعتبارات الأمن والمصالح القومية تشكل في المرحلة الراهنة جوهر التحركات الإيرانية ، وعن ذلك يقول مصطفى تاج زاده أحد مهندسي حركة الإصلاحيين في إيران:" من حيث المصالح القومية ليس في صالحنا بأي وجه من الأوجه انتصار أمريكا.. ذلك أن انتصار أمريكا في العراق يعنى محاصرة الجمهورية الإسلامية وتطويقها بالكامل من قبل أمريكا ، حتى إن لم تحدث هذه المحاصرة وكان الهجوم في مكان آخر وعلى بلد آخر لا يجاورنا من قريب ولا بعيد ، علينا أن نرفض ذلك ،لأننا استراتيجياً نرفض الحرب لاعتقادنا بوجوب حل مشكلات عالم اليوم عبر الحوار والطرق السلمية ، وكذلك لاعتقادنا أن تدخل أمريكا أمر غير مشروع. إلا أن هذا لا يعني عدم التقدم لحل الكثير من مشاكلنا مع أمريكا ".

ومن جانبه قال حميد رضا آصفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية:" أنه في حالة اندلاع حرب تقودها الولايات المتحدة على العراق فإن إيران ستبحث عن أمنها ومصالحها القومية ، وستسعى لتجنب أي تقسيم لأراضي جارتها التي تضم جماعات متباينة عرقياً ودينياً وستدرأ أي تدفق للاجئين عبر حدودها ".

وفي إطار هذه الرؤى كان طبيعياً أن تراعي إيران في إدارتها للأزمة العراقية حسابات المكاسب والخسائر المحتملة ، فمن بين المكاسب التي قد تجنيها إيران من هزيمة العراق: الإطاحة بنظام صدام -عدوها اللدود- والتخلص من برامج الأسلحة التي قد تكون لديه ، وكذلك القضاء على بضعة آلاف من مقاتلي جماعة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة المقيمين في العراق.

ولكن في مقابل هذه المكاسب فإن نصرا أمريكياً سيثير مخاوف إيران من خطر التطويق الذي أثاره بالفعل النشاط الأمريكي في أفغانستان على حدودها الشرقية ، ووجود قواعد جديدة لها في وسط آسيا ، هذا إلى جانب استمرار الوجود الأمريكي لفترات طويلة في دول الخليج العربية ، كما أنه إذا كان الغزو سريعا وحقق نجاحاً يؤدي إلى حكومة مستقرة في بغداد فإن إيران ستواجه عدة مخاطر:

-اقتصادية (حيث ستواجه منافسا قويا على الاستثمارات الغربية في قطاع الطاقة لديها).

-ودينية (حيث ستفقد مدينة قم الإيرانية الدينية سيطرتها المؤقتة كمركز للشيعة مع عودة كبار رجال الدين الإيرانيين والعراقيين المنفيين إلى مدن عراقية مثل النجف وكربلاء).

-وسياسية (حيث سيحفز أي تحول ديمقراطي في العراق سرعة المطالبة بإصلاح النظام السياسي القائم في إيران).

-وسكانية (حيث ستجد إيران نفسها في مواجهة موجات من اللاجئين العراقيين).

-وأمنية (حيث قد تتعرض إيران لموجة من صواريخ الغاز السام التي قد يطلقها حاكم العراق كضربة أخيرة للانتقام من أعدائه ، إذا ما انحرف الهجوم الأمريكي على العراق عن طريقه المرسوم ، كما أن تعرض العراق لحرب أهلية تهدد الشيعة ، و وجود طلب للمساعدة سيفرض أزمة على إيران ذات الأغلبية الشيعية).

إن إيران يمكن أن تلعب دورا فاعلاً في عراق ما بعد الحرب ، فوزنها الإقليمي إلى جانب نفوذها لدى شيعة العراق قد يساعد في تحقيق استقرار العراق بعد الإطاحة بصدام.

يضاف إلى ذلك القناعة الإيرانية بأن الولايات المتحدة في حربها ضد العراق إنما تحاول تغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج ، كما تحاول أيضاً إضعاف القوى الإقليمية فيها، لذا تشعر إيران باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أمريكا أهدافها في العراق ، ومجيء نظام عراقي موال للولايات المتحدة يمكن أن يسهل للأخيرة مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني خاصة وأن هناك أصواتاً علنية تطالب الإدارة الأمريكية بالعمل على إسقاط النظام الإسلامي ولو بالقوة ، كما أشارت عدة مصادر إلى أن الجيش الأمريكي سيذهب إلى العراق ليبقى هناك مدة طويلة من أجل القضاء على " بؤر التطرف " المساندة أو التي توفر مأوى للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ولا شك أن المقصود بذلك هو إيران.

كما أن الإدارة الأمريكية قد شكلت لجنة خماسية لتحديد الاستراتيجية الأمريكية الواجب اتباعها في بعض المناطق ومنها منطقة الخليج العربي. وقد قدمت هذه اللجنة عدة توصيات من بينها العمل على منع إيران من الحصول على أسلحه دمار شامل وضرورة إسقاط حكومة الثورة الإسلامية وإيجاد حكومة حليفة للولايات المتحدة.

كما أن إيران تتخوف من إقدام الولايات المتحدة على ضرب مفاعل بوشهر لاسيما في ضوء النوايا الأمريكية للعمل على منع إيران من حيازة سلاح نووي, وتثور المخاوف من تعرض المفاعل للدمار وادعاء أن ذلك تم بطريق الخطأ. وتنبع تلك المخاوف من وجود القوات العسكرية الأمريكية على مقربة من الأراضي الإيرانية حال توجيه ضربة للعراق, وهذه القوات قد تضطر إلى التقدم في المياه الدولية وربما دخول المياه الإقليمية الإيرانية للقيام بعملياتها, الأمر الذي يعني أن النجاح في السيطرة على الأراضي العراقية يسهل عل ى الولايات المتحدة ضرب المفاعل النووي الإيراني.

ومن جانب آخر. وفي إطار حسابات الأمن القومي الإيراني فإن المواقف الإيرانية من العدوان الأمريكي على العراق ترتبط ارتباطا قويا بالمصالح الإيرانية في الخليج, ومجمل الرؤى الخاصة بالعلاقات الإقليمية, حيث يتعارض هذا الغزو مع سعي إيران لدعم وجودها ونفوذها في إقليم الخليج, عبر نزع أسباب التوتر مع العراق وتقوية العلاقات مع دول الخليج,

وعبر الحد من النفوذ الأمريكي, وخاصة وضع إيران ضمن دول محـور الشـر مع العراق وكوريا الشمالية.

فإيران تدرك أن الغزو سيؤسس وجوداً عسـكرياً أمريكيـاً فـي العـراق, وسيكون كذلك مقدمه لترتيبات إقليمية تسمح لإسرائيل بالوجود في العراق بالقرب منها, ومن ثم فإن معادلة العلاقات الإقليمية في الخليج سوف تشهد اختراقا إسرائيليا غير مسبوق في ظل رعاية وحماية أمريكية لهذا الاختراق.

وأمام هذه المحددات وتلك الاعتبارات يمكن القول أن معـالم الموقـف الإيراني في إدارته للأزمة العراقية تـتركز حـول: الرفـض المطلـق لأي غـزو أمريكي للعراق أو التدخل في شئونه الداخلية من ناحيـة, ومـن ناحيـة ثانيـة تجنب أي مواجهـة مـع العـراق, والالـتزام بدرجـة عاليـة مـن ضـبط النفـس للحيلولة دون التورط في أي مواجهة سياسية أو إعلاميـة مـع العـراق, رغـم الاتهامات الشديدة التي يطلقها بعض المسؤولين العراقيين من وقـت لآخـر (من ذلـك قـول نـائب الرئيـس العراقـي طـه ياسـين رمضـان بـأن الأطمـاع الإيرانية في المنطقة لا تقل عـن الأطمـاع الأمريكيـة والبريطانيـة كمـا اتهـم الإيرانيين بأنهم حلفاء للصهاينة), ومن ناحية ثالثة التنسيق مـع دول مجلـس التعاون في الموقف من الأزمة, ثم الحرص على تجنب المواجهة مع أمريكـا من خلال اتباع سياسية الحياد الإيجابي, بـالالتزام بموقـف سياسـي معـارض لضـرب العـراق وموقـف عسـكري غيـر منحـاز لأي طـرف مـن الأطـراف المتصارعة.

المحور الثاني: آليات الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية:

وأمام هذه التوجهات فقد تعددت الوسائل والسياسـات الـتي اعتمـدت عليها إيران فـي إدارتهـا للأزمـة العراقيـة, وفـي إطـار هـذه الوسـائل وتلـك السياسات يمكن التمييز بين:

أولا: سياسة الحياد الإيجابي:

فالسياسة الإيرانية إزاء الأزمة العراقية تتجاذبها ثلاثة اتجاهات.

الأول: يـدعو إلـى التعـاون مـع المخطـط الأمريكـي للإطاحـة بنظـام الرئيس صدام حسين عبر تقديم دعم سياسـي ولوجسـتى لقـوى المعارضـة العراقية وميليشياتها المسلحة بما يكفل للإيرانيين حصتهم في اللعبة الدائرة على الأرض العراقية.

الثاني: يرفض أي شكل من أشكال التعاون مع المخططـات الأمريكيـة على مستقبل العراق ويرى أن مصـداقية الجمهوريـة الإسـلامية فـي العـالم الإسلامي ستتأثر سلبا فيما لو حدث ذلك, ومن وجهة نظر أصحاب هذا الرأي فإن المخطط الأمريكي لا يقتصر على العراق وإنما يهدف إلـى إعـادة رسـم خارطـة المنطقـة بمـا يعـزز الوجـود الأمريكـي فيهـا ويحفـظ أمـن الكيـان الصهيوني.

الثالث: يدعو إلى أن تتخذ إيران موقفا حياديا مما يجـرى علـى مسـرح الحدث العراقي عنـد انطلاق الحملات الأمريكيـة المرتقبـة كمـا فعلـت عنـد اندلاع حرب عام 1991.

وقد ترجمت سياسة الحياد الإيجابي في أفغانستان إلى دخول إيران في اللعبة عبر مساندتها للتحالف الشمالي, واشتراكها في إسقاط نظام طالبان, حتى أن بعض عناصر الحرس الثوري كانت مع قوات التحالف في أثناء دخولها إلى كابول, وقد قنن السيد علي خامنئي مرشد الثورة مفهوم الحياد الإيجابي, حيث أعلن في أصفهان في 30/10/2001, أننا نشجب الإرهاب, بكل أشكاله ونعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان ونرفض الدخول في أي تحالف تقوده أمريكا.

وبمقتضى هذه السياسة فان إيران قد أدانت الحرب وفكرة تغيير الأنظمة بالقوة. وقررت ألا تعترض طريق القوات الأمريكية ولا تعرقل عملياتها, ولا تشارك في أي أنشطة عسكرية ضد العراق.

ثانيا: التنسيق مع المعارضة العراقية:

من بين الأهداف التي تسعى إليها القيادة الإيرانية في إدارتها للأزمة العراقية, أن تلعب دوراً جوهريا في اتخاذ أي قرار يخص عراق ما بعد صدام, وان تعزز مكانتها في المنطقة وتعمق علاقاتها مع أوربا, وإذا تحققت لها هذه الأهداف فإنها ستقوي علاقاتها مع دول صديقة للولايات المتحدة, يمكن أن تدافع عن موقفها إذا قرر الصقور بالإدارة الأمريكية استهدافها بعد نهاية الحرب على العراق, وحتى تحقق هذا الهدف, وبما أنها لا تملك ما تقدمه للولايات المتحدة أكثر من الوعد بأنها لن تسبب شيئا من المتاعب, فإنها حاولت تعزيز موقفها عن طريق تقوية علاقاتها بالمعارضة العراقية, واتجهت إلى التنسيق مع عدد من فصائل المعارضة العراقية, وقد أخذ هذا التنسيق عددا من المظاهر الأساسية.

1- اللقاءات والمشاورات: فهناك تحرك إيراني باتجاه المعارضة العراقية استعدادا لمواجهة ما وصفه مساعد وزير الأمن (محمد شفيعي) بمرحلة تطبيق سيناريو في العراق شبيه بما تنفذه الولايات المتحدة وحلفاؤها في أفغانستان الآن, وهذا التحرك الإيراني بدأ بعد زيارة وزير الخارجية البريطاني إلى طهران ثم زيارة شفيعي (المكلف بملف العراق في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني) إلى لندن, واجتماعه بشخصيات عراقية معارضة وتركزت محاورها على ضرورة تشكيل جبهة موسعة من ممثلي كافة فصائل المعارضة العراقية بغية تشكيل حكومة انتقالية للحيلولة دون مجيء الولايات المتحدة ببديل مرتبط بها في مرحلة تغيير القيادة في العراق.

2- المشاركة في المؤتمر عقدته المعارضة العراقية بلندن في يناير 2003, حيث كانت إيران القوة الوحيدة الحاضرة بجانب الولايات المتحدة وساعد على بروز الدور الإيراني انعدام النفوذ العربي على المعارضة العراقية ككل من ناحية, وباعتبارها راعية المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق الذي ستكون لمساهمته أهمية خاصة في إضفاء الشرعية على الحكومة الانتقالية من ناحية أخرى.

والعلاقة بين إيران والمجلس الأعلى تبدو طبيعية خاصة وأن المجلس يعلن أنه يمثل الشيعة الذين يشكلون نحو 50% من سكان العراق ويؤكد أن المقصود بتحركاته في شمال العراق,هو ضمان أتاحة الفرصة لوجهة نظر

شيعة العراق بشأن ما قد تشهده البلاد متى ما تمت الإطاحة بحكومة صـدام البعثية, إضافة إلى ضمان عدم تجاهل مصالح إيران في الترتيبات المحتملة.

3-الدعم العسكري, فقد قامت إيران بالإشراف على تدريب قوات من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (المعروفة باسم لـواء بـدر) الـذي يخطـط حاليـا لنشـر قـوات ربما تصـل إلـى 5000 جنـدي بشـمال العـراق, وتشـير التقديرات الإيرانية إلى أن قوام " لواء بدر " يتراوح بيـن 5 آلاف و 30 آلـف مقاتل. وهذه القوات مهما كانت أعـداد أفرادهـا وجـاهزيتهم, وقـد لا تشـكل قوة عسكرية حاسمة في الحملة التي تتـزعمها الولايات المتحدة للسـيطرة على العراق, إلا أنها يمكن أن تـثير حالـة مـن القلـق, وتمثـل تحـديا تـواجهه القوات الأمريكية وهي تسعى للإطاحة بنظام صدام حسين. (يقول أسد الله آثاري ماريان, مستشار بوزارة الدفاع الإيرانية, مشيرا إلـى تحركـات قـوات بدر في العراق: " يجـب عليهـم الـذهاب إلـى هنـاك, وإذا لـم يشـاركوا فـي الإطاحـة بصـدام حسـين فـانهم سـيكونون خاسـرين). وقـد تسـببت الأنبـاء المتعلقة بنشر قـوات بـدر فـي شـمال العـراق فـي تجـدد التحـذيرات الـتي أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية, من أنها ستعارض أي وجود تدعمه إيـران في العراق وأن نشر قوات بدر سيمثل تطورا خطراً للغايـة وسـببا لزعزعـة الاستقرار.

4-تنظيم اجتماع المعارضة الشيعية العراقيـة فـي طهـران 6/3/2003 تحت شعار " ترتيب البيت الشيعي العراقـي" بحضـور نحـو 250 ممثلا عـن عـدد مـن التنظيمـات الشـيعية العراقيـة, أبرزهـا المجلـس الأعلـى للثـورة الإسلامية.

وإذا كان هناك من يرى أن الحكومة الإيرانية لا تقف وراء المؤتمر, وأن الإعلام الإيراني الرسمي لم يهتم بالمؤتمر ولم يبرزه فإنه يمكن القـول بـأن الحكومة الإيرانية لو لم تكن راضية عن المؤتمر ومرحبة بنتائجه لحـالت دون عقده, فـإيران أرادت مـن خلال المـؤتمر, أن تبعـث إلـى واشـنطن برسـالة مفادها إن ورقة الشيعة لا ينبغـي تجاهلهـا, وأنهـا مـن الأوراق المـؤثرة الـتي تسيطر عليها إيران.

وفي مقابل هذه التحركات, وبما يعكس جانبـا مـن عـدم الوضـوح فـي السياسة الإيرانية, أعلنت إيران (12/12/2002) أنها لن تسمح لأي قوة بما فيها فصائل المعارضة العراقية باستخدام أراضيها لشن هجـوم علـى بغـداد, وقال الناطق باسم الحكومة الإيرانية عبد الله رمضان زاده لن نسـمح لأحـد باستخدام الأراضي الإيرانية ضد أي من الدول المجاورة لأغراض عسكرية.

كما أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى أن بلاده لن تلعب أي دور في المحادثـات الجاريـة علـى أراضـيها بيـن زعمـاء المعارضـة العراقية, كذلك نفت إيران أن تكون استضافتها لعدد من قيـادات المعارضـة العراقية تغيرا في موقفها من الأزمة العراقية, وقال علي رضا معبري نـائب وزير الخارجيـة الإيرانـي (10/12/2002)ـ أن موقـف طهـران الرافـض لأي تدخل عسكري في العراق لم يتغير. و وصـف زيـارة المعارضـين العراقييـن للعاصمة الإيرانية بأنها ليست شيئا جديداً.

الرا

كما أنه ومع أن إيران ظلت تستضيف فصائل المعارضة العراقية, إلا أنها تركت الأبواب مفتوحة للاتصالات المباشرة مع العاصمة العراقية بغداد, بدعوى إقناع صدام بالالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي تفاديا للحرب.

ثالثاً: التصريحات:

فقد تعددت التصريحات الصادرة عن المسؤولين الإيرانيين على مختلف المستويات حول الموقف من العراق, ومن الولايات المتحدة والتي تكشف -في جانب منها-عن أبعاد الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية,ومن أهم هذه التصريحات:

1-تصريحات المرشد العام السيد علي خامنئي:

قال (9/1/2003)ـ إن الدول الإسلامية لن تترك الولايات المتحدة " تلتهم بهذه السهولة العراق وآباره النفطية " و أضاف أن الحرب الأمريكية المحتملة على العراق تهدف إلى الاستيلاء على آبار النفط والهيمنة على المنطقة والدفاع عن إسرائيل وفرض الرقابة على إيران, واتهم الولايات المتحدة بمحاولة إشعال التوترات الداخلية في إيران, مؤكدا أن طهران لن " تستسلم في مواجهة هذه الحرب النفسية ".

وقال في (31/1/2003) رداً على إدراج إيران ضمن ما عرف باسم " محور الشر: " إن لهجة بوش هي لهجة رجل متعطش للدماء يتهم دول وشعوب العالم بأسره بأنها شيطانية ويهددها في حين أن الأمريكيين هم الذين دعموا خلال هذه الأعوام الماضية الأنظمة المعادية للشعوب وباعوا أسلحة فتاكة ونهبوا ثروات الشعوب". وأضاف أن " الجمهورية الإسلامية في إيران تفتخر بأن تكون هدفا لغيظ وحقد الشيطان الأكبر في العالم". وقال أن واشنطن تدعم علنا " النظام الصهيوني الظالم وجرائمه ضد الشعب الفلسطيني, وأثبتت مجددا أن الاتفاقات والمجموعات الدولية ما هي إلا وسائل تستعملها من أجل الوصول إلى أهدافها.

2-تصريحات الرئيس الإيراني محمد خاتمي:

شكك الرئيس خاتمي في (11/10/2002) في حقيقة الخطر العراقي, وقال " يتحدثون عن تدخل قوات أجنبية وهجوم على العراق بحجة القيام بحملة ضد الديكتاتورية وتدمير أسلحة للدمار الشامل ". وتساءل: " هل بغداد هي النظام الاستبدادي الوحيد وهل هناك تهديد حقيقي بان يستخدم العراق أسلحة كيمائية أو أسلحة الدمار الشامل ", و أضاف " لماذا إذاً دعموا العراق عندما غزا بلادنا؟ وأي قوى زودته بأسلحة كيميائية استخدمها ضدنا وضد شعبه؟

3- تصريحات رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني:

- اعتبر رفسنجاني أن الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في المنطقة يهدد استقرارها و أمنها, وقال أن تدخل الولايات المتحدة في شؤون المنطقة سيسمح " للنظام الصهيوني بتحويل انتباه الرأي العام العالمي عن المجازر وعمليات القمع التي يرتكبها بحق الفلسطينيين".

4- تصريحات وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي:

قال خرازي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في (16/9/2002) أن بلاده تريد أن ينفذ العراق قرارات مجلس الأمن الدولي ويوافق على إعادة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة للسماح برفع العقوبات التي فرضت عليه بسبب اجتياح قواته للكويت عام 1990, و أكد معارضة بلاده لأي إجراء منفرد أو تدخل عسكري في العراق مطالبا بدور للأمم المتحدة في هذا الشأن, كما دعا إلى أن يترك مستقبل العراق السياسي للشعب العراقي وحده.

-قال في (5/1/2003) أن السياسة الأمريكية غير محصورة في هذا البلد و إنما تسعى إلى تغيير العديد من الأنظمة في المنطقة لإفساح المجال أمام إسرائيل لتوسيع هيمنتها, و أضاف انه يتعين على كل دول المنطقة منع الولايات المتحدة من شن هجوم عسكري على العراق ومحاولة حل الأزمة عبر وسائل دبلوماسية.

-اتهم خرازي الرئيس الأمريكي في (29/1/2003) بالعمل على نشر أجواء من التوتر في الشرق الأوسط والتدخل في شؤون طهران الداخلية, بعد تصريحاته بأن طهران تسعى لتطوير أسلحة دمار شامل وتدعم الإرهاب, واعتبر أن الاتهامات الموجهة لإيران التي وردت في خطاب بوش لا أساس لها من الصحة, وأعلن خرازي أن ما قاله بوش عن الشعب الإيراني يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة أخرى, وهو أمر ندينه, وأن تصريحاته تثبت أن الولايات المتحدة ماضية في سياستها الخاطئة, بسعيها لنشر أجواء من التوتر الأمني داخل الولايات المتحدة وخارجها, وخصوصاً في الشرق الأوسط, معتبراً أن واشنطن تريد بهذه الطريقة ضمان هيمنتها العالمية, وأكد أنه حيال الأزمة العراقية فإننا حياديون, لكن هذا لا يعني أننا غير مبالين, مشيراً إلى أن طهران تنتهج سياسة حياد نشط بشأن هذا الملف.

-أعلن خرازي في (7/2/2003) أن الحرب مع العراق ستكون لها آثار في إيران, وإيران مستعدة لاستقبال اللاجئين العراقيين والسماح لهم بالإقامة مؤقتاً على الحدود مع العراق, وقد عرضت إيران, أثناء الحملة العسكرية على أفغانستان الجارة الشرقية لإيران بالمشاركة في عمليات البحث والإنقاذ المتعلقة بالجنود الأمريكيين, وأكد على أن إيران تقف ضد الحرب, ولن تنحاز إلى أي من الطرفين.

-أعرب عن قلق بلاده حيال أي حرب تستهدف العراق وحذر من انعكاسها على إيران, حيث يرى أن الخطر من احتمالات استعمال أسلحة كيماوية يمتد أثرها لإيران يظل قائماً ويتوجس منه الإيرانيون خيفة, كما أن أي حرب تشن على العراق من شأنها أن تفرز أعداداً من اللاجئين الذين يفرون من جحيمها وستكون إيران من أقرب الوجهات بالنسبة لهم.

5-تصريحات وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني:

-أكد شمخاني (29/10/2002) على أن " القوى الشعبية والقوات المسلحة في حالة استعداد تام والقدرات العسكرية الهائلة سترد على أي عدوان أجنبي " وقال إن " الاستقرار الداخلي في البلاد والصورة التي كونها

العالم وخاصة أوربا عن إيران أفهمت بالتأكيد الولايات المتحدة بأن جمهورية إيران الإسلامية ليست أفغانستان ولا العراق ".

6-تصريحات الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني:

-أكد روحاني في (15/1/2003) أن بلاده تدعم الولايات المتحدة في سعيها لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وليس لتغيير نظام الرئيس صدام حسين, وقال " إذا كان هدف الأمريكيين نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق فإن جميع بلدان المنطقة تؤيد ذلك, ولكن إذا كانوا يريدون تغيير النظام فإن ذلك يخالف شرعية الأمم المتحدة وجميع بلدان المنطقة ترفض ذلك ", وأضاف: أن على العراق أن يمتثل لقرارات الأمم المتحدة, لكنه شدد على ضرورة منح المزيد من الوقت لمفتشي الأسلحة الدوليين لكي يتمكنوا من إنجاز مهمتهم, وأشار إلى أن قلق إيران ودول المنطقة بشأن الهجوم الأمريكي نابع من الخوف من " تعرض الأبرياء للمجازر وتدفق اللاجئين وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة للعراق, وسيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط العراقي وتنصيب سلطة تعمل لحساب الأمريكيين في العراق ".

7-أعلن نائب وزير الداخلية الإيراني لشؤون اللاجئين في (26/1/2003) أن بلاده مستعدة لتوفير المأوى لنحو 200 ألف لاجئ عراقي كحد أقصى موزعين على عشر مخيمات بدلا من 19 مخيماً كانت إيران تخطط لها سابقاً, وأوضح أن المخيمات التي يستوعب كل منها 20 ألف لاجئ ستقام عند الخط الفاصل بين الحدود الإيرانية العراقية, وفي القسم الجنوبي منها بالتحديد, حيث يتوقع أن يكون عدد النازحين المتدفقين منها أكبر.

وقال إن النازحين العراقيين لن يعبروا الحدود وسيقيمون في مخيمات داخل الأراضي العراقية تديرها منظمات معونة دولية, وأشار إلى أن وزارة الداخلية الإيرانية تجري مباحثات مع المسؤولين العراقيين لمساعدتهم على تمركز اللاجئين داخل العراق نفسه, وقال " اقترحنا إرسال بعثات إلى المناطق الغربية والجنوبية من العراق لإيجاد أماكن يتم إنشاء مخيمات للاجئين فيها تقع ضمن مسؤولية العراقيين أنفسهم ".

رابعاً: سياسة سد الذرائع:

والتي في إطارها كان قرار إيران بالقبول بدولة إسرائيل بجانب دولة فلسطينية وليدة, حيث يرى البعض أن التعديل في الموقف الإيراني من إسرائيل لا يخرج عن كونه تكتيكاً مؤقتاً يرتبط بتصاعد وتيرة التهديدات الأمريكية ضد العراق وتصميم الإدارة الأمريكية على إحداث التغيير والتعديل المطلوبين في خريطة الشرق الأوسط, وبالتالي رغبة الإيرانيين في النجاة من يد التعديل والتغيير الأمريكي مع التمسك بسياسة المواجهة من جديد مع إسرائيل.

خامساً: التلويح باستخدام سلاح النفط:

فقد لوحت إيران في (4/2/2003) باستخدام سلاح النفط في مواجهة التهديدات الأمريكية المتصاعدة ضد الجمهورية الإسلامية, وحذرت الخارجية الإيرانية من أن هجوماً أمريكياً على الأراضي الإيرانية سيكون خطأ كبيراً لا يمكن إصلاحه, كما حذر الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني من أن أي هجوم امريكي محتمل على إيران سيتسبب في " أزمة طاقة خطرة في العالم وسيتجاوز سعر برميل النفط الخمسين دولاراً ".

سادساً: الاتفاقات الأمنية:

تسعى القيادة الإيرانية إلى استكمال مسلسل الاتفاقات الأمنية مع دول المنطقة ضمن تحركها لتأمين نفسها في مواجهة التهديدات الأمريكية حتى تضمن موقفاً محايداً من هذه الدول على أقل تقدير, فلا تقدم أي تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها إذا ما فكرت في ضربها.

فالاتفاقات الأمنية التي عقدتها إيران مع كل من السعودية والبحرين وعُمان وقطر والكويت ولبنان والعراق والأردن وتركيا وباكستان وأفغانستان تؤكد على أن إيران تعطي أمنها القومي الأولوية في هذه المرحلة, بغض النظر عن مبادئها الثورية, أو تعهداتها للحركات الثورية في المنطقة, وتشير إلى خط تحركها السياسي والعسكري وحجمه.

سابعاً: طرح مبادرة لتجنيب العراق الحرب المحتملة:

فقد أعلنت إيران في (4/3/2003) رفضها للمبادرة الإماراتية الداعية لتنحي الرئيس صدام حسين عن السلطة, واقترحت في المقابل إجراء استفتاء في العراق ومصالحة وطنية بين النظام الحالي والمعارضة برعاية الأمم المتحدة لتجنب حرب ضد هذا البلد, وقال وزير الخارجية الإيراني إن الشعب العراقي يجب أن يختار ممثليه الحقيقيين في استفتاء بإشراف الأمم المتحدة, ودعا القادة العراقيين لتبني مبادرة المصالحة الوطنية والسماح بمشاركة العراقيين المعارضين في الحكم.

وأعلن أن خطة من هذا النوع تمثل الحل الوحيد لتغيير الحكم سلمياً في العراق وتفادي حرب في المنطقة, وأضاف " لم نبحث بعد في هذه الخطة مع دول أخرى إذ لا يجوز لأي خطة مفروضة من الخارج أن تحدد النظام المقبل في العراق ", وأعرب عن أمله في أن يدرس القادة العراقيون الخطة التي تقترحها بلاده ويتخذوا المبادرة بأنفسهم.

المحور الثالث: رد الفعل الأمريكي:

يمكن التمييز في إطار رد الفعل الأمريكي على السياسات والتوجهات الإيرانية في إدارتها للأزمة العراقية بين عدد من الأبعاد الأساسية:

أولاً: التصريحات: فقد تعددت التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين حول إيران وموقفها من الأزمة العراقية وكيفية التعامل مع إدارتها للأزمة ومن بين هذه التصريحات:

-اتهم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في (4/2/2003) إيران بالسماح لعدد من أعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان بعبور حدودها مع أفغانستان هرباً من الملاحقة الأمريكية, كما اتهمها بتسليح عناصر داخل أفغانستان, وقال إن الولايات المتحدة تلقت تقارير مفادها أن إيران تسهم

بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار في أفغانستان, لكنه رفض الكشف عما إذا كانت واشنطن ستعمل على إغلاق الحدود الأفغانية الإيرانية أم لا.

وأضاف: " لا يساورني أدنى شك في أن الحدود الوعرة بين إيران وأفغانستان قد استخدمت من قبل القاعدة وطالبان للدخول إلى إيران طلباً للملاذ, وأن الإيرانيين لم يفعلوا ما فعلته الحكومة الباكستانية وهو نشر قوات على طول الحدود ومنع الإرهابيين من الهرب من أفغانستان إلى بلادهم ".

-تصريح وزير الخارجية الأمريكي " كولن باول " في (9/3/2003): " نكتشف فجأة أن إيران قطعت أشواطاً في برنامجها النووي أكثر مما كان الجميع يعتقد, واعتبر أن ذلك يظهر لنا كيف أن دولة عازمة على تطوير أسلحة نووية يمكنها أن تبقي عملية تطوير هذا البرنامج طي الكتمان بعيداً عن أعين المفتشين والخارج ".

-تصريح مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس في (9/3/2003): " لايفاجئنا بتاتاً أن إيران تحاول امتلاك أسلحة نووية وتخصيب اليورانيوم " وأضافت " تم الترويج له على أنه برنامج سلمي, لكننا كنا منذ فترة طويلة من الأصوات الوحيدة التي شددت على أن الإيرانيين يطرحون مشكلة ".

ثانياً: محاولة اكتساب إيران (التطمينات والضمانات):

فقد حاولت الإدارة الأمريكية إرسال عدة رسائل لإيران, لتطمينها ومحاولة اكتسابها إلى صفها في الأزمة العراقية, وخلاصة هذه التطمينات أن إيران ليست مستهدفة في الحرب المحتملة, وأن مصالحها في العراق وأمنها القومي لن يمسا بأي سوء ومن ثم فليس هناك ما يبرر القلق أو التوجس في طهران, وقد استقبلت هذه الرسائل وغيرها بحذر في إيران, كما أثارت جدلاً واسعاً حولها, وذلك لعدة اعتبارات منها:

-أن الشكوك متجذرة بين البلدين على نحو أقنع القيادة الإيرانية بأن هدف هذه الرسائل هو تهدئة مسرح العمليات, كي يحقق الأمريكون أهدافهم في العراق دون معوقات.

-أن تجربة أفغانستان أكدت للإيرانيين أن واشنطن تريد استخدام الورقة الإيرانية, وليست مستعدة لأن تقيم مع طهران علاقة تعاون مشترك, فإيران برغم الدور الذي قدمته لإنجاح الحملة العسكرية ضد نظام طالبان, إلا أن الإدارة الأمريكية أدرجتها في النهاية ضمن ما سمي محور الشر.

وفي نفس الإطار نظر كثير من المراقبين إلى مشاركة أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي في مؤتمر الفصائل الشيعية بطهران, على أنه رسالة صريحة عكست رغبة واشنطن في إبلاغ طهران بعدم وجود توجه إمريكي لإبعاد القوى المعارضة المرتبطة بإيران من التركيبة المستقبلية للنظام في العراق بعد إطاحة صدام حسين, والتأكيد على أن واشنطن قامت بإعادة النظر في سياستها حيال طهران بعد زيارة محمد رضا خاتمي, نائب رئيس البرلمان الإيراني, إلى روما ولقائه رئيس الوزراء الإيطالي سليفيو برلسكوني, وكذلك قيام واشنطن بمنح المجلس الأعلى للثورة

الإسلامية في العراق برئاسة آية الله محمد باقر الحكيم أكثر التنظيمات الشيعية ولاء لإيران, دوراً في التشكيلة المستقبلية للحكم العراقي.

وفي مواجهة هذه المؤشرات تم إعلان عن أن إيران وافقت بشكل مبدئي على مجموعة من الطلبات الأمريكية التي نقلت إليها عبر دولة أوروبية, وأبرزها مساعدة الجنود الأمريكيين الذين يضلون طريقهم في الوصول إلى مواقعهم والسماح لفرق الإنقاذ الجوية بإجلاء الطيارين وحطام الطائرات في حالة سقوطها داخل الأراضي العراقية, وذلك مقابل ضمانات بعدم تعرضها لأي تهديد خلال الحرب أو بعدها, ومساعدتها على إقامة مخيمات داخل الأراضي العراقية على غرار ما فعلته خلال الحرب الأفغانية لإيواء اللاجئين العراقيين.

كما تلقت إيران تأكيدات بأن الولايات المتحدة تنظر إلى منظمة مجاهدي خلق بنفس المنظار الذي تنظر به إلى النظام العراقي, وأن مصير زعيم المنظمة مسعود رجوي وأنصاره لن يكون مختلفاً عن مصير النظام العراقي, وأن مواقع ومعسكرات مجاهدي خلق ستكون ضمن الأهداف العسكرية للهجمات الأمريكية فور انطلاق الحرب.

ثالثاً: السياسات المضادة:

رغم التطمينات التي حاولت الولايات المتحدة تقديمها لإيران, فإنها سعت في الوقت نفسه إلى تبني عدد من السياسات المضادة, والتي من شأنها, من وجهة النظر الأمريكية, الحد من التحركات الإيرانية حيث بدأت بتسريب أنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان في إيران, والحديث عن اقتراب إيران من إنتاج أسلحة نووية تهدد جيرانها, ومن هنا فقد نظر إلى زيارة رئيس وكالة الطاقة الذرية إلى طهران أواخر فبراير 2003, على أنها تشكل بداية الالتفاف نحو إيران, وخطوة على طريق تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يعتقد أنها تمتلكها.

كما تم الترويج لفكرة أن الحشود الأمريكية الضخمة التي تتدفق إلى المنطقة لا يمكن أن تكون من أجل هزيمة النظام العراقي المنهك المدمر, وإنما من أجل نزع جميع أسلحة الدمار الشامل الإيرانية والسورية والباكستانية, كما أن احتلال الولايات المتحدة للعراق سيجعل إيران بين فكي الكماشة, قوات أمريكية في أفغانستان وحاملات طائرات وقوات في العراق والخليج, وحائط عسكري تركي صلب في الشمال.

كما تزايد التحرك الأمريكي باتجاه تطبيق " مبدأ التطويق " كمبدأ بديل لمبدأ "الاحتواء المزدوج" في التعامل مع إيران, ويهدف هذا المبدأ إلى تضييق الباب الأفغاني وامتداداته الآسيوية أمام إيران, وتقييد إيران بحزام من القواعد العسكرية والمدارات العربية الأمريكية, وكبح محاولات تطبيع العلاقات العربية الإيرانية وتحديداً مع الدول الخليجية.

وكذلك حصر التأثير الأيديولوجي والسياسي في الداخل الإيراني, وذلك من خلال الدعوات الأمريكية المطالبة بتفكيك علاقة طهران بكل من حزب الله (لبنان) وحركتي " حماس " و " الجهاد الإسلامي " (فلسطين) وحزب الوحدة (أفغانستان) فضلا عن الاعتراض الأمريكي على أي دور إيراني في العراق, سواء على مستوى المشاركة في صياغة مستقبله السياسي, أو

على مستوى العلاقة مع فصائل المعارضة وأحزابها, وخاصة مع " المجلس الأعلى " ذي الخاصية الشيعية, والعمل على تحجيم العلاقات الإيرانية الروسية والإيرانية الأوروبية.

هذا بالاضافة إلى التصدي لأي تطور في العلاقات الإيرانية مع العراق, لأن احتمال تفعيل العلاقات الإيرانية العراقية وإزالة رواسب حرب الخليج الأولى يجعل من العراق حلقة الوصل الجغرافي بين سوريا وإيران ولبنان وفلسطين, مما يعني خلق واقع " جيو استراتيجي " يعيد مفهوم " الجبهة الشرقية " بعمق إسلامي يتجاوز الجغرافيا العربية.

المحور الرابع: مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية:

في إطار المحاور السابقة (المحددات, والسياسات, وردود الفعل) يكون التساؤل المهم هو, كيف سيكون مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية؟

وفي إطار الإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن حدود المواجهة بين إيران والولايات المتحدة لا تعني حتمية الاصطدام المباشر, وخاصة في ظل توافر العديد من البدائل غير المباشرة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة إدارة الصراع مع إيران, وكذلك لغياب الإجماع الأمريكي الداخلي, وافتقاد الولايات المتحدة للحلفاء المناسبين لإدارة الصراع المباشر, لتبني إيران لسياسة تفويت الفرصة على الأمريكيين, هذا بالاضافة إلى تعدد التحديات الأمريكية الخارجية الأكثر إلحاحاً من التحدي الإيراني.

ومن هنا فليس من السهل تصور إمكان نشوب حرب شاملة ومباشرة بين الولايات المتحدة وإيران في ظل العديد من نقاط القوة التي تميز الجانب الإيراني ومن أبرزها:

-عسكرياً: امتلاك إيران لقوات الحزب الثوري التي تناهز نصف مليون مقاتل, فضلاً عن جيش نظامي يزيد تعداده على 800 ألف جندي, كما تمتلك إيران صواريخ بعيدة المدى من طراز "شاهين 3" التي يمكنها الوصول إلى قلب إسرائيل.

- استراتيجياً: فموقع إيران الجغرافي يعطيها مزايا استراتيجية عديدة, فهي تشغل رقعة برية واسعة وبالتالي فإن إمكانية تدمير الأهداف الاستراتيجية ستواجه صعوبة للانتشار الكبير لهذه الأهداف, كما أنها قادرة على غلق مضيق هرمز وإيقاف حركة ناقلات البترول عبره.

-تنظيمياً: فهي ليست كأفغانستان أو حتى العراق, حيث يصعب تكوين تحالفات معادية للنظام الحاكم على غرار التحالفات الأفغانية, كما أن أجهزة الدولة ومؤسساتها تسيطر على الوضع الداخلي تماماً, في وجود حكومة قوية لديها قدرة كبيرة على تعبئة الجماهير وشحنها معنوياً.

وأمام هذه الاعتبارات وغيرها فإن سيناريو الحرب الأمريكية الإيرانية المباشرة غير مكتمل العناصر, على الأقل في المرحلة الراهنة, ولذلك ستشهد المرحلة القادمة, تزايد الاعتماد الأمريكي على أشكال أخرى من وسائل إدارة الصراع مع إيران ومن ذلك:

-التشدد في تطبيق " مبدأ التطويق ".

-فرض ضغوط مكثفة على إيران من أجل السماح باستخدام أراضيها منطلقاً لعمليات أمنية هادفة لملاحقة عناصر مشتبه بانتمائهم إلى " القاعدة " أو " طالبان " واشتراط تسليمهم للسلطات الأمريكية, أو المشاركة في التحقيق معهم إذا ثبت تورطهم في شبكة " الإرهاب ".

-الضغط على طرفي الواقع المذهبي والعرقي في إقليمي سيستان وبلوشستان الإيرانيين, حيث يوجد الإيرانيون السنة, بدعوى أن أفراداً من " القاعدة " و "طالبان " فروا إلى هذه المناطق, وأن بعض التيارات السنية الإيرانية (تنظيم الفرقان المحظور) مرتبطة بتنظيم " القاعدة " وهذا يستوجب تشدداً أمنياً إيرانياً.

-إثارة الحساسيات الناشئة عن الخلافات العرقية والمذهبية في المجتمع الإيراني.

وفي المقابل هذه التوجهات الأمريكية, يمكن القول إن قدرة الإدارة الإيرانية على مواجهة التحديات التي تفرضها هذه التوجهات, تتوقف بدرجة كبيرة على نجاحها في التعامل مع الأزمة العراقية, وتعظيم المكاسب التي يمكن الحصول عليها من هذه الأزمة هذه من ناحية, ومن ناحية ثانية مدى قدرة إيران على الحد من الضغوط والتوترات الداخلية واحتواء الانقسامات التي تبرز بين الحين والآخر بين التيارات السياسية والفكرية الإيرانية, ومن ناحية ثالثة مدى نجاح إيران في تسويق نفسها كقوة إقليمية قوية وقادرة على ضبط وإدارة الصراعات الإقليمية بكفاءة وفاعلية.

الرا

الرا

الإيرانيون السنة في الدستور الإيراني
حوار مع مستشار الرئيس الإيراني لشؤون أهل السنة

أجرى الحوار: طالب الأحمد
مجلة المجلة

بالرغم من دفاع الشيخ مدني المستميت ومحاولة تبرئة ساحة القادة الإيرانيين من تهمة الإساءة إلى أهل السنة في إيران, إلا أن المقابلة –رغم ذلك- حوت في طياتها هموماً عديدة يبثها شخص في موقع رسمي, فهو وبالرغم من هذا الموقع الذي يقيده يتحدث بصراحة عن الإهمال الذي تعيشه المناطق السنية, وعن منعهم من إقامة مسجد في العاصمة طهران برغم أن عدد أهل السنة في المدينة يتجاوز نصف مليون شخص, وينتقد اشتراط الدستور المذهب الجعفري فيمن يتولى رئاسة البلاد, والأهم من ذلك أنه يتحدث عن الوعود التي لا تترجم إلى واقع.

وسبب نشر هذه المقابلة هو المقارنة بين ما يطالب به الشيعة في الدول العربية كما حدث مؤخراً في مؤتمر التقريب في البحرين، وبين الحقوق المهضومة للسنة في إيران التي لا تجد من يطالب بها ويدافع عنها.

وبالرغم أيضاً من أن الشيخ محمد اسحاق مدني هو مستشار الرئيس خاتمي فهو بالتالي شخص رسمي لا يمثل أهل السنة إلا أن الحق أنطقه, وباح بما يختلج في صدره فكان هذا الحوار.....المحرّر.

الشيخ محمد إسحاق مدني, مستشار الرئيس الإيراني لشؤون أهل السنة وعضو مجلس خبراء القيادة من كبار علماء الدين في إيران. أتم دراسته الجامعية لعلوم الشريعة في المملكة العربية السعودية وباكستان وله عدة مؤلفات وترجمات في مجالات الفقه الإسلامي أبرزها موسوعة "الفقه الحنفي".

انتخب الشيخ مدني لدورتين متتاليتين في مجلس الشورى الإسلامي "البرلمان", عن منطقة بلوشستان –شرق إيران- كما انتخب لعضوية مجلس الخبراء في دورته الأولى, وهو أعلى هيئة قيادية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتولى مهمة انتخاب الولي الفقيه (المرشد) والإشراف على سياساته, وأعيد انتخابه بأكثرية شعبية للدورة الحالية.

التقيت به في مكتبه بطهران وحاورته حـول مختلـف القضـايا المتعلقـة بأوضاع أهل السنة في إيران وهنا نص الحوار:

-هل هناك تقديرات متباينـة لعـدد أهـل السـنة فـي إيـران, وهـل توجـد إحصاءات رسمية لذلك وكم تبلغ نسبتهم إلى مجمل عدد السكان؟

-لا توجد إحصاءات رسمية عندنا لأتباع المـذاهب, فالإحصـاءات العامـة للسكان لا تتضمن إشارة إلى الانتماء المذهبي, سواء فـي العهـد الملكـي أو العهد الجمهوري الحالي. وأعتقد أن أهـل السـنة لا يقـل عـددهم عـن سـبعة ملايين ونسبتهم بمجموع سكان إيران تبلغ 10% أو أكثر قليلاً.

-هل يتناسب وجود أهل السـنة فـي الحيـاة السياسـية وحضـورهم فـي مؤسسات الدولة المهمة مع نسبتهم؟

-لا.. إلى الآن ليسـت مناسـبة, لكـن بـدأت الأمـور تتجـه إلـى التحسـن ونأمل أن تكون أفضل بما يتناسب مع حجمهم السكاني.

-هل تقصد أن هذا التحسن بدأ مع عهد الرئيس خاتمي؟

-قبل مجئ خاتمي كـان هنـاك اهتمـام بمتابعـة مشـاكل ومطـالب أهـل السنة لكنه كان دون مسـتوى الطمـوح. ومـع بدايـة ولايـة خـاتمي الرئاسـية الأولى أخذت الأمور تتحسن بسرعة ونجد الآن أن منهـم مـن يحتـل مناصـب مهمة في إدارات الدولة مثل رئاسة المجالس البلدية في المحافظـات الـتي يقطنون فيهـا وإدارة الأقضـية والنـواحي. وعلـى الرغـم مـن ذلـك, لا يوجـد محافظ للأقاليم من أبناء السـنة, ونأمـل أن تشـهد الأمـور مسـتقبلاً تحسـناً أكبر.

نسبة التمثيل:

-هل يتناسب تمثيل أهل السنة في البرلمان حالياً, مع حجمهم السكاني؟

-الأمر متعلق بقانون الانتخابات ونسب التمثيل النيابي الـذي يتجـدد مـع كل زيادة في عدد السكان. فحالياً يوجـد فـي البرلمـان 18 نائبـاً مـن أهـل السنة, وهذا رقم لا بأس به, علماً بأن الترشيح والانتخاب في عموم منـاطق إيران, بما فـي ذلـك المنـاطق الـتي يقطنهـا أتبـاع المـذاهب السـنية لا يتـم لاعتبارات مذهبية, فمثلاً تجد في الدورة البرلمانية الحالية نائباً سـنياً ترشـح عن منطقة تقطنها غالبية شيعية كما في مدينة أرومية –شمال غرب إيـران- وبالعكس تجد نائباً شيعياً انتخبـه أهـل السـنة فـي منطقـة إيرانشـهر, الـتي يشكلون أغلبية سكانية فيها.

-هل يعني ذلك أنه لا توجد حساسيات مذهبية في المناطق التي يسكنها السنة والشيعة معاً؟

-دعني أقول لك بصراحة أن المجتمع الإيراني لم يعـرف حساسـيات أو صراعات ذات طابع مذهبي والجميع ينصهر فـي بوتقـة الانتمـاء إلـى إيـران. على الصعيد الاجتماعي تجـد أن هنـاك علاقـات وصـلات وطيـدة بيـن السـنة والشيعة. وفيما يتعلق بالترشيح للانتخابـات فـإن النـاس لا تضـع الاعتبـارات

المذهبية في المقام الأول, إنما تنظـر إلـى تـوجه وكفـاءة المرشـح وقـدرته على تنفيذ مطالبهم.

محاكم خاصة:

-هل يضمن لكم الدستور الإيراني الحالي حقوقاً متساوية مع الأكثرية الشيعية؟

-الدستور يضمن لنا حقوقاً جيدة, من قبيل أن للسنة الحـق فـي إقامـة محـاكمهم الشـرعية الخاصـة بهـم وأن يكـون لمنـاطقهم قضـاة مـن أتبـاع المـذاهب السـنية وكـذلك مـا يتعلـق بقـوانين الأحـوال الشخصـية وإنشـاء المدارس والمعاهد الدينية.

-هـل يمكـن أن يرشـح أحـد مـن أهـل السـنة نفسـه لمنصـب رئاسـة الجمهورية؟

-لا, لأنـه تبعـاً للدسـتور لابـد أن يكـون الرئيـس مـن أتبـاع المـذهب الجعفري.

-في رأيكم لماذا ينص الدستور على هذا الشرط, وهل لديكم اعـتراض عليه؟

-طبيعي أن يكون الأمر كذلك لأن الأغلبيـة شـيعية, فالنظـام السياسـي في الدولة قائم على نظرية فقهية شيعية, ومن وجهة نظرنـا فـإنه كـان مـن الأفضل أن لا يشير الدستور صراحة لهذا الشـرط علمـاً بـأنه لـم تـذكر بقيـة بنود الدستور أموراً من هذا القبيل. وعلى أية حال نحن ملتزمون بالدستور.

-هـل شـارك علمـاء السـنة فـي تـدوين دسـتور الجمهوريـة الإسـلامية الحالي, وهل صوت له أبناء المناطق السنية بالإيجـاب فـي الاسـتفتاء العـام عليه عام 1979؟

-عند الشروع بتدوين الدستور بعد انتصار الثورة الإسلامية وزوال العهد الملكي كانت هناك نخبة من علماء أهل السنة اشـتركت مـع علمـاء الشـيعة في تدوين بنود الدستور, وفي الاستفتاء لم يختلف السـنة عـن سـواهم فـي التصويت بالإيجاب على الدستور.

-وهل شاركت في انتخاب الولي الفقيه؟

-نعم, أنا عضو في مجلـس خـبراء القيـادة الـذي يتـولى مهمـة انتخـاب الولي الفقيه والإشراف على سياساته.

-وكم يبلغ عدد العلماء السنة في مجلس الخبراء؟

-ثلاثة أعضاء حالياً.

-بصفتك أحد الأعضـاء, هـل خـبراء المجلـس يمارسـون بصـورة فعليـة حقهم الدستوري في الإشراف علـى سياسـات المرشـد والتـدقيق بهـا كمـا يفعل نواب البرلمان مثلاً مع رئيس السلطة التنفيذية؟

-طبعاً, هذا الحق مكفول لكل الأعضاء بنص الدستور, وهذه هي أصلاً مهمة مجلس الخبراء. فمن يتولى منصب ولاية الفقيه يكتسب مكانة روحية خاصة وينظر إليه على أنه الأكفأ في العلم والعمل بين العلماء.

-هل أعطيت صوتك لصالح السيد خامنئي في أول انتخابات أجراها مجلس الخبراء بعد رحيل الخميني عام 1988م؟

-نعم, وكل الأعضاء صوتوا له باستثناء عضو واحد.

-نظرية ولاية الفقيه التي طرحها الشيعة, هل لعلماء السنة في إيران اعتراضات عليها؟

-هذا الاصطلاح "ولاية الفقيه", غير موجود عند أهل السنة, لكن من حيث المبدأ فإن السنة لا يختلفون عن الشيعة في الاعتقاد بأن الخليفة أو أمير المؤمنين أو صاحب المقام الأعلى في البلاد الإسلامية ينبغي أن يكون من أعلم الناس وأفقههم في أمور الشريعة وأن يتسم بالعدالة والصلاح ومجاهدة النفس, لذلك نحن متفقون على هذا الأصل وإن اختلفت التسميات.

-صرح بعض النواب السنة أن الثورة الإسلامية لم تحقق طموحات أهل السنة في إيران وأن هناك مشكلات يعانون منها.

-هذه المشكلات ليست مقتصرة على المناطق السنية, وهذه الظاهرة لا صلة لها بالانتماءات المذهبية, فعلى سبيل المثال المناطق النائية لإخواننا الشيعة تعاني من مشكلات عدة كما هو الحال في المناطق النائية لأهل السنة. وكما تعلمون فإن وجود غالبية السنة الإيرانيين هو في المناطق الحدودية البعيدة عن المركز, الأمر الذي يجعل حظهم من الخدمات والمشاريع الحكومية أقل من سواهم في مناطق المركز, وهذا لا يبرر التقصير في أداء الجهاز الحكومي. ونحن والنواب نسعى دائماً لحل هذه المشكلات وندعو الحكومة لأن تبدي اهتماماً أكبر بتحسين مستوى الحياة الاقتصادية لسكان تلك المناطق سواء كانوا من الشيعة أو السنة.

-لكن النواب تحدثوا عن مشكلات وواقع أهل السنة تحديداً وانتقدوا الحكومة بسبب ذلك, فهل يعني ذلك أن الحكومة لا تنظر بجدية لمطالب أهل السنة؟

-على صعيد الحكومة أو الدولة عموماً لا توجد سياسة تضييق على أهل السنة أو تجاهل لهم, فهي تتعامل مع جميع المواطنين على أنهم إيرانيون أولاً.

-عدم وجود مسجد لأهل السنة في طهران رغم المطالب المتكررة لسكان العاصمة من أتباع المذاهب السنية بذلك, ألا يشير إلى مشكلات ذات طابع مذهبي؟

-هذه المشكلة قديمة وقد سعينا باستمرار لحلها لكننا لم نوفق بذلك للأسف.

-بصفتك مستشاراً لرئيس الجمهورية, هل طرحت هذه المشكلة على خاتمي؟

الرا

-نعم, تكلمت معه حول هذا الأمر منذ فترة طويلة ووعدنا خيراً لكن حتى الآن لم يسمح للسنة ببناء مسجد خاص بهم في طهران.

-المعروف عن خاتمي أنه صاحب توجهات انفتاحية والإحصاءات تشير إلى أنه انتخب بأغلبية ساحقة في مناطق أهل السنة في الدورتين الرئاسيتين. فلماذا لم يستجب لمطلبكم حتى الآن؟

-لعلكم تعرفون أن الأمور ليست كلها بيد شخص واحد. نظرياً تبدو الأمور هكذا, لكن على أرض الواقع فالأمر مختلف, فهناك تعددية في القوى السياسية النافذة في إدارات الدولة والبعض ممن يملكون القدرة والنفوذ لديهم وجهات نظر مختلفة عن توجهات خاتمي وهذا الوضع يعكس نفسه بطبيعة الحال على أداء الرئيس.

-بعض المسئولين في الدولة يقولون أن بوسع السنة الصلاة في المساجد الشيعية!

-هذا التبرير غير مقبول, لأن هناك اختلافاً في أوقات الصلاة ونوعية الخطب في صلاة الجمعة, وفي شهر رمضان توجد للسنة صلاة التراويح فضلاً عن أشياء خاصة بكل مذهب. الحكومة لم تقل لنا صراحة أنها لا تسمح ببناء المسجد, لكنها تعد من دون تنفيذ. وأعتقد أن السبب الأساسي هو الخوف لدى بعض الأوساط من إثارة حساسيات مذهبية.

-تردد في الآونة الأخيرة أن عناصر من طالبان وتنظيم القاعدة تسللوا إلى الأراضي الإيرانية, هل تعتقد أن بوسعهم التخفي عن أنظار الحكومة الإيرانية؟

-الحدود الغربية لإيران مع باكستان وأفغانستان طويلة ووعرة ومن الصعوبة بمكان السيطرة عليها بصورة تامة, وحكومتنا تعاني منذ فترة طويلة من حركة المهربين وتجار المخدرات عبر هذه الحدود. وربما يستعين عناصر من طالبان أو القاعدة بالمهربين للتسلل إلى الأراضي الإيرانية, لكن الحكومة, بتعاون أهالي المنطقة الواعين, لا يمكن أن تسمح بوجود هذه العناصر المتطرفة. وقبل فترة تم إلقاء القبض على عدد من المتسللين وأعتقد أن ذلك يجعل من الصعوبة بمكان تصور أن يغامر آخرون من القاعدة أو طالبان بالفرار إلى الأراضي الإيرانية.

-هل هناك من شباب إيران من إقليم بلوشستان, من التحق بتنظيم القاعدة قبل الأحداث الأخيرة؟

-بحسب اطلاعي لا يوجد ولم ألحظ في بلوشستان من يؤيده علناً حتى قبل أحداث سبتمبر.

-أشارت بعض المصادر المحلية مؤخراً إلي وجود صور لأسامة بن لادن وأشرطة مدمجة وصوتية لخطبه بين أوساط أه الي منطقة (بلوشستان) التي يقطنها أتباع المذاهب السنية, فهل يشير ذلك إلى وجود تعاطف مع توجهات طالبان والقاعدة؟

الرا

-أنا شخصياً لم أر ذلك, وأستبعد وجود صور لابـن لادن فـي بلوشسـتان أو غيرها من المناطق المحاذية لأفغانستان. ربما توجد أشـرطة صـوتية يتـم تداولها بين الناس, لكـن حـتى هـذا لا يـدل علـى وجـود تعـاطف شـعبي مـع القاعدة أو طالبان, لأن الإيرانيين سـنة وشـيعة لا يستسـيغون التطـرف م ن دون أن يعنى ذلك بطبيعة الحال عدم وجود بعض المتطرفين المتعصبين من أتباع هذا المذهب أو ذاك.

الرا

الرا

التقرير الإستراتيجي الإيراني

عمر راشد (باحث مصري)

الرا

يمثل إصدار التقرير الإستراتيجي الإيراني [1] السنوي السابع في تشرين الأول / أكتوبر 2002 حدثاً مهماً في تطور الدراسات المهتمة بالعلاقة الإيرانية –العربية من ناحية, والمصرية من ناحية أخرى, فالتقرير – كما حدد دوره من قبل – يهتم برصد وتحليل المتغيرات والمستجدات والتفاعلات الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك من خلال العديد من المحاور التي تشمل الشؤون الداخلية والخارجية على حد سواء.

وهذا التقرير هو الأول في مصر والوطن العربي الذي يهدف في الأساس لمتابعة إحدى الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة والعالم والتي لا يتوقف الإهتمام بها عند حد دول الجوار الجغرافي بل يتجاوز إلى حد ما وراء هذا البعد الجغرافي بكثير.

يأتي إصدار التقرير بعد العديد من الأحداث التي مرت بها المنطقة على المستوى الإقليمي والعالمي على حد سواء, والتساؤل الذي طرح نفسه كيف تفاعلت المنطقة مع هذه الأحداث المتمثلة في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001, والانتخابات الإيرانية, وانتخاب الرئيس محمد خاتمي في فترة ولاية ثانية كشفت عن الكثير من المتغيرات الجديدة في السياسة الإيرانية تجاه المجتمعات العربية والخليجية على حد سواء, بل وتجاه العالم بصورة شاملة, وكما اهتم التقرير بدوائر العلاقات الإيرانية مع دول الجوار من آسيا الوسطى والدول الخليجية, كما يرصد التقرير أهم المتغيرات في السياسة الإيرانية –الأوروبية في الفترة الحالية والمستقبلية, والواقع أن هذه الأحداث قد أعادت تشكيل جزء مهم من السياسة الإيرانية, وكأنها قبلت بممارسة **الحياد الإيجابي** عن اقتناع وإدراك حقيقيين, كما أفرزت هذه الأحداث توجهاً جوهرياً إيرانياً –شبه متوازن ومعتدل- صوب جميع دول الجوار الجغرافي لإيران, فعلى سبيل المثال -لا الحصر- لم تعد إيران غير مهتمة بحدودها مع باكستان مثلما هو الحال في العراق, وذلك لأن أمريكا الموجودة في الخليج منذ زمن باتت مجاورة لها في باكستان وكذلك في أفغانستان, وعلى الرغم من الأمان النسبي الذي كانت تتمتع به إيران على – وفي – حدودها الشمالية حيث دول آسيا الوسطى, لكن الأمر قد بات مختلفاً بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر, وكأن هذه الأخيرة لها فضل استنفار إيران على طول حدودها, وهو أمر لا يخلو من المزايا بقدر ما يتضمن من أعباء وتكاليف قد ترهق أو تعرقل عملية التنمية القائمة في إيران, وهناك أمر آخر أشار إليه التقرير وهو أن أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر قد أوجدت تآلفاً بين القوى السياسية داخل إيران نحو التوافق والتصالح أو ما يمكن تسميته بالوحدة الوطنية, وقد رسخت هذه الأحداث عدداً من المفاهيم القائلة بأن أمريكا تريد إجهاض أو تطويق النظام الإسلامي الإيراني, وقد كان لهذا الوضع الأثر الكبير في توحد الصف الإيراني في مواجهة القوى الخارجية المعادية للثورة وعلى رأسها أمريكا.

وقد تعرض التقرير للعديد من القضايا في قسمين رئيسيين هما:

أهم القضايا والملفات الداخلية والعلاقات الخارجية الإيرانية وقد تناول القسم الأول الأمن القومي الإيراني وسياسة الدوران الأمريكي حول إيران

[1] شؤون الأوسط العدد 110 ربيع 2003
التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي (2001- 1421 هـ)

كما تناول أيضاً التوجهات الجديدة للرئيس الإيراني محمد خاتمي في سياسة الإحتواء السلمية لدول الجوار الجغرافي كما تناول قضية حوار الحضارات والرؤية الإيرانية لها.

وفي القسم الثاني تناول التقرير العلاقات الخارجية الإيرانية وذلك في إطار العلاقات الإيرانية العربية وفي إطار علاقات إيران مع دول المواجهة مع إسرائيل وقد تناولت البحوث أيضاً ضمن التقرير العلاقات الإقليمية والدولية من خلال العلاقات الإيرانية بالقوى الآسيوية والعلاقات الإيرانية بدول آسيا الوسطى كما تناول التقرير العلاقات الإيرانية الأفغانية قبل وبعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001, بالإضافة إلى علاقات إيران بكل من أوروبا وتركيا وأمريكا وإسرائيل.

في القسم الأول من التقرير تناول الدكتور مصطفى الفقي في الورقة البحثية التي أعدها حول " **آفاق التعاون بين مصر وإيران** " العلاقات المصرية-الإيرانية من منظور مختلف يشهد بتعقد هذه العلاقات وتشابكها بين الأطراف الفاعلة في المنطقة حيث تمر المنطقة حسب قوله – بمنعطف خطير على مستوى العلاقات الثنائية أو المتعددة الطرف حيث أن هناك حركة ترقب, ولا يستطيع القارىء أو المحلل أن يجزم وبشكل قاطع التصور القادم للمنطقة, ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب الأوضاع في المنطقة, وعلى الجميع –من وجهة نظرها- أن يرتب أوضاعه طبقاً للظروف الدولية الجديدة, وفي نظره أن آفاق التعاون المصري – الإيراني رغم ما شهده من تطور على المستوى العملي والنظري في الآونة الأخيرة إلا أنه يمر بمنعطف خطير للغاية حيث أن إيران دولة مرشحة للمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية, تكاد تكون تالية للعراق وذلك لكون إسرائيل تقوم بأداء دور أساسي في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً ما يتعلق بالسياسات الأمريكية تجاه دول المنطقة, وليس بخاف على أحد أن إسرائيل لديها قلق تاريخي من دولة إيران منذ قيام الثورة وحتى الآن, ومن الواضح أن إسرائيل تستشعر هذا الخطر من تبني الثورة الإيرانية لمفاهيم إسلامية مثل الجهاد ومواجهة أعداء المنطقة وأعداء الإسلام, وهو أمر من شأنه أن يشكل خطراً واضحاً على إسرائيل, بالإضافة إلى البرنامج النووي الإيراني, ويرى الدكتور مصطفى الفقي أن العلاقات المصرية-الإيرانية يجب أن تكون إضافة للطرفين خصوصاً وأن الأمور المعلقة بين العرب وإيران محدودة.

وفي هذا الإطار تسعى مصر وبكل قوة إلى بناء ثوابت قوية وغير منفصلة مع الجانب الإيراني في الظروف العادية والاستثنائية على حد سواء, ويبدو أن الظروف شديدة التعقيد التي تمر بها المنطقة تدعونا جميعاً إلى التكاتف والتآزر لبناء هذا الجسر التعاوني بين البلدين, ومن الأوراق البحثية العامة جاءت ورقة د. مدحت حماد حول " **الأمن القومي الإيراني** " وكيف أن أمريكا أدت –ولا تزال- دوراً كبيراً في الدوران حول إيران منذ سقوط الشاه في عام 1979 وقيام الثورة الإسلامية التي أخذت الموقف الرافض من السياسات الأمريكية في إيران بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة, وقد أخذت أمريكا تعيد ترتيب أوراقها في دول آسيا الوسطى والدول الخليجية حيث قامت:

-بإلغاء الحظر الأمريكي على تصدير الأسلحة إلى طاجيكستان وذلك لرغبة أمريكا في تقليل الإعتماد الطاجيكي على روسيا في المجال العسكري.

-العمل على مد حلف الناتو إلى آسيا الوسطى بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي عن كل من روسيا والصين.

-الإندفاع نحو أذربيجان و أوزبكستان بعد الحادي عشر من أيلول سبتمبر لخلق فرص حقيقية للتواجد الأمريكي بالمنطقة.

وقد عملت أمريكا على تدعيم تواجدها العسكري من خلال أسطولها الخامس والذي يضم ثمان قواعد جوية وقاعدتين بحريتين وذلك كما يلي:

-في الكويت: قواعد برية, 22 قاعدة جوية (علي سالم وأحمد الجابر)

-في البحرين: قاعدة المنامة البحرية, 2 قاعدة جوية.

-قطر: قاعدة جوية.

-الإمارات: قاعدة جبل علي البحرية, 3 قواعد جوية

-عُمان: قاعدة جوية.

يهدف التواجد الأمريكي إلى دعم الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى عدم تحقيق أي تقارب مع الدول الحيوية في المنطقة مثل التقارب مع إيران والتقارب مع العراق, وذلك لأن هذا التقارب سوف يؤدي إلى ابتزاز الولايات المتحدة والغرب فضلاً عن إمكان التهديد المباشر للمصالح الغربية, وأكد الباحث على أن أمريكا تمثل أكبر مهدد للأمن القومي الإيراني حالياً وفي المستقبل المنظور أيضاً وقد استطاعت أمريكا أن تستغل الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين في تطويق إيران عبر سياسة الدوران الجغرافي حولها, فدعمت وجودها في جنوب إيران أي في الخليج بدوله السبع وكذلك ركزت وكثفت وجودها في غرب إيران كما وظفت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر في إحكام قبضتها حول إيران من ناحية الشرق حيث ركزت على كل من أفغانستان وباكستان, وخلقت فرصاً للتواجد المباشر والإستراتيجي في الشمال حيث آسيا الوسطى.

وقد جاءت نتائج الإنتخابات الرئاسية في إيران تدعيماً للنهج الاصلاحي داخل المؤسسة السياسية في إيران وذلك بعد نجاح الرئيس محمد خاتمي لفترة رئاسية ثانية بصورة تدل على رغبة المجتمع الإيراني في التغيير والتطوير.

وقد كان ذلك موضوع الورقة البحثية التي أعدها الأستاذ حماد أحمد حماد والتي توصل فيها إلى أن النهج الإصلاحي كان في تصادم شبه مستمر مع التيار المحافظ وقد استعاض الرئيس خاتمي في نهجه الإصلاحي لفترة رئاسية ثانية بمفهوم جديد يعتمد بالأساس على تقليل معاناة الشعب وتحسين مستوى المعيشة, والإهتمام بقضايا الشباب وقضايا الأمن العام وخلق فرص عمل جديدة وهي موضوعات كانت تأتي في المرتبة الثانية خلال فترة الرئاسة الأولى, لقد أدى تجاهل الرئيس خاتمي البعد الإقتصادي خلال فترة رئاسته الأولى إلى ارتفاع معدل البطالة من 11.7 في المئة عام

1997 إلى 16.2 في المئة في عام 2000 ومن المرجح أن تصل هذه النسبة إلى 38.7 في المئة عام 2008 وذلك في حال استمرار التباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي.وقد وصل متوسط معدلات التضخم إلى 17,5 في المئة في مقابل متوسط نمو إقتصادي 13,5 في المئة, ومن هنا جاء مفهوم الإصلاح الإقتصادي ليحل محل المفهوم السائد في فترة الرئاسة الأولى ويعتمد الإصلاح الإقتصادي على حزمة اقتصادية تشتمل على إعطاء دفعة أكبر للقطاع الخاص في المجال الاقتصادي والعمل على إصدار العديد من التشريعات الإقتصادية التي تدفع بالعمل الإقتصادي قدماً إلى الامام.

وحول " **الرؤية الإيرانية لحوار الحضارات** " جاءت الورقة البحثية التي أعدها الباحث أحمد محمد طاهر والذي يرى أن الرؤية الإيرانية جاءت مختلفة تماماً عما طرح من مفاهيم حول حوار الحضارات حيث كانت إيران من الدول الأولى التي دعت لحوار الحضارات.

فقد دعا الرئيس محمد خاتمي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين عام 1998 إلى إقرار مبدأ حوار الحضارات والشعوب وذلك كبديل عن الصراع والتصادم, وقد قوبل بحفاوة بالغة من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث اعتبرت أن عام 2001 هو عام الحوار بين الحضارات ويؤكد الرئيس الإيراني على أن التوصل إلى السلام العالمي الدائم الذي يحتاج إليه البشر لن يكون إلاّ من خلال الحوار والمناقشات وتحكيم المنطق في العلاقات ونبذ التعصب والتزمت, ومن هنا يرى الباحث أن الحوار أصبح واقعاً اجتماعياً يحكم المؤسسة الإيرانية ويمكن إدراكه من خلال مظهرين هما:

المظهر الأول: حركة التأثير والتأثر لمصدقات الثقافات والحضارات المختلفة مع بعضها وما للعوامل الخارجية المحيطة من أثر عليها على مر الزمان.

المظهر الثاني: لا بد أن يكون حوار الحضارات من خلال نواب عن هذه الحضارات كالعلماء والفنانين والفلاسفة ومن هنا يكون الحوار نشاطاً قائماً على المعرفة والإرادة لا على قهر العوامل التاريخية والجغرافية. وفي " القسم الثاني " يتناول التقرير الفرعيات في العلاقات الإيرانية ومنها العلاقات العربية –الإيرانية ولا سيما العلاقات الإيرانية-الخليجية حيث تمحورت العلاقات الكلية بين إيران والدول الخليجية العربية في بعدين يرتبط كل منهما بالآخر, الأول هو طبيعة العلاقات الثنائية بين إيران وكل دولة خليجية عربية والمحصلة النهائية لهذه العلاقات والبعد الثاني هو قضية الأمن في الخليج, حيث أن محصلة العلاق ات الثنائية والتي إما أن تكون علاقات متوترة تعبر عن تفاعلات تعاونية هي في حد ذاتها دالة في أمن الخليج, حيث أن التوتر أو الاستقرار في الأمن إنما يعكس مستوى العلاقة بين الجانبين ويشير الباحث حسام حسن معد الورقة البحثية إلى أن العلاقات بين الجانبين تحولت من نمط الصراع إلى نمط التعاون والدليل على ذلك حجم التبادل التجاري بين الجانبين خلال أعوام 1997 و 1998 و 1999 حيث أن واردات إيران وصلت إلى أكثر من مليار ونصف المليار دولار, فيما زاد حجم الصادرات الإيرانية والتي تتنامى عاماً بعد عام ليصل إلى ما يفوق ملياري دولار, وحول العلاقات الإيرانية مع دول المواجهة مع

إسـرائيل أوضـح البـاحث "خليـل عرنـوس" أن العلاقـات الإيرانيـة مـع دول المواجهة شهدت تطوراً فاعلاً ونمواً متزايداً فـإذا كـانت هـذه العلاقـات قـد شهدت بعض التذبذب في عام 2000 نتيجة موقف إيران من عملية التسوية للصراع العربي-الإسرائيلي فإن عام 2001 شهد تحولاً بارزاً بشأن علاقـات إيران مع دول المواجهة, ساعد في ذلك طبيعة الأحداث السياسية الإقليميـة والعالمية, حيث جاء علـى المسـتوى الإقليمـي تـولي أريـيل شـارون رئاسـة الوزراء في إسرائيل وسعيه إلى نسـف مسـار التسـوية السـلمية والتصـعيد العسكري المتواصل من جانب إسرائيل الذي أدى إلـى وصـول المفاوضـات إلى طريق مسـدود, كـل هـذا وغيـره أدى إلـى الـدفع نحـو تقويـة العلاقـات الإيرانية مع دول المواجهة مع إسرائيل وقد شملت هذه العلاقات كافة أوجـه التعاون بين إيران ودول المواجهة, والدور الإيراني في الـدفاع عـن القضـية الفلسطينية يتزايد خصوصاً مع دخول الإنتفاضة عامها الثـاني وهـو مـا كـانت تهدف إليه إيران, حيث تراهـن علـى الإنتفاضـة كخيـار اسـتراتيجي اساسـي لمقاومة الإحتلال, ومن خلال قيام إيران بطرح القضية الفلسـطينية كقضـية محورية في العلاقات الإيرانية-العربية بصفة عامة وحيـث اسـتطاعت إيـران أن تؤدي دوراً أكثر حيوية في نطاق العالم العربي والإسلامي.

وحول العلاقات الروسية-الإيرانيـة وكـذلك العلاقـات اليابانيـة-الإيرانيـة والتي جاءت كأحـد مؤشـرات الإنفتـاح الإيرانـي لإقنـاع العـالم بـأن إيـران " خلعت رداء تصدير الأيديولوجية الدينية وأنها دولة تريد تحقيق السلام الدولي " فإنها تمثل أيضاً مؤشراً قوياً وأحـد مفـردات سياسـة إيـران للتحـول نحـو آسيا خصوصاً نحو القوى الآسيوية البارزة.

ويـرى البـاحث رشـاد منيـر الـذي أعـد ورقتـه البحثيـة حـول العلاقـات الإيرانية بكل من روسيا واليابان أن شـكل هـذه العلاقـة اعتمـد بشـكل كـبير على عـدد مـن المتغيـرات أهمهـا: تـدخل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي العلاقات بين البلدين بالضغط على اليابان لعـدم تطـوير تعاونها مـع إيـران بشكل كبير خصوصاً بعد زيادة حدة التصريحات بين البلدين بعـد أحـداث 11 أيلول/سبتمبر وإصرار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على اتهـام إيـران برعاية الإرهاب والسعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وحول علاقة إيران بدول آسـيا الوسـطى أكـدت الباحثـة خديجـة عرفـة محمد, على أن أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر كانت فرصة ذهبيـة لإعطاء مبرر وغطاء شرعيين لتواجد الولايات المتحدة فـي المنطقـة, وكـان رفض إيران هذا التواجد واضـحاً فـي أكـثر مـن موقـف, أهمهـا موقفهـا مـن التصـريح الـذي أدلـى بـه مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريكـي فـي 24 آب أغسطس 2001 حول دعم واشنطن لأذربيجان في خلافها مـع إيـران حـول نفـط بحـر قزويـن, وكـان لهـذا أثـره البـالغ لاحتـواء دول المنطقـة سياسـياً واقتصادياً وعسكرياً منذ هذه الأحداث وحتى الآن. وحول العلاقـات الإيرانيـة – الأفغانية أكدت الباحثـة ولاء البحيـري علـى أن أحـداث الحـادي عشـر مـن أيلول / سبتمبر 2001 قدمت فرصة ذهبية لا نظير لها كي تتمكـن الحكومـة الإيرانية عن طريق إدانتها الصـريحة القاطعـة لكـل الأطـراف المشـتبه فـي ضلوعها في هذه الجريمة حتى يتم تهيئة الأجواء لترميم العلاقات مـع أمريكـا في وقت ملائم, وحول العلاقات الإيرانية بالاتحاد الأوروبي يرى الباحث أحمد

طـاهر أن هـذه العلاقـات اتسـمت بـالتوتر بشـكل واضـح بسـبب الخلافـات الجوهرية من وجهة نظر الجانبين إلا " أن إدراك الطرفين للأهميـة المتبادلـة لكل منهما دفع كل طرف إلى مزيد من الإهتمام بالطرف الآخر خصوصاً منذ عام 1997 مع وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة والذي لقي ترحيباً أوربياً بسياساته الانفتاحية وعلاقاته الخارجية القائمـة علـى التقـارب وإزالـة التوتر, وتسعى إيران كذلك للاستفادة من الـدور الأوروبـي اقتصـادياً وعلـى المستوى الدولي وتسعى إيران بجديـة إلـى ملـء الفـراغ الاسـتراتيجي فـي الخليج وآسيا الوسطى والقوقاز والاستعداد لاحتمـالات المواجهـة مـع قـوى كبرى وإقليمية خصوصاً في ضوء التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى من البوابـة التركيـة, كمـا تسـعى لتقـويض أو تقليـل الهيمنـة الأمريكيـة علـى المنطقة, والعمل على بناء تحالفات قويـة مـع دول آسـيا الوسـطى والـدول الخليجية ودول الشرق الأوسط.

الثورة الإيرانية.. بين التجديد أو الانفجار!

عبد المالك سالمان – باحث في العلوم السياسية[1]

يتعرض المقال إلى الكهنوت الذي يمارسه رجال الدين الشيعة في إيران, ويذكرنا بالحُكم الذي أصدره القضاء الإيراني ضد أستاذ جامعي انتقد رجال الدين الذين يوجهون سيوفهم وألسنتهم ضد كل من ينتقدهم أو يحاول إثارة قضية ولاية الفقيه أو سلطة رجال الدين.....المحرّر.

احتدم الصراع السياسي بين المحافظين والإصلاحيين في إيران خلال الفترة الأخيرة ووصل إلى مفترق طرق حاسم, وقد أدى تطوران سياسيان إلى تصعيد هذا الصراع ووضعه على شفا المواجهة.

التطور الأول: هو اتجاه الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي إلى تقديم مشروعين قانونيين إلى البرلمان (مجلس الشوري) لتدعيم صلاحيات رئيس الجمهورية, والحد من صلاحيات القوى الدينية المحافظة في النظام وخاصة مجلس صيانة الدستور.

ويسعى خاتمي إلى تقليص صلاحيات مجلس صيانة الدستور في الإشراف على الانتخابات حيث يتولى هذا المجلس الذي يهيمن عليه المحافظون من رجال الدين ورجال القانون تحديد من يصلح لخوض الانتخابات ومدى أهليته لذلك.

ويرى المحافظون أن مجلس صيانة الدستور قد تغاضي في انتخابات السنوات الماضية عن ممارسة صلاحياته حيث سمح لمرشحين إصلاحيين كثيرين مؤيدين لخاتمي بخوض الانتخابات الأمر الذي مكن الإصلاحيين من تحقيق انتصارات مدوية على التيار المحافظ.

ويخشى الاصلاحيون من أن يعود مجلس صيانة الدستور إلى التشدد أمام المرشحين الإصلاحيين في الانتخابات القادمة فلا يسمح لهم بالترشيح من الأصل, لكي يتمكن المحافظون من العودة للهيمنة على البرلمان والهيئات التشريعية مما يوجه ضربة قاصمة للإصلاح الديمقراطي والدستوري في إيران.

وهنا يرى المحافظون أن السماح بتقليص صلاحيات مجلس صيانة الدستور سينذر بأضعاف نفوذ القوى المحافظة والتمكين للإصلاحيين من توسيع نفوذهم وتأثيرهم مما يهدد سلطة المحافظين من علماء الدين, وقد يمهد تاليا إلى انقلاب عليهم ووضع حد لسيطرتهم على مقاليد الحكم في إيران لأول مرة منذ انتصار ثورة الأمام الخميني عام 1979.

وفي ذات الوقت, فإن الرئيس خاتمي يشعر بأن فشله في إقرار هذه الإصلاحات والتعديلات الدستورية سوف يعني تكريس عجزه عن تحقيق

---

[1] مختارات إيرانية العدد 32 مارس 2003

الإصلاحات الـتي طالمـا وعـد بهـا نـاخبيه ومؤيـديه خلال حملـتين انتخـابيتين ومدتين رئاسيتين.

ولهذا لم يخف خاتمي عزمه على الاستقالة في حال نجـاح المحـافظين عبر مجلس صيانة الدستور, أو عـبر مجلـس تشـخيص مصـلحة النظـام فـي إجهاض محاولته لإقرار هذه الإصلاحات الدستورية, وذلـك حـتى يبقـى علـى شيء من المصداقية أمـام أنصـاره ومؤيـديه وخاصـة فـي أوسـاط الشـباب والطلبة والنساء الذين عقدوا على توجهاته آمالا كبـارا فـي إحـداث الإصـلاح المنشود.

وهناك اعتبار آخر يتعلق بهذه المسألة وهو أن خطـاب خـاتمي الـداعي إلى الإيمان بإمكانية إحداث التغيير في بنية نظام الجمهوريـة الإسـلامية مـن الداخل وعبر الوسائل السلمية والديمقراطية والقانونية, سوف ينهـار تمامـا ويفقد أي مصداقية لأن إخفاق خاتمي في إقرار هذه الصـلاحيات المنشـودة والموعودة سوف يعزز الآراء المنتقدة لهذا التوجه والقائلة بأنه مـن الصـعب زحزحة هيمنـة رجـال الـدين المتشـددين والمحـافظين علـى مقاليـد الحكـم بوسائل سلمية وأن طريق التغيير لابد أن يمر بوسائل عنيفة أو ثورية ودامية وانقلابية.

والتطور الثـاني: هـو إصـدار محكمـة فـي همـدان بغـرب إيـران فـي 9 نوفمبر الماضي حكما بإعدام الكـاتب الأكـاديمي الإيرانـي الإصـلاحي هاشـم اغاجـاري بتهمـة الإسـاءة إلـى الإسـلام والأنبيـاء وكـان اغاجـاري قـد ألقـى محاضـرة انتقـد فيهـا سـلطة علمـاء الـدين وهيمنتهـم علـى شـئون الـدين والسياسة.

وقد فجر الحكم على اغاجاري بالإعدام موجة احتجاجات عارمة وخاصة في صفوف الحركة الطلابية التي نظمت سلسلة من المظـاهرات المطالبـة بإلغاء الحكم والمنددة بسيطرة التيار المحافظ على جهاز القضاء وهو الأمـر الذي أفضى في النهاية إلى مطالبة مرشد الجمهورية على خامنئي بمراجعـة الحكم الذي تم إلغاؤه من قبـل القضـاء مـؤخرا, كمـا أن خـاتمي قـد انتقـده واعتبره غير مناسب.

لكن التظاهرات الطلابية عكست نوعا من التململ واليأس في صفوف الطلاب وفقدان الأمل في إحداث أي إصلاحات جذرية في النظام السياسـي الإيراني, واتهموا سيطرة علماء الدين بأنها تشبه نظام طالبان المتشدد فـي أفغانستان كما وجهوا انتقادات صريحة إلى دور المرشد أو الولي الفقيه ومـا يتمتع به من صلاحيات واسعة.

ورفع الطلاب شعارات من قبيل على بينوشـيه, إيـران لـن تتحـول إلـى شيلي, وفي طهران وفي كابول.. الطالبان واحد ولتسقط الديكتاتورية.

كما عكست شعارات ومطالب الطلبة يأسهم من قدرة الرئيس خاتمي على إجراء إصلاحات سياسية في النظام, وطالبوه صـراحة بالاسـتقالة وهـو الأمر الذي دفع خاتمي إلى عدم حضور احتفال طلاب الجامعة بيوم الطـالب في 7 ديسمبر الماضي, على غير عادته فـي السـنوات الماضـية حيـث كـان يتحدث إليهم في كل عام في ذكرى المذبحة التي راح ضـحيتها 3 مـن طلاب كلية الهندسة عـام 1953 فـي عهـد الشـاه فـي أول تظـاهرة بعـد الإطاحـة

بمحمد مصدق آنذاك, وكانت تلك التظاهرة احتجاجا على زيارة نائب الرئيس الأمريكي حينئذ ريتشارد نيكسون إلى طهران حيث كانت الاتهامات الشعبية قوية لأمريكا وبريطانيا بالوقوف وراء الإطاحة بمصدق ذي الخط الإصلاحي والاستقلالي عن الغرب.

ولم يكتف الطلبة باستقالة خاتمي, بل ذهبوا إلى حد المطالبة بإجراء استفتاء شعبي لإقرار الإصلاحات الديمقراطية والدستورية المطلوبة للحد من هيمنة علماء الدين على الحكم وأجهزة السلطة ووضع نهاية لعرقلتهم للمحاولات الإصلاحية. إن حركة الاحتجاج في صفوف الطلبة تحتل أهمية بالغة, فرغم نجاح النظام الإيراني عام 1999, في إجهاض وإخماد حركة الطلبة آنذاك التي كانت تحتج على إغلاق الصحف الإصلاحية حيث تم إغلاق مالا يقل عن 20 صحيفة ومجلة إصلاحية وكذلك على قمع المثقفين والمفكرين الإصلاحيين وحبسهم واغتيالهم في ظروف غامضة فإن ذلك لا يمنع من القول بأن دور الطلاب يظل حاسما في التعبير عن اتجاهات التغيير في إيران.

فقد لعب الطلاب دورا حاسما في إسقاط شاه إيران, وفي إنجاح ثورة الإمام الخميني عام 1979 كما خاضوا واحدة من أشهر معارك الثورة الإسلامية الإيرانية أمام أمريكا, عندما احتلوا السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا الدبلوماسيين داخلها كرهائن, وهي العملية التي وظفتها الثورة الإيرانية في إظهار تحديها للاستكبار الأمريكي.

ويشكل تراجع المرشد خامنئي عن حكم إعدام اغاجاري بعد احتجاجات الطلبة العاصفة اعترافا بقوة تأثير الاحتجاجات الطلابية.

لكن ما يلفت الانتباه في طبيعة الصراع الدائر حاليا في إيران بين القوى المحافظة والتيارات الإصلاحية على خلفية قضية اغاجاري, والإصلاحات الدستورية التي يسعى الرئيس خاتمي إلى إقرارها, هو هذه اللهجة بالغة الحدة وغير المسبوقة والتي تتسم بلغة قريبة إلى التحدي السافر بين الفريقين المحافظ والإصلاحي على نحو يشير إلى أن إيران مقبلة على معركة كسر عظام بين الجانبين لتحديد من ستكون له الغلبة خلال السنوات القادمة.

وقد تجدد الجدل حول نظرية ولاية الفقيه التي استند إليها الإمام الخميني في التأسيس لنظام الجمهورية الإسلامية, والتي تعطي لمرشد الثورة أو القائد سلطات واسعة وشبه مطلقة في الهيمنة على مقاليد الحكم, وهي سلطات تلغي موضوعيا أي دور للرئيس المنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب لأن أي قرارات أو إجراءات يتخذها الرئيس المنتخب أو البرلمان المنتخب لا يتم اعتمادها إلا إذا أقرتها أجهزة الحكم التي يهيمن عليها علماء الدين المحافظون مثل مجلس الخبراء والجهاز القضائي وصدّق عليها مرشد الجمهورية, وبدون ذلك فإن أي قرارات أو تشريعات تقرها الهيئات المنتخبة تعتبر كأن لم تكن, الأمر الذي ينزع صفة الشرعية الشعبية أو الديمقراطية على ممارسات نظام الحكم في إيران, وتظل السيادة للولى الفقيه المرشد وليس للشعب.

ونتيجة لذلك فقد تعرضت نظرية ولاية الفقيه لانتقادات حادة حتى من داخل كبار علماء الدين أنفسهم وعلى رأسهم آية الله منتظري النائب السابق للإمام الخميني, والذي تم عزلة ووضعه تحت الإقامة الجبرية في قم مدينة الحوزة العلمية الدينية.

وشهد عام 2002 استقالة واحد من كبار علماء الدين الإصلاحيين المعتدلين الذين تتوافق آراؤهم مع توجهات منتظري, وهو آية الله جلال الدين طاهري إمام مسجد أصفهان, الذي وجه انتقادات قاسية لنظام الحكم لدرجة أنه وصف رجال الأمن وأنصار حزب الله بالفاشيين المنبوذين والصعاليك الذين يقتحمون الحرم الجامعي وينتهكون المقدسات, ويذبحون الكتاب والشخصيات السياسية, ويمارسون التعذيب والقمع على أبناء الشعب.

والملاحظ في هذا السياق أن محاضرة المفكر الإصلاحي اغاجاري عن التجديد في الإسلام في فكر علي شريعتي المفكر الإصلاحي الذي كانت ترفع صوره في مطلع الثورة الإيرانية بجوار صورة الإمام الخميني في المظاهرات, هي محاضرة اتسمت بالجرأة الشديدة في نقد هيمنة علماء الدين والملالى على الحكم في إيران مطالبا بما أطلق عليه بروتستانتينية إسلامية ومعروف أن البروتستانتينية, كانت دعوة أطلقها مارتن لوثر وكالفن للإصلاح الديني بالتمرد على هيمنة الكنيسة الكاثوليكية على حياة الناس في أوروبا في القرون الوسطى وامتلاكهم صكوك الغفران ومناهضتهم للحداثة والعلم.

وقد أعاد اغاجاري استلهام تلك الأفكار مشبها هيمنة رجال الدين على الحكم في إيران بهيمنة البابا ورجال الكنيسة من الكرادلة والأساقفة على المجتمعات الأوربية في العصور الوسطى, ولعل هذا ما أثار ثائرة الملالي على اغاجاري في إيران ودفعهم إلى اتخاذ الحكم المشدد ضده بإعدامه.

إذ قال اغاجاري في محاضرته واستنادا إلى أفكار علي شريعتي: إنه لم يكن لدينا في الإسلام طبقة باسم الروحانية (علماء الدين), إن الروحانية طبقة جديدة في تاريخنا, فأصبح لدينا الكثير من هذه العناوين الجديدة, بحيث أن عمرها لا يتجاوز الخمسين أو الستين عاما, فمتى كانت لدينا سلسلة المراتب الدينية هذه قبل الصفوية, إن سلسلة المراتب كانت فقط في النظام الكنسي, كانت تبدأ من الأعلى (البابا) وتنحدر إلى الأساقفة والكرادلة والأساقفة المحليين. لقد وقعت مرحلتنا تحت تأثير هذه الثقافة وتحت تأثير الظروف الاجتماعية ودوائر النفوذ في إيران طبقا لسلسة المراتب هذه, يأتي شخص في أولها باسم آية العظمى في العالمين والسماوات والأرضين, والى آخر ذلك, هذا في الرأس وبعد ذلك تأتى سلسلة المراتب آية الله, حجة الإسلام, ثقة الإسلام وكذا وكذا الإسلام, وفي السنوات الأخيرة تحولت حوزتنا إلى مؤسسة حكومية و أصبحت المسألة حساسة بقدر ما, فهل يوجد في الجامعة من يفرق بين حجة الإسلام وآية الله؟

ودعا اغاجاري في محاضرته إلى عدم طاعة علماء الدين بشكل أعمى, أو الاستناد إليهم و حدهم في فهم القرآن واتخاذهم وسيطا لذلك.

وتعكس ردود الفعل من علماء الدين المحافظين على ما جاء في محاضرة اغاجاري مدى الغضب من هذه الانتقادات المتزايدة في صفوف الإصلاحيين والليبراليين لنفوذ ودور رجال الدين في النظام.

فقد اتهم آية الله محيى الدين حائري شيرازي إمام الصلاة في شيراز الإصلاحيين بشق صفوف الشعب والرغبة في الترويج للنفوذ الأمريكي والعلمنة.

واعتبر شيرازي أن انتقاد قرارات مجلس صيانة الدستور يعني انتقادا لتعاليم الإسلام وشكًّا في الله.

وأضاف: إن أعضاء مجلس صيانة الدستور(ستة من علماء الدين وستة قانونيين يعينهم مرشد الجمهورية آية الله على خامنئي) يرتبطون بالتعاليم الدينية عبر علاقاتهم بالمرشد (خامنئي) وأن رفضهم بالتالي لهذا المجلس أو اتهامه أو حتى انتقاد مندوبين يعني رفضا للمرشد الأعلى وهذا يعني في الواقع رفض الله.

هذا في حين شن محمود هاشمي شهرودي رئيس السلطة القضائية (أحد أقوى الأجهزة التي يهيمن عليها علماء الدين المحافظون) هجوما حادا على كل من ينتقد نظرية ولاية الفقيه التي تعطي سلطات واسعة شبه مطلقة لمرشد الجمهورية حيث قال شهرودي:

ليس من الإنصاف أن ينال أشخاص من هذا الأصل المهم (ولاية الفقيه) وهو الأساس لعزة وشرف وشوكة وعظمة هذه الثورة من جراء مسائل وأغراض ومصالح خاصة ومبتذلة جدا ورخيصة جدا, ونتيجة أمراضهم النفسية, وأن الذين استهدفوا هذا الأساس وشككوا فيه و أساءوا إليه بعيدون عن الإنصاف والضمير.

أضاف شهرودي: أن الدفاع عن هذا الأصل (ولاية الفقيه) في هذا اليوم واجب شرعي وفرض إسلامي على الجميع, وأن أي تشكيك في ذلك ينطلق في الواقع من الجهل, ومن جراء تلك الأهداف الرخيصة والأمراض النفسية. ولا تكون النتيجة إلا الطعن في الإسلام وفي هذا النظام وولاية الفقيه.

وهكذا, نلاحظ تعاظم درجة الحدة في الانتقادات بين المحافظين والإصلاحيين على نحو يشير إلى أن النظام الإيراني يقف في مفترق طرق, فإما يتم تبني خطاب التجديد والتغيير على نحو يمكن إيران من بناء نظام مدني ديمقراطي يحظى بقدر من الرعاية والتوجيه من قبل الأئمة وعلماء الدين وبالتالي يمكن فض الاشتباك الراهن بين الإصلاحيين والمحافظين سلميا, أو في المقابل من الممكن أن يتشدد المحافظون في الدفاع عن تركيبة النظام الراهنة استنادا إلى نظرية ولاية الفقيه ورفض أي تعديلات أو تغييرات جوهرية بما يقود إلى الصدام مع القوى الإصلاحية ويضع إيران على أعتاب أوضاع الفوضى والانفجار والاضطراب, وهو سيناريو سيكون بالغ الخطورة والقتامه على المستقبل الإيراني, ويتوقف الأمر على مدى قدرة النظام على تجديد نفسه من الداخل واحتواء اتجاه ات الإص لاح والتغيير المتصاعدة خاصة في أوساط الأجيال الجديدة, وذلك عبر سياسات حكيمة وسلمية وحضارية.

الرا

العرب السنة في العراق:
الطرف المهزوم والمقاوم

ياسر أبو هلالة

الرأي الأردنية 4/9/2003

المنتصرون الأميركيون في العراق, ومن شايعهم, حاولوا التأكيد بأن المهزوم في الحرب كان نظام صدام حسين, بوصفه نظاماً إرهابياً يعبر عن أقلية حاكمة لا تمثل طائفة أو جهة. هذه المحاولة فشلت كما فشلت محاولة التأكيد بأن القوات الأميركية قوات تحرير. واقع الحال أن الطرف المهزوم هو طائفة السنة مهما حاول السنة إثبات قطيعتهم مع النظام السابق, ومهما حاول الأميركيون إثبات حيادهم تجاه الطوائف والإثنيات.

الولايات المتحدة تعاملت مع السنة, عملياً, بوصفهم امتداداً للنظام السابق, وعملت بقصد أو بدونه, على تهميشهم وحولتهم بين عشية وضحاها من عصبة حاكمة إلى أقلية مضطهدة. صحيح أن النظام السابق كان نظام البعث وليس السنة, إلا أنهم ظلوا عصبيته الفاعلة في بيروقراطية الدولة سواء في الجيش أم الأجهزة أم غيرهما. وإن كان هذا

سمت الدولة العراقية الحديثة إلا أنه تكرس في عهد البعث وخصوصاً بعد انتفاضة الشيعة في التسعين[1].

تشكيلة الحكومة العراقية الأولي في مرحلة ما بعد صدام عبرت عن وزن العرب السنة في المكيال الأميركي, وهو وزن بخس لا يعبر عن حضورهم الديموغرافي أو السياسي, فضلاً عن وزنهم التاريخي في البيروقراطية العراقية منذ نشأة العراق الحديث ولا في مرحلة حزب البعث. فقد منحوا خمس وزارات مقابل ثلاث عشرة للشيعة وإذ تقاسم الشيعة والأكراد الوزارات السيادية (الداخلية, الخارجية, التخطيط..) حصل السنة على وزارة المالية لكن بمشاركة كردية تحت عنوان مستحدث: وزارة الموارد المالية, وهذا تهميش معلن مخالف للمنطق السياسي. لكن ما هو أخطر التهميش الخفي الناتج عن الممارسات اليومية للأطراف التي شاركت الأميريكيين انتصارهم.

مثال بسيط على تلك الممارسات ما شهدته كركوك عقب دخول الأكراد, فمع أنها مدينة مختلطة من العرب والأكراد والتركمان والمسيحيين, إلا أن الأميركيين وهبوا المدينة لحكومة السليمانية بزعامة جلال طالباني, وغدا الأكراد الحاكمون الحقيقيون للمنطقة, وعندما أجروا انتخابات مركبة استبعد الأميركيون العرب, ففي قائمة المستقلين التي توازي قوائم القوميات وتختار بعيداً عن الحسابات القومية والمذهبية اختار الأميركيون اثنين من العرب مقابل مئة وأربعة عشر من الأكراد.

مناخات كهذه تعبر عن استكمال شروط الحرب الأهلية, لكن الحرب لم تحدث لماذا؟.

الأسباب تعود لأكثر من طرف ولأكثر من سبب: السنة ابتداء اختاروا المقاومة بديلاً للحرب الأهلية بقدر ما هي هروب محسوب للأمام. وهي في الوقت نفسه تعبر عن إجماع وطني خفي. فحتى أحمد الشلبي, في مقابلته الأخيرة مع الجزيرة, لم يصفها بالإرهاب بعدما وصف بذلك عملية اغتيال الحكيم. والمقاومة بحسابات سياسية طائفية ترفع من سعر السنة في ظل غياب المنطق لدى الأميركيين. وإذ يجنح الرأي العام لدى السنة إلى التصعيد مع الاحتلال يميل إلى التهدئة مع كل إشكال طائفي أو إثني كما حدث في كركوك والبصرة.

السبب الثاني يعود إلى الشيعة: فالمرجعية الدينية ممثلة بالحوزة التي يقودها السيد علي السستاني كان لها موقف رافض لإراقة الدماء وهذا الموقف تكرر لدى القيادات السياسية ممثلة بتيار مكتب الصدر (الحوزة الناطقة) والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية. والشيعة إجمالاً يرون أن استقرار الأوضاع سيكون في صالحهم, وفي المقابل فإن الحرب الأهلية ستبعد عنهم لقمة الحكم بعدما وصلت إلى الفم.

السببان السابقان لا يُقللان من أهمية العامل الأميركي, فالواقع يؤكد أن الدبابة الأميركية بقدر ما ترمز للاحتلال فإنها تمنع الحرب الأهلية وتحافظ على وحدة الأراضي العراقية, وبعيداً عن الأساطير التي يرددها بعض خصوم

[1] كانت في مارس (آذار) 1991.

أميركـا فـإنه لا مصـلحة لهـا بإشـعال حـرب أهليـة ومصـالحها لا تتحقـق إلا باستقرار الأوضاع في العراق.

الأسباب السابقة التي تمنع الحرب الأهلية ليست ثابتة, فالحرب الأهلية مستبعدة لكن ليست مستحيلة. وفي اغتيال الحكيم نذير كاف خصوصـاً أنـه جاء من سياق استهداف مراجع شيعية.

اللافت في العراق هو الغياب الشامل للدور العربي, ففي الوقت الـذي تتصرف فيه إيران بوصفها حامية للشيعة لا يجد السنة العرب مـن امتـدادهم العربي غير صـالح الـدعاء والمـواعظ السياسـية المملـة, لـذلك يظـل خيـار المقاومة هو المرجح لديهم إن لم يكن الوحيد, وفـي ذلـك دليـل جديـد علـى عبقرية الإدارة الأميركية في صناعة الأعداء.

الرا

العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل

أحمد منيسي

يسلط المقال الضوء على الأطماع الإيرانية في البحرين, واستغلال إيران للجالية الشيعية هناك لتنفيذ مخططتها الإيرانية.....المحرّر.

تحظى العلاقات البحرينية الإيرانية بخصوصية شـديدة تنبـع مـن طبيعـة العلاقات التاريخية بين البلدين, ومـن طبيعـة التكـوين المـذهبي لكـل منهمـا

الرا

حيث أن حوالي 65 بالمائة[1] من إجمالي سكان البحرين هم أتبـاع المـذهب الشيعي, الذي يمثل المذهب السائد في إيران.

وفي الواقع فإن العلاقات البحرينية الإيرانية تعود إلى بداية القرن السابع عشر, حيث أنه بعد نهاية الاحتلال البرتغالي للبحرين عام 1601 سيطرت الدولة الصفوية على البحرين بعد انقطاع دام قرون وقد دام الحكم الإيراني الصفوي للبحرين بشكل متقطع في الفترة ما بين عامي 1601 و 1783, وقد كان هذا الحكم ذا طبيعة خاصة, حيث كانت إدارة البحرين في يد البحارنة, وهو الاسم الذي يطلق على من يسكن البحرين قبل مجيء آل خليفة إليها, وهم ينتمون إلى قبائل عربية كعبد القيس وبكر بن وائل, وكانوا يحكمون البحرين لقرون عديدة حتى مجيء الاحتلال البرتغالي في 1521, أما الحاكم فكان يتم تعيينه من قبل الدولة الصفوية, وفي العام 1700 بدأ الضعف يدب في أوصال هذه الدولة وتعرضت البحرين في ذلك العام لهجوم بقيادة قبائل العتوب (آل خليفة أحد فروع العتوب), إلا أن ذلك الهجوم فشل بعد أن استعان البحارنة بجيش من " الهولة " ثم تعرضت البحرين بعد ذلك للحصار والدمار على أيدي العُمانيين عدة مرات, ومع وصول نادر شاه للحكم (1736-1747م) في إيران عاد الهدوء للبحرين بعد أن استعادت إيران سيطرتها, إلا أن الوضع لم يستقر كثيراً وعادت الهجمات على البحرين التي كانت مستهدفة كونها من أغنى مناطق الخليج بسبب اللؤلؤ والزراعة والتجارة, مما مكن آل خليفة من الهجوم على البحرين والسيطرة عليها في العام 1783م, غير أن العمانيين عاودوا الهجوم على البحرين واستولوا عليها ما بين 1799-1801م, مما أدى لأن يتحالف آل خليفة مع الوهابيين والهجوم على البحرين مرة أخرى, إلا أن الوهابيين استأثروا بالحكم حتى عام 1811, وعندها تحالف آل خليفة مع العمانيين ضد الوهابيين وعاودوا الهجوم مرة أخرى (وهذا الهجوم الرابع منذ 1700) والاستيلاء على البحرين, إلا أن البحرين لم تهنأ بالاستقرار مما حدا بحاكم البحرين آنذاك إلى التوقيع على المعاهدة البريطانية في 1820م ومنذ ذلك الوقت ضَمِنَ الوجود البريطاني حماية لآل خليفة من أي اعتداء خارجي, وقد استمرت البحرين تحت الاحتلال البريطاني حتى العام 1971, حين تم استقلالها في ذلك العام.

وقد مرت العلاقة بين الطرفين بالعديد من المحطات المهمة منذ حصول البحرين على استقلالها في العام 1971, فقد عارضت إيران استقلال البحرين بعد رحيل الاستعمار البريطاني وأصرت على تبعيتها لها, وانتهت هذه المشكلة بإجراء استفتاء شهير على استقرار البلاد صوتت لصالحه الأغلبية الكاسحة من الشعب البحريني, بما فيه الشيعة الذين أخذوا ضمانات من قبل آل خليفة بتأسيس نظام سياسي عصري يتيح الفرصة لمشاركة كافة فئات الشعب, ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية في هذه التجربة الديمقراطية الرائدة التي عرفتها البحرين بعد الاستقلال, والتي سرعان ما انهارت بعد قرار الأمير الشيخ عيسى بحل المجلس الوطني المنتخب عام 1975 قبل أن يعقد دورته السنوية الثانية.

---

[1] مختارات إيرانية العدد 31 فبراير 2003
هذه بالنسبة غير دقيقة (المحرر).

وكانت المرحلة الأهم من تاريخ العلاقة بين البلدين قد بدأت بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979, حيث كان للثورة وبحكم علاقات الطرفين تأثيرات كبيرة على الوضع في البحرين وخاصة بالنظر إلى شعار تصدير الثورة الذي رفعته الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال العقد الأول من الثورة, والتي كانت البحرين أول هدف له, ومنذ هذا الحدث الضخم مرت العلاقات البحرينية الإيرانية بالكثير من العواصف.

وفي البداية نشير إلى أن الشيعة في البحرين قد انقسموا إلى تيارين: تيار صغير محافظ لم يطالب سوى ببعض الإصلاحات لتحسين وضعه الطائفي, أما التيار الثاني, وهو الأكبر فقد اتخذ من الثورة نموذجاً يمكن تطبيقه في البحرين, وذلك من خلال الإطاحة بالنظام الحاكم وإقامة نظام جمهوري إسلامي بدلاً منه, وقد نظم هذا التيار في الثالث والعشرين من فبراير 1979 مظاهرات ضمت عدة آلاف لتأييد الثورة الإسلامية رفعت شعارات التنديد بالولايات المتحدة والنظم الموالية لها, وكنتيجة مباشرة للثورة الإسلامية الإيرانية, تقدمت عدة شخصيات شيعية كبيرة بعريضة إلى الحكومة, كان من أهم مطالبها إقامة نظام إسلامي في البحرين على غرار النظام في إيران.

وقد كان أهم ما طرحته الثورة الإسلامية الإيرانية من تأثيرات على الوضع السياسي في البحرين قد تمثل في قيام العديد من المنظمات السياسية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وحركة أحرار البحرين الإسلامية, ومع إندلاع أحداث العنف المعارض للحكم في البحرين في منتصف التسعينات من القرن الماضي بلغ تدهور العلاقات بين البحرين وإيران مداه, حيث تم اتهام إيران بمساعدة القوى الشيعية, وفي الواقع, فإن هذه الإتهامات لم تكن مجانية, حيث كانت هناك عدة وقائع تؤكد هذا التورط الإيراني في التدخل في الشئون الداخلية للبحرين.

بيد أنه مع وصول خاتمي إلى السلطة واتساع رقعة المشروع الإصلاحي في إيران بدأت العلاقة بين البلدين تشهد انفراجاً واضحاً, وذلك بعد أن تخلت إيران عن شعاراتها الخاصة بتصدير الثورة وبدأت في انتهاج سياسة فض الاشتباك مع دول الجوار, لكن التطور الأهم في هذه المرحلة الجديدة جاء مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في مارس عام 1999 خلفاً لوالده الشيخ عيسى بن سلمان وإطلاقه للمشروع الإصلاحي الذي كان من أهم نتائجه لجهة العلاقة مع إيران حدوث انفتاح سياسي سمح لكافة التيارات السياسية بأن يكون لها تنظيماتها الشرعية وبحق العمل العلني على الساحة السياسية, الأمر الذي انتفت معه ادعاءات اضطهاد النظام للشيعة الذين يمثلون أغلبية السكان في البحرين, وقد أفرز المشروع الإصلاحي وربما للمرة الأولى اعترافاً كاملاً بشرعية حكم آل خليفة للبحرين, حيث من المعروف أن هذا الإعتراف في فترة ما قبل المشروع الإصلاحي كان غير موجود أو ناقصاً في أحسن الأحوال.

وفي سياق هذه المرحلة الجديدة من العلاقات بين البحرين وإيران جاءت الزيارة التي قام بها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البحرين إلى إيران في أغسطس الماضي لتدخل في إطار هذا الصنف من الزيارات الموصوفة بالتاريخية وذلك استناداً إلى عدة اعتبارات, يأتي في مقدمتها أنها

الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم البحرين إلى إيران منذ اندلاع الثورة الإسلامية بها في عام 1979, إضافة إلى طبيعة العلاقة بين الدولتين والتوقيت الذي تمت فيه هذه الزيارة سواء فيما يتعلق بالتطورات الإقليمية الحالية أو التطورات الداخلية التي تشهدها كلا البلدين.

وقد جاءت زيارة الشيخ حمد لإيران في توقيت بالغ الأهمية, وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات هامة, منها: تصاعد المخاوف الخليجية من توجيه ضربة أمريكية للعراق, بعد التأكيد الأمريكي المتواصل على ضرورة الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين, وتنبع هذه المخاوف من طبيعة التداعيات المحتملة لمثل هذه الضربة على حالة الاستقرار الإقليمي في المنطقة, حيث تخشى دول الخليج أن تسفر هذه الضربة عن قيام الولايات المتحدة بتفكيك العراق وإعادة صياغة خريطة المنطقة بما يكرس نفوذها بها وإقامة نظام عميل للولايات المتحدة في العراق على غرار ما حدث في أفغانستان, يكون شوكة في خاصرة هذه الدول.

وفي هذا السياق تخشى البحرين كغيرها من باقي دول مجلس التعاون من مثل هذه السيناريوهات, وذلك على الرغم من متانة علاقاتها مع الولايات المتحدة حيث من المعروف أن المنامة تستضيف الأسطول الأمريكي الخامس في الخليج العربي, أما إيران فتبدو الخاسر الأكبر من هذه الضربة, بالنظر إلى تخوفها من امتداد الهجوم الأمريكي إليها في مرحلة لاحقة, حيث تشغل إيران المرتبة التالية للعراق في محور الشر, وثمة اتهامات أمريكية متواصلة لها بدعم الإرهاب وإيواء أعضاء " تنظيم القاعدة " الهاربين من أفغانستان المجاورة, وتطوير أسلحة دمار شامل.

ومن ناحية اخرى, فقد جاءت هذه الزيارة في أعقاب زيارة كل من الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي, ويوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العُماني للشئون الخارجية لطهران, والتي أكدا خلالها رفض بلديهما لتوجيه ضربة أمريكية للعراق, وهنا يمكن القول أن البحرين قد سعت عبر زيارة ملكها لطهران إلى محاولة الانضواء تحت لواء إيران والسعودية القوتين الإقليميتين الكبيرتين في الخليج والرافضتين لضرب العراق: الأمر الذي يضفي عنصر توازن في علاقات المنامة مع الولايات المتحدة, وفي الواقع, فإن زيارة الشيخ حمد لإيران قد كان لها أبعاد أخرى خاصة بالجانب الذي يتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين بشكل صرف, حيث جاءت هذه الزيارة في سياق الأزمة التي شهدها المشروع الإصلاحي في البحرين بين الحكومة والمعارضة الشيعية على وجه الخصوص من جانب آخر على خلفية التعديلات الدستورية التي أجريت في فبراير الماضي ونصت على منح المجلس المعين في السلطة التشريعية صلاحيات تشريعية متساوية مع المجلس المنتخب مع مساواة عدد الأعضاء في كل منهما بواقع أربعين عضواً لكليهما, قد اعتبرتها القوى السياسية المؤثرة في البلاد بمثابة ردة عما جاء في الميثاق الوطني الذي تم التصويت لصالحه في فبراير 2001 بأغلبية كاسحة والذي كان ينص على أن المجلس المعين سوف يكون دوره استشارياً فقط, وفي سياق هذه الأزمة التي خلفتها التعديلات الدستورية قاطعت جمعيتا الوفاق والعمل الإسلامي وكلاهما تمثلان القطاع العريض من الطائفة الشيعية فضلاً عن جمعية العمل الوطني الديمقراطي

وجمعية التجمع القومي وكلاهما تمثلان القطاع المتنفذ من القوى اليسارية الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أكتوبر الماضي.

ومن هنا, فقد هدفت الزيارة إلى إبعاد تأثير العامل الإيراني عن مجريات الأمور الداخلية في البحرين, بكونها أكدت على أن علاقة الحكومة البحرينية بالقوى الشيعية داخل البحرين هي شيء مختلف عن علاقة البحرين بإيران.

وفي الواقع, فإن المزيد من الإصلاحات السياسية في البحرين وأيضاً في إيران التي بدا النظام السياسي فيها يعاني من أزمة كبيرة خلال السنوات الأخيرة يمهد لتمتين العلاقات بين المنامة وطهران, حيث أن المزيد من الإصلاحات في البحرين يمهد الطريق أمام تكريس مبدأ المواطنة والمساواة بين كافة طوائف المجتمع بما يعني انصهار الشيعة في المجتمع البحريني, الأمر الذي ينفي وجود الادعاءات باضطهاد الشيعة, ويكرس في الوقت نفسه ولاء الشيعة للنظام الحاكم في البحرين, ومن ناحية أحرى, فإن تواصل عملية الإصلاح في إيران من شأنه أن يساهم في خلق سياسة متوازنة تجاه العالم الخارجي بما فيه بالطبع البحرين.

ترف لا تحتمله مصالح الأمة

د.محمد السعيد إدريس[1]

في الوقت الذي تتظاهر إيران فيه برغبتها بتحسين علاقاتها مع دول العالم الإسلامي, إلا أن ثمة سياسات إيرانية تقف عائقاً أمام هذا الهدف, حيث تلجأ إيران عادة إلى رمي الكرة في مرمى الخصم, وهذا المقال يبين التخطيط الإيراني فيما يتعلق بإعادة علاقاتها مع مصر ويوضح لنا موقف الحكومة المصرية تجاه إيران, ويمكن اعتباره نموذجاً لمواقف دول عربية أخرى, ومن المهم فهم المنطق الذي يتعامل به الإيرانيون مع الحكومات العربية حتى نستطيع فهم حقيقة التحركات السياسية بينها, وكاتب المقال هو الدكتور محمد السعيد إدريس رئيس تحرير مجلة مختارات إيرانية التي يصدرها مركز الأهرام في القاهرة.

استطاع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالتعاون مع معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية أن يرسي قاعدة مهمة في العلاقات بينهما وفق بروتوكول للتعاون المشترك, هي الندوة السنوية التي تعقد بين طهران والقاهرة بالتبادل بهدف محدد هو البحث في كيفية تطوير العلاقات المصرية-الإيرانية والنهوض بها, آخذين في الاعتبار الآثار التي يمكن أن تحدثها التطورات الدولية والإقليمية في هذه العلاقات.

وكان واضحاً منذ اللحظة الأولى للمسؤولين في الجانبين أن هدف الندوة السنوية ليس مجرد إعادة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين, بل والاســتمرار في بحث ســبل تطوير هذه العلاقات بعد عودة العلاقات الدبلوماسية. فعودة العلاقات ليست غاية, بل هي وسيلة مساعدة لتطوير العلاقات, ومن ثم أمكن تأمين استمرارية انعقاد هذه الندوة السنوية.

وقد شهدت طهران أعمال الندوة الثالثة في الفترة من (10-11 ديسمبر 2002) وكانت الندوة الأولى قد عقدت في طهران أيضاً (يوليو 2000), ثم عقدت الندوة الثانية في القاهرة (يوليو 2001) وظهرت أعمالها في كتاب صدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية تحت عنوان "تطوير العلاقات المصرية-الإيرانية", ومن المقرر أن تصدر أعمال الندوة الثالثة في كتاب أيضاً.

[1] مختارات إيرانية عدد 30/يناير 2003

كانت أوراق ومناقشات ومداخلات الندوة الثالثة في طهران والأجواء التي عقدت فيه هذه الندوة شاهداً على صواب فكرة انعقاد هذه الندوة السنوية, فقد تم تجاوز حاجز التوجس بين الطرفين وتعمقت مشاعر الثقة, وزادت القناعة بصواب الطريق الذي تم اختياره, وأصبح كل طرف أكثر فهماً وإدراكاً لمواقف الطرف الآخر وللقضايا الخلافية, والأهم من ذلك هو الوصول إلى قناعة بأنه مهما كانت هناك خلافات في الرؤى ومهما كانت هناك قضايا خلافية فإنها لا تبرر بأي حال من الأحوال التقاعس عن الاستمرار في هدف النهوض بالعلاقات خصوصاً إذا قورنت هذه الخلافات بالمكاسب التي يمكن أن تتحقق في إطار التعاون المشترك, حتى وإن كان هناك إدراك للمخاطر والتهديدات الناتجة عن تطورات البيئة الدولية والبيئة الإقليمية للعلاقات بين البلدين, وهي تطورات تهدد المصالح الوطنية والأمن الوطني والسيادة الوطنية للبلدين, فضلاً عن تهديد الأمن والاستقرار الإقليمي بما ينعكس سلبياً على مصالح البلدين.

فعلى مستوى فهم الطرفين للتطورات الدولية كشفت الحوارات والمناقشات عن وجود تقارب كبير في فهم مغزى تداعيات ونتائج أحداث 11 سـبتمبر الأمريكية على النظام العالمي والاستقرار الدولي الذي بات خاضعاً لجنوح أمريكي مبالغ فيه نحو استخدام القوة المفرطة لمحاربة ما تسميه الولايات المتحدة بـ "الإرهاب الدولي".

فقد ابتدعت واشنطن مبدأً جديداً لسياستها الخارجية هو مبدأ "الحرب الوقائية" تتحرك بموجبه لشن الحرب ضد أي مصدر تعتقد أو تشك أو تتخوف من أنه يمكن أن يمثل تهديداً للمصالح الأمريكية, وفق هذا المبدأ أبدت الولايات المتحدة استعدادها لشن حربين ناجحتين في وقت واحد, واتجهت إلى تقسيم العالم إلى قسمين الأول مع أمريكا وضد الإرهاب, والثاني ليس مع أمريكا ومن ثم فهو مع الإرهاب.

كما أدرك الطرفان المصري والإيراني وجود انحراف في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب التي تحولت إلى حرب ضد الإسلام ورموزه والمسلمين بقدر كبير من الإسراف في توجيه التهم والتهديدات, وممارسة الضغوط ضد دول عربية وإسلامية والتدخل في شؤونها الداخلية بدعوى الحرب ضد الإرهاب, وعلى المستوى الإقليمي أدرك الطرفان المصري والإيراني وجود ارتباط قوي بين العدوان الذي تعتزم الولايات المتحدة شنه ضد العراق, وحرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني, وتجاوز هذه القوات لكل ضوابط ونصوص الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية فقد استطاع اريئيل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية أن يقنع الأمريكيين بأن حربه ضد الانتفاضة هي حرب ضمن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب, و أن الإرهاب " الفلسطيني " هو أصل البلاء الذي فجر كل أشكال الإرهاب الأخرى, وأن حربه ضد الفلسطينيين هي الحرب الحقيقية ضد الإرهاب.

كما أدرك الطرفان أن الغزو الأمريكي المزمع ضد العراق سوف تتجاوز نتائجه السلبية وتداعياته حدود الأرض العراقية, وأن الحديث الأمريكي عن تغيير الخرائط السياسية في المنطقة لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني على أيدي قوات

الاحتلال الاسرائيلي ولا عن مشروع السلام الإسرائيلي للشرق الأوسط, فحرب الخليج الثالثة يراد بها تحقيق الأهداف التي عجزت واشنطن عن تحقيقها عقب حرب الخليج الثانية خصوصاً ما يتعلق بالنظام الأمني الجديد للشرق الأوسط وإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي جديد بديل للنظام العربي القائم, وإحداث تغييرات داخلية في أنظمة الحكم العربية ربما يكون نظام الحكم الجديد في العراق بعد إسقاط نظام حكم صدام حسين نموذجاً للتغيرات المطلوبة في الدولة العربية, وقد يكون مخطط تقسيم وتفتيت هذه الدول مطروحاً في حالة فرضه ونجاحه في العراق.

إدراك كل هذه التطورات كان دافعاً للطرفين للمطالبة بتعاون مصري – إيراني حقيقي لمواجهة أخطارها:

-فقد طالب الطرفان بدور مصري-إيراني تشارك فيه دول عربية وإسلامية أخرى للدفاع عن الإسلام أمام ما يواجهه من تهديدات, وذلك بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لصياغة مفهوم متفق عليه للإرهاب يميز بين الدفاع المشروع عن النفس من أجل الحرية والاستقلال كما أقره ميثاق الأمم المتحدة, وبين عمليات العنف العمياء التي لا تحمل هدفاً سوى الانتقام الأعمى من الخصوم السياسيين أو الأيديولوجيين.

-كما طالب الطرفان بدور مصري-إيراني للدفاع عن روح الإسلام السمحة التي اختطفتها جماعات ظلامية لا ترى " الآخر " إلا مجموعة من الكفار والفسقة لا يستحقون الحياة, ووضعت الأمة الإسلامية في صدام مع كل أمم العالم, فالفجوة بين العالم الإسلامي وشعوب العالم الأخرى لم تكن كما هي الآن بين المسلمين والهندوس, ولا بين المسلمين والبوذيين, ولا بين المسلمين والأرثوذكس في روسيا ولا بين المسلمين والغرب في أوربا وأمريكا, ولذلك لا بد من استعادة المبادرة بجهد مصري-إيراني للدفاع عن الإسلام والمسلمين ومراجعة مسؤولية المجتمعات الإسلامية عن إفراز المنظمات والجماعات الإرهابية, وتصحيح مسار هذه المنظمات والجماعات وامتلاك قدرة عالية على نقد الذات ضمن أدوار وأنشطة ثقافية وفكرية والحوار مع الآخر حول قضايا التعايش والتعاون بين الثقافات والحضارات المتختلفة, كما اتفق الطرفان على دعم نضال الشعب الفلسطيني والانتفاضة والوقوف بقوة أمام المخططات الإسرائيلية, ورفض العدوان الإمريكي على العراق, وتشجيع العراق على التعاون مع الأمم المتحدة وعدم تمكين الولايات المتحدة من اختلاق أية ذريعة لشن العدوان, ورفض أي تعاون مع الولايات المتحدة إذا تورطت في مثل هذا العدوان, والتعاون المصري- الإيراني المشترك للحد من خطر هذه الحرب على الشعب العراقي وتخفيف ويلاتها, والحيلولة دون تقسيم العراق, والتصدي لأي محاولة للعبث بالخرائط السياسية لدول المنطقة أو التدخل في شؤونها الداخلية تحت أية ذرائع سواء كانت محاربة الإرهاب أو الإصلاح الديمقراطي.

اتفق الطرفان المتحاوران في ندوة طهران " الثالثة " حول كل هذه القضايا, لكن كانت هناك قضايا خلافية أخرى يصعب تجاهلها, لكن الاتجاه العام الذي ساد الندوة هو الاتفاق على إعطاء أولوية للقضايا المتفق عليها والمضي قدماً في طريق تعميق التعاون على كافة المستويات مع العمل الجاد على حل القضايا الخلافية, ولكن دون ترك تلك القضايا تؤثر سلباً على

هدف النهوض بالعلاقات المشتركة. هنا بالتحديد كان مأزق ندوة طهران, كما جسدته ورقة الدكتورة جميلة كاديفار عضو مجلس الشورى الإيراني.

والمأزق الذي أعنيه هو كيف يمكن لمصر وإيران أن تقوما بكل المهام المطلوبة لمواجهة أخطار التطورات الدولية والإقليمية ولتطوير العلاقات المشتركة في ظل غياب العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين؟.

المأزق تأكد عندما ركزت ورقة الدكتورة جميلة وأعلنت هي ذلك صراحة وأيدها عدد لا بأس به من الطرف الإيراني في موقفها الذي ألقى على مصر وحدها مسؤولية التقاعس عن إقامة العلاقات, والتأكيد على أن مشكلة عدم عودة العلاقات هي في الأصل مشكلة مصرية– مصرية وليست مشكلة إيرانية –مصرية وأن العامل الخارجي وبالذات العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة يلعب دوراً رئيســـياً في عرقلة عودة العلاقات, ووضع مصر مع كل من " إسرائيل " والولايات المتحدة من بين كل دول العالم التي ليس لها علاقات دبلوماسية مع إيران.

هنا بالتحديد يجب أن تكون لنا وقفة مع الصديق.

-فأولاً: المشكلة ليست مصرية – مصرية, بل هي, وللحقيقة إيرانية – إيرانية. فإيران هي التي قطعت العلاقات مع مصر عام 1979 بقرار من الإمام الخميني, وهي المعنية –إن أرادت- بالتراجع عن هذا القرار, وستجد – وقتها- أن مصر لن ترحب فقط, بل ستكون في قمة السعادة والاعتزاز بعودة العلاقات.

-وثانياً: أنه إذا كان هناك فريق إيراني يؤيد ويطالب بعودة العلاقات يقف الرئيس محمد خاتمي على رأسه, فإن الفريق الآخر المحافظ ما زال رافضاً, أو على الأقل صامتاً على الدعوة لعودة العلاقات, إذ لم يسمع عن السيد علي خامنئي المرشد العام ورجل إيران الأول أنه تحدث عن أهمية أو ضرورة عودة علاقات بلاده مع مصر, وهو الذي يملك مفتاح قرار عودة هذه العلاقات.

فقبول مصر بعودة العلاقات دون وجود توافق إيراني على عودتها يجعل هذه العودة مهددة بالارتداد, ويضع مصر في موقف لا تقبله ولا ترضى عنه.

-ثالثاً: أن الجناح المتحفظ على عودة العلاقات مع مصر يريدها عودة مشروطة وهذا أمر مرفوض, لا تقبله مصر, ولا تقبله أي دولة في العالم, هناك من يطالب مصر بالتبرؤ من اتفاقية كامب ديفيد كشرط لعودة العلاقات. وبغض النظر عن رأي مصر في اتفاقية كامب ديفيد, وواقع الحال المطلب مرفوض لأنه تدخل في شأن سيادي مصري, والعلاقات بين الدول لا تقوم بشروط مسبقة.

-رابعاً: أن الحديث المستمر عن الدور الأمريكي في عرقلة عودة العلاقات بين مصر وإيران يزيد المشكلة تعقيداً, لأنه يتعرض لحرية القرار السياسي المصري, وهذا أيضاً أمر مرفوض, فضلاً عن أن الدور الأمريكي لم يعرقل العلاقات بين السعودية وإيران أو بين الكويت وإيران والبلدان وقعاً على اتفاقيات للأمن (السعودية والكويت) وللدفاع المشترك (الكويت)

ولم تعترض أمريكا وكان الأولى أن تعترض إذا كانت لها اعتراضات على عودة العلاقات بين مصر وإيران.

مطلوب أن تعود العلاقات في أسرع وقت ممكن وهذا مطلب لا يمكن التراجع عنه, ولكن الآمال تتحقق بالجهود والمثابرة وهذه مسؤولية مشتركة للبلدين, ولكل المؤسسات الحكومية والأهلية والبرلمانية وغيرها. مطلوب عودة قوية ومؤمنة ومؤتمنة للعلاقات بين مصر وإيران, ليس عبر الشروط المسبقة, ولكن عبر الثقة المتبادلة والتراضي وانتفاء أي رغبة للتدخل في الشؤون الداخلية.

لقد خرجت ندوة طهران بنتيجة محددة من بين كل ما توصلت إليه مــن نتائج هي أن بقاء العلاقات بين مصر وإيران على ما هي عليه ترف لا تحتمله مصالح البلدين ولا مصالح الأمة الإسلامية.

الرا

هل تعيد إيران حساباتها مع اسرائيل؟

محمد أبو الفضل

باحث وصحفي بجريدة الأهرام[1]

العلاقات الإيرانية الإسرائيلية في ظل الثورة لا تخفى على أحد كما جسّدتها فضيحة " إيران غيت ", والمقال الذي بين أيدينا وإن كان يعيدنا إلى شيء من الماضي القريب, إلا أنه يلفت انتباهنا إلى النقلة النوعية الحالية التي تشهدها إيران تجاه إسرائيل, ومنها قبول إيران بدولة إسرائيلية إلى جانب فلسطين.....المحرّر.

شهدت العلاقات بين إيران وإسرائيل الكثير من المطبات السياسية, لكن صدور بعض الإشارات الإيجابية من طهران حيال تل أبيب أخيراً أثار مجموعة من التوقعات والتكهنات والتخمينات, خاصة أن هذه التلميحات لامست القضية الفلسطينية وما تنطوي عليه من أهمية مركزية في الخطاب الإيراني الموجه إلى إسرائيل, باعتبارها واحداً من الملفات الحيوية التي تتعلق بمقدسات إسلامية, فقد اتخذت طهران موقفاً ثابتاً يرفض التفاوض الفلسطيني مع إسرائيل, تساقاً مع رفضها السابق لاتفاقية السلام التي وقعتها مصر مع إسرائيل, وذلك استناداً على مقولة رددتها الكثير من الدوائر في إيران, عمادها أن " المفاوضات مع النظام الصهيوني الذي لا يبالي تماماً بالقوانين والقرارات الدولية سبيل خاطئ ولا نتيجة ترجى منه "

وبالتالي بدت المقاومة في مكونات الخطاب الإيراني, بغالبية تنويعاته, هي السبيل الوحيد لإنقاذ فلسطين, لذلك فإن التصريحات التي أشارت مؤخراً إلى إمكان القبول بدولة إسرائيلية إلى جانب دولة فلسطينية تحتوي على معان كثيرة ومضامين كبيرة, حيث جاءت في ظل تطورات سياسية مثيرة وأجواء إقليمية دقيقة. وعلى الرغم من التنصل الإيراني. إلا أن تزامنها مع بدء إذاعة " صوت دافيد " بثها أخيراً من إيران بالعبرية يعزز من أهميتها, وقد استضافت الإذاعة منذ البداية رئيس إسرائيل موشيه كاتساف (من أصل إيراني) الذي عبر عن أمنيته في عودة علاقات بلاده مع إيران المقطوعة منذ عام 1979.

وتضاعفت الأهمية السياسية لهذه النوعية من التطورات, في ظل ترافقها مع عدد آخر من الملامح, منها وصف الإذاعة في إحدى برامجها الانتفاضة الفلسطينية بـ " التخريبية " واستخدام بعض المفاهيم والتقديرات الإسرائيلية في التعامل مع الأحداث الفلسطينية, أضف إلى ذلك قيام

المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي بإصدار عفو عن ثلاثة يهود إيرانيين, في مناسبة ذكرى مولد الإمام المهدي المنتظر في شهر اكتوبر الماضي. وقد تم العفو عن 742 سجيناً في هذه المناسبة أيضاً. وقال زعيم الطائفة اليهودية الإيرانية هارون يشائي أنه تم الإفراج عن اليهود

[1] مختارات إيرانية عدد 30 يناير 2003

الثلاثة, وهم جويد بن يعقوب (42 عاماً) وفرامارز كاشي (32 عاماً) وشهروخ بكنها (24 عاماً) بعد أن كان قد حكم عليهم بعقوبات حبس تتراوح بين ثماني سنوات وتسع سنوات بتهمة التجسس لحساب إسرائيل, مما أثار احتجاجاً في معظم أنحاء العالم وقد أوقف 13 يهودياً وثمانية مسلمين في عام 1999 في مدينة " شيراز " بتهمة التجسس. وخلال محاكمة جرت في جلسات مغلقة في يوليو عام 2000 حكم على عشرة يهود ومسلمين اثنين بالسجن ما بين 4 و 13 عاماً مع النفاذ. وفي سبتمبر عام 2000 خففت محكمة الاستئناف العقوبات وأفرجت عن اثنين من اليهود العشرة الذين أمضوا عقوبتهم, هذا الوضع أثار علامات استفهام متعددة إزاء هذه الجملة من التطورات, وجعل بعض المراقبين يرجحون احتمال حدوث تحولات في العلاقات بين إيران وإسرائيل, تأخذ في حسبانها البيئة الإقليمية المحيطة بطهران وما تموج به من أحداث متلاحقة.

في قلب الخطاب الديني:

كانت فلسطين تأتي في قلب الخطاب الديني والسياسي للإمام الراحل الخميني منذ بداية ظهوره في عام 1963 وعلى الرغم من البعد الجغرافي, إلا أنه تعامل معها كقضية داخلية أو قضية حدودية, فطول سنوات صراعه مع الشاه كان الخميني يربط بينه وبين إسرائيل وكأنهما شيئان متلاصقان ووجهان لعملة واحدة, وبعد نجاح الثورة الإسلامية بدت كل إيران بمثابة العمق الاستراتيجي للانتفاضة الفلسطينية, وتعد فتوى الخميني بجواز صرف الحقوق الشرعية لصالح العمل الفدائي المجاهد من المواقف البارزة تجاه القضية الفلسطينية.

وفي إبريل الماضي قال آية الله خامنئي " إن المنظمات الفلسطينية المناضلة مثل فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وسائر الجماعات الجهادية, هي السبيل الحقيقي لإنقاذ فلسطين لأنها أدركت معنى الفداء والتضحية وأدركت حقيقة أن العدو عاجز أمام العمليات الاستشهادية وأن الشعب الفلسطيني باختياره طريق الاستشهاد يجعل المسؤولين في قيادة الحكم الذاتي (الفلسطيني) يصمدون في مواقعهم ولا يسلمون ", ووصلت المسألة إلى حد اعتبار بعض القيادات الإيرانية, خامنئي ورفسنجاني, تطبيع العلاقات مع إسرائيل خيانة عظمى للإسلام والعرب والفلسطينيين وعلى هذا الأساس جرى الكثير من المياه وعارضت طهران عملية التسـوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين, لذلك فإن أي تغيير في آليات التعاطي الإيراني مع إسرائيل يثير الانتباه ويفرض قراءة مفرداتها بصورة تتلاءم مع المجريات الإقليمية الراهنة.

والواقع أن بعض الدراسات العربية تفرق بين عنصرين, هما اليهودية والصهيونية في التعامل الإيراني مع إسرائيل, حيث يقوم الرأي الرسمي حول اليهودية على الأساس نفسه الذي وضعه الإمبراطور قورش الأول مؤسس أول امبراطورية فارسية عند تحريره اليهود من " السبي " البابلي, وهو يقوم على أن اليهود جنس له شبه كبير بالجنس الآري, ويمكن الاستفادة منهم بمزيد من الإغراء بالمصالح, وعلى هذه القاعدة استفادت طهران من اليهود خلال الحرب مع العراق, كوسطاء يعقدون الصفقات مع الدول الغربية لإمداد إيران بما تحتاجه من المؤن والعتاد, ففي عام 1980

باعت تل أبيب لطهران صفقة أسلحة قيمتها 500 مليون دولار, شملت قطع غيار لطائرات الفانتوم A4 وفي العام التالي لعب تاجر السلاح يعقوب نموردي دوراً في صفقات الأسلحة بين الجانبين بموجبها تسلمت إيران شحنات من صورايخ " الهاون " وكان نموردي هو أحد أبطال الفضيحة المعروفة " إيران جيت " بين واشنطن وطهران خلال عهد إدارة الرئيس رونالد ريجان, ولم يقف الحال عند هذا الحد, بل تسلمت إيران في عام 1982 شحنات أسلحة جديدة من خلال صفقة مع إسرائيل, عقدها تاجر يهودي من أصل إيراني يدعى فاروق عزيزي, وفي العام نفسه اشترت طهران صوايخ جوية من نوع (سايدو نيدر), ونشرت صحيفة " التايم " في 25 يوليو 1983 أن طهران تسلمت ألف جهاز تليفون للاتصالات العسكرية من إسرائيل, وفي عام 1986 باعت إسرائيل لها 2800 صاروخ W.O.T. وما يزيد على ألفي صاروخ مضاد للطائرات.

وقالت بعض الأوساط السياسية أن شحنات الأسلحة الإسرائيلية التي تلقتها الجمهورية الإسلامية خلال حربها مع العراق جاءت في إطار صفقة نجحت من خلالها تل أبيب في تهجير حوالي 55 ألف يهودي إيراني على إسرائيل... وتمت عمليات التهجير برعاية ووساطة نمساوية ولم تحل الثوابت الإسلامية دون تحقيق المصلحة الإيرانية أثناء حربها مع العراق, الوضع الذي يلفت الانتباه إليه حالياً بعض المراقبين, حيث أشاروا إلى عدم استبعاد حدوث اتصالات جديدة بين الجانبين, إذا استشعر النظام الإيراني وجود ضرورة أو مصلحة سياسية أو درء مخاطر معينة, في ظل بيئة إقليمية جديدة, أما الصهيونية فهي العدو الحقيقي لإيران, لأن مضمونها الاستراتيجي يتعارض تماماً مع استراتيجية النظام الإيراني كما تتقاطع أنشطتها الفعالة مع نظيرتها الإيرانية في مختلف أنحاء العالم وفي نظر كثير من الدوائر الإيرانية تمثل إسرائيل بؤرة النشاط الصهيوني مما يجعلها قطباً متنافراً مع إيران, لا سيما أن التحديات الأكبر تكمن في الشق الأمني وقد حرصت النخب الإيرانية الحالية على نفي اتهام بلادهم بالارهاب ورمي الكرة في فناء إسرائيل, إذ اعتبر الرئيس محمد خاتمي أن " النظام الصهيوني أكبر مظهر للإرهاب الدولي والعنصرية العالمية ".

مصدر تهديد الأمن:

وفي المقابل, تنظر إسرائيل إلى إيران باعتبارها واحدة من الدول التي تشـــكل تهديداً أمنياً لها, بحكم إيديولوجيتها الظاهرة وإمكاناتهـا التسـليحية واستعداداتها العسكرية, فضلاً عن البعد الجغرافـي, وإذا أخرجنـا مصـر مـن المعادلة الاستراتيجية بسبب التزامات التسوية السياسـية ومعاهـدة السـلام مع إسرائيل, واستبعدنا سوريا بسبب جملة من الحسابات المعقـدة, داخليـاً وإقليمياً ونحينا العراق جانباً بسـبب ظروفـه الراهنـة, فـ إن إيـران تبـدو هـ ي الدولة الأكثر تأهيلاً لتشكل خطراً مباشراً على إسرائيل, لذلك راجــت خلال الأشـهر الماضـية حملـة منظمـة فـي بعـض الأروقـة الإسـرائيلية طـالبت باستهداف طهران, ربما قبل بغداد, وتـم تسـويق معلومـات مختلفـة بشـأن قدراتها النووية والعسـكرية, والاشـارة مـ ن حيـن لآخـر لمفاعـل " بوشـهر " والدور الروسي في تطويره, ليكون مستعداً لإنتـاج أسـلحة نوويـة واسـتفاد

الإعلام الإسـرائيلي مـن التوجيهـات الأمريكيـة حيـال إيـران الـتي تضـعها واشنطن ضمن دول ما يسمى " محور الشر" مع العراق وكوريا الشمالية.

وفي هذا السياق لا تألو إسرائيل جهداً في الربط بين إيـران والفصـائل الإسلامية في الاراضي الفلسطينية المحتلة, حيث تروج لاتهامات كـبيرة إزاء قيام طهران بتقديم السلاح لها الذي تحارب به إسـرائيل وتحـض علنـاً علـى المزيد من العمليات الاستشهادية, وإذا كـانت طهـران تنكـر الأولـى فإنهـا لا تنفي الثانية, تأسيسـاً علـى منهـج يحـض قتـال الإسـرائيليين بكـل مـا أوتـي الفلسطينيون من قوة. وفي هذا المضمار تستغل إسرائيل الارتباط المعنوي بين إيران وحزب الله لشن حملة أكاذيب موسـعة حـول دورهـا فـي التفـوق الذي ظهر عليه الحـزب طـوال السـنوات الماضـية, وبالتـالي تطـالب دومـا بتفكيك الارتباط بينهما من خلال مواصلة الضغط على طهران للكف عن إيـة محاولات لاستمرار أو تطوير التعاون والتنسيق بينهما.

وقد حرك الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش فـي شـهر يوليـو الماضـي وما أعقبه من تعليقات الكثير من المياه تجاه إيران, حيث أشار فيه إلـى أنـه تخلي عن الآمال فـي أن الرئيـس خـاتمي وجمـاعته يمكـن أن يتقـدموا فـي الإصلاحات ويشرعوا بحوار مع واشنطن " وذلك كطريق لإحداث تغييـر كـبير في العراق, في ظل تزايد الممانعات الإقليمية والدوليـة لضـرب بغـداد فـي ذلك الوقت, ودفعت إشارة بوش التيار المؤيد لخيار إيران أولا للتحرك علـى الصـعيد الإعلامـي, حيـث تـولت الدعايـة الصـهيونية الترويـج عـبر مقـالات وتصريحات بشأن مخاطر النظام الإيراني على المصالح الإمريكية وأنه يعوق حدوث أية تحركات جادة نحو العراق وأن الجمهورية الإيرانية في حالة أزمـة وتتجه إلى انفجار اجتماعي وسياسي يمكن استثماره بصورة جيدة.

وتعمد بعض المسؤولين في إسـرائيل التضـخيم مـن هواجسـهم بشـأن تكوين تحالف –غير معلن- بين الرئيـس الفلسـطيني ياسـر عرفـات وإيـران باعتبار أن ذلـك يمنـح الفلسـطينيين رادعـاً تسـليحياً جيـداً, وقـد تجـدد هـذا الحديث عقب إعلان إسرائيل في أوائل عام 2002 عن ضبط سـفينة تحمـل 50 طناً من الأسلحة الإيرانية, من بينها أسـلحة مضـادة للـدبابات وصـواريخ يمكن أن تصل إلى المدن الإسرائيلية, وزعمت إسـرائيل أيضـاً أنهـا قبضـت على ثلاثة أعضاء من حماس تلقوا تدريباً خاصاً لمدة سنتين في دورة خاصـة لتدريب ضباط الحرس الثوري في منطقة " دار قزوين " خارج طهران, لكن المسئولين قالوا أنه ليست لديهم أدلة على أن نشـطاء المخـابرات الإيرانيـة يعملون مباشرة في الضفة الغربية وغزة.

ونفت السلطة الفلسطينية أية علاقة مع إيران في مجـال الصـراع ضـد إسرائيل وعدم معرفة الرئيس عرفات أيـة معلومـات عـن شـحنة الأسـلحة, واعتبرتها السلطة محاولة إسرائيلية للإساءة للفلسطينيين وتبرير العمليـات العسكرية, كما نفـت طهـران تورطهـا مـع الفلسـطينيين أو تقـديم شـحنات أسلحة,وقال علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني " ليست لـدينا أيـة علاقـات مع عرفات ولم تتخذ خطوات من جانب أيـة منظمـة إيرانيـة لشـحن أسـلحة للأراضي المذكورة ".

واستمرت الدعاية الإسرائيلية في حرصها على تبرير إخفاقات حكومة شارون بالربط بين إيران والمقاومة الفلسطينية, فقد زعمت بعض الصحف الإسرائيلية أخيراً مثل " هآرتس " أن طهران عمقت أخيراً نفوذها في أوساط التنظيمات الفلسطينية في المناطق المحتلة, عبر إقامة صلة مباشرة مع ناشطين في الذراع العسكرية لفتح " كتائب شهداء الأقصى " وحضها على تنفيذ عمليات تفجيرية, وادعت مصادر إسرائيلية أن التعليمات الإيرانية تصدر عن طريق عناصر " حراس الثورة الإيرانية " التي أشارت إلى وجودها في لبنان عن طريق حزب الله وحركة فتح في لبنان وأن هذه التعليمات توجه أساساً لناشطي فتح في نابلس, وبفعل هذه العلاقة نفذت فتح عمليات استشهادية كانت في السابق قاصرة على تنظيمات إسلامية.

نقلة... ولكن:

فهل بعد كل هذه التقديرات يمكن أن تحدث نقلة نوعية كبيرة في اتجاه تطوير العلاقات بين إيران وإسرائيل؟.

على الرغم من صعوبة الحصول على إجابة قاطعة حول هذا السؤال إلا أن المؤشرات الحالية التي رصدناها من بعض المصادر المتابعة للمشهد الإيراني انقسمت إلى اتجاهين:

الأول, يعتقد أن القبول بدولة إسرائيلية إلى جانب فلسطين يتناقض مع الخطاب الرسمي الذي تتبناه طهران منذ اندلاع الثورة الإسلامية. وحتى لو كانت هناك تباينات مع السلطة الفلسطينية, فإن إيران تعول كثيراً على حركات المقاومة المختلفة, من الجهاد إلى حماس مروراً بالجبهة الشعبية وغيرها. ومعنى القبول رسمياً بإسرائيل التأثير بقوة على بعض الثوابت الأساسية لأن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه يخص قضية القدس الشريف التي تزعم إسرائيل أنها عاصمتها الأبدية كما أن الكونجرس الأمريكي وافق أخيراً على قرار نقل السفارة الأمريكية إليها باعتبارها عاصمة إسرائيل المزعومة, المهم أن هذا التيار من المراقبين يشكك في جدوى تصريح آية الله أصفى بشأن دولة إسرائيلية بجانب فلسطين, ويقلل من مسألة إنشاء إذاعة عبرية وإطلاق سراح يهود من السجون الإيرانية, ويلخص أهدافها في توصيل رسالة طهران الإعلامية إلى الداخل الإسرائيلي وليس العكس والتي تطالب باسترداد الحقوق الفلسطينية وتاكيد ديمقراطية الجمهورية الإيرانية.

أما الاتجاه الثاني, فيرى أن هذه التطورات تنطوي على أبعاد دقيقة, وأنها جاءت من رحم حسابات عميقة فرضتها طبيعة الأجواء الحرجة التي تخيم على سماء طهران حالياً, وهي عملياً تنهي فرضية وجود دور إيراني قوي في مجابهة إسرائيل. وقد كانت هذه النوعية من المواقف الإيرانية المتوقعة من جانب بعض الأوساط السياسية, في ضوء خطوات الرئيس محمد خاتمي التي تتسم بالبرجماتية السياسية ومحاولة إصباغ خطواتها بشيء من المرونة التي تأخذ في اعتبارها حسابات المكسب والخسارة على الدولة الإيرانية, وينظر هذا الفريق من المراقبين إلى التهديدات الأمريكية والتحذيرات الإسرائيلية المتواصلة لطهران بأنها دفعت إيران لاتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تبدو متوافقة مع حصيلة التوجهات

الأمريكية, من أفغانستان وحتى العراق ومروراً بمفردات الخطاب الأمريكي ضد " الإرهاب " حتى يتسنى تفويت الفرصة على استهدافها بعد العراق.

فهناك عدد كبير من المؤشرات لا يستبعد وضع إيران على قائمة الدول المطلوبة, أمريكياً وإسرائيلياً, تصفية بعض المسائل السياسية معها, إذ لا تستقيم أية ترتيبات في المنطقة دون تسكين هذه الجبهة بصورة مرضية, من ثم على طهران إعادة صياغة أوجه علاقتها مع حزب الله الذي تتعامل معه بحسبانه واجباً مذهبياً وثورياً, وكذلك مع حركتي الجهاد وحماس في الأراضي الفلسطينية, لا سيما أن هذه التنظيمات المقاومة للاحتلال تأتي في مقدمة الجهات الموضوعة على اللوائح الأمريكية والإسرائيلية " للإرهاب " واستمرار العلاقة معها يستوجب تحمل تكاليف سياسية باهضة.

وبغض النظر عن قبول طهران بدولة إسرائيلية رسمياً أم لا, فإن هناك الكثير من معالم التغيير في الخطاب الإيراني حيال عدد من القضايا والملفات, بشكل يسهل توقع حدوث هذا الاختراق عملياً في المستقبل, لأن إعلان آية الله أصفى يرمي إلى:

أولاً: جس نبض الشارع الإيراني, الذي جاءت حصيلة رده متحفظة وليست معترضة, كما كان متوقعا من جانب بعض الدوائر, وبالتالي يمكن المضي في خطوة من هذا النوع,

ثانياً: التخفيف من وطأة الادعاءات الإسرائيلية, بأن طهران لديها بعض الأوراق المؤثرة في لعبة التوازنات الإقليمية لذلك فالأيام المقبلة قد تكشف لنا عن معالم خريطة جديدة لتلك المعادلات والتوازنات الإقليمية.

كلمة النجف

سمير عطا الله

منذ مقتل السيد محمد باقر الحكيم في النجف مع حوالي مائة من مناصريه ورفاقه، ساد مناخ من الصمت والترقب والغموض، حول ما كان يقال انه صراع حول الزعامة الدينية الشيعية في العراق. وكان بين ابرز الاسماء المطروحة ثلاثة يجمع بينهم ان اباءهم ذهبوا ضحية النظام السابق. اي محمد باقر الحكيم نفسه، والسيد عبد المجيد الخوئي، والسيد مقتدى الصدر، نجل السيد محمد صادق الصدر الذي اغتاله النظام العام 1999 في عملية ترك عليها بصماته وتوقيعه في صورة معلنة ومتعمدة.

قتل الخوئي غداة عودته من لندن طعناً بالسكاكين وهو يؤدي الصلاة في مسجد الامام علي. وقد سحبت جثته الى الخارج حين اطلقت عليها «رصاصة الرحمة». وعوملت المسألة على انها قضية سياسية داخلية. ولم يخف كثيرون امتعاضهم من عودة الخوئي ولا ارتياحهم لمقتله. وبعد مقتل باقر الحكيم، ذي الارجحية السياسية والدينية والشعبية، ظل في الصف الامامي السيد مقتدى الصدر، الزعيم الاكثر شباباً وتشدداً وكذلك اعتراضاً على «المرجعية» ومكانتها ودورها. ويتميز الصدر بالاصرار على طروحات اجتماعية وسياسية لا تقبل مهادنة او مراجعة. وقد اتصلت به شبكة تلفزيونية دولية من اجل مقابلة فوافق. ولدى اعداد الترتيبات للبث رفض التحدث (بالهاتف) الى السيدة التي كلفت اعداد النقل لأنها امرأة. وقدمت له كرسي في الاستديو، فرفض الجلوس عليها واقتعد الارض. وحاول الفنيون ان يعلقوا في صدره «المايكروفون»، فرفض قائلاً انها آلة شيطانية. ثم طلب منه ان يضع السماعة في اذنه لكي يصغي الى الاسئلة التي سيطرحها المذيع عبر الاثير فرفضها باعتبارها، ايضاً، آلة شيطانية. وفي النهاية تم الاتفاق على ان يطرح المذيع الاسئلة على مساعد للسيد الصدر (بواسطة السماعة والمايكروفون) ثم يقوم هذا بدوره بنقلها، فيرد السيد الصدر عليها.

وتشكل هذه الالآت الشيطانية مسألة مهمة في دعاوى الزعيم الشاب. ويقود الرجل حركة سياسية شعبية في بغداد حيث سميت «مدينة صدام» «مدينة الصدر» فور سقوط النظام. وقد سيطرت الحركة التي يقودها الزعيم الشاب على جميع المرافق فيها ومؤسسات ومكاتب حزب «البعث». غير ان الرجل لا يتمتع على ما يبدو، بالولاء نفسه في النجف وبقية الجنوب. ففي وقت تحتشد «الحوزة العلمية» بالعلماء الكبار والمتقدمين، لم يبلغ هو بعد الثلاثين. وتقول «الديلي ستار» انه عندما يقتضي الامر وتفرض المناسبة، يأتي المؤيدون بالباصات من «مدينة الصدر» الى النجف من اجل اظهار التأييد والقوة. ويلاحظ ايضاً ان زعيم «جيش المهدي» يميل الى استخدام اللغة المحكية فيما يحرص العلماء والفقهاء عادة على النطق الفصيح والخطاب البليغ حتى في اليوميات الصغيرة. ومن المبكر طبعاً الآن تمييز اي اتجاه ارجحي في موضوع الزعامة، حتى في غياب باقر الحكيم نفسه. فالمسألة طبعاً تتعدى الفرد الى التيار الروحي والسياسي. وشكل مقتل الحكيم في «الصحن

الرا

الحيدري» هزة كبرى في الطائفة الشيعية وطرح اسئلة كـثيرة فـي العمـق. ولم يخرج من «الحوزة» الى الآن اي مؤشر فـي اتجـاه البـدائل المطروحـة وطبيعة الاتجاه الوطني الذي ستختاره الاكثرية، برغم اندفاع الصدر الشــديد ومعه «جيش المهدي».

الرا

من هم رجال بشار الأسد؟

تقارير أميركية بالأسماء والمواقع

هـذا التقريـر أعـدته مراكـز أبحـاث أميركيـة, ويتنـاول تركيبـة النظـام السوري, والسؤال البديهي الذي يتبادر إلى الأذهـان هـو: لمـاذا صـدور هـذه التقارير الآن في هـذا التـوتر فـي العلاقـات السـورية-الأميركيـة؟ وإذا كنـا لا نرغب في الحديث عن مخططات في هذا السـياق, فإننـا ننشـر مـا ورد فـي هذه التقارير بحذافيره, ليطلع قراء العربية على ما يكتب عن بعض دولنا في الغرب والولايات المتحـدة خاصـة. ومـع أن هـذه التقـارير تضـمنت عبـارات وكلمات معينة لا نحب التركيز عليها, إلا أننا لم نشأ حـذفها أو تغييرهـا, حـتى يتمكن القارئ مـن فهـم اتجاهـات هـذه التقـارير علـى حقيقتهـا, لأن لبعـض الكلمات دلالات معينة, وهذا ما ورد في تقارير مراكز أبحاث أميركية.

يقول تقرير في معهد أبحاث أميركي:

خلال فترة الثلاثين عاماً لحكم حافظ الأسـد فـي سـورية, فـإن الأقليـة العلوية وطبقة السياسيين ذوي الامتيازات والكبار من العسـكريين والتجـار, كل هؤلاء طوروا لأنفسهم فوائد مكتسبة في ظل نظامه. والخـوف الواضـح الذي نشره النظام بين معظم السوريين, كان مرتبطاً بشكل وثيـق بمؤيـدي الأسد, مما جعل هناك إجماعاً واضحاً بين هؤلاء الكبار البارزين بأن الرئاسـة يجب أن تنتقل إلى شخص آخر من نفس العائلة ليحفظ لهم الجـو لاسـتمرار مصالحهم. ولكن هؤلاء الكبار لا يؤيدون بشاراً ضرورة على غيره مـن أفـراد عائلة الأسد الطموحين, إن الألحان العسكرية التي تعزف في سورية تشـير فقط إلى استمرار "جو" النظام السابق, وأنه موضع تقدير فوق الجميع. أما إذا حاول بشار إجمالاً حرمان كبار النظام البارزين مـن امتيـازاتهم, أو أثبـت أنه غير قادر على حماية هـذه الامتيـازات, فـإنهم سـينقلبون عليـه بسـرعة, ويرفعون شخصاً آخر مـن العائلـة إلـى سـدة الرئاسـة, حـتى لـو كـان ذلـك الرئيـس رئيسـاً صـورياً. (ولهـذا يرفـض بشـار تسـمية الحـرس القـديم بـل سماهم أصحاب المصالح في مقابلته الأخيرة).

يعد بشـار سياسـياً مبتـدئاً بالمعـايير السـورية, فحـتى عمـر 28, كـان يدرس بهدوء مهنة الطب, بخلاف أخيه الأكبر باسل الأسد, الطموح سياسـياً الذي كان الوريث الظاهر لدكتاتورية سورية. ولكن كل هذا تغير فـي 1994, عندما قتل باسل في حادث سيارة, بسبب السرعة العالية, حيث نقـل بشـار عندها بسرعة من دراسته لطـب العيـون فـي مستشـفى سـانت مـاري فـي لنـدن, وبـدأ تـدريبه السياسـي. وتخـرج بعجلـة فـي الأكاديميـة العسـكرية السورية في نفس السنة, ورقي إلى رتبة رائـد فـي الحـرس الرئاسـي بعـد شـهرين. لقـد أصـبح بسـرعة مكسـواً تمامـاً بكـل الحليـة الرسـمية للقـوة السياسية, ولكنه لم يثبت نفسه بعد.

أكبر تحد صريح لسلطة بشار من خلال العائلة, جاءت من عمـه المبعـد خارج سورية, رفعت الأسد. لعقدين من الزمـن قـاد رفعـت مؤسسـة دفـاع كبار البارزين (سرايا الدفاع) الحرس الرئاسـي لنظـام الأسـد, والـتي كـانت

الرا

وسيلة قمع المتمردين الإسلاميين في سورية (1980-1982). ونفي بعد إطلاقه محاولة انقلاب فاشلة في 1984, بالرغم من بقائه محتفظاً اسمياً بلقب نائب الرئيس حتى العام 1998. وقد انتظر رفعت فرصة لتسلم الرئاسة لنفسه أو لابنه خريج السوربون سومر 30 عاماً, والذي يدير محطة أخبار فضائية في لندن.

"ما يحدث في سورية مهزلة ومسرحية غير دستورية... الحقيقة الدستورية الشرعية الوحيدة تتجسد في الدكتور رفعت الأسد" قال حافظ قاهر, المتكلم باسم رفعت في إسبانيا. كرر قاهر ادعاء رفعت بأن صرفه كنائب للرئيس في 1998, كان غير شرعي. وقال "في الوقت المناسب سوف يعود رفعت إلى سورية ويتسلم مسؤولياته حسب رغبة الشعب" وأصر قاهر على أن رجوعه سيكون سلمياً, ولكنه أضاف بأن "قوة الشعب والجيش" هي وراء رفعت. وقد أصدر رفعت بياناً أذيع على شبكة الأنباء العربية (شبكة سومر) يعد فيه بأن: "الحرية والديمقراطية ستؤسس في سورية, وسيشارك المدنيون في بناء الأمة واختيار ممثليهم".

أخذ قادة بشار تهديد رفعت بشكل جدي جداً. حسب مصدر رسمي سوري فقد شكلت لجنة من خمس رجال فوراً بعد موت الأسد مسؤوليتها مقصورة على مراقبة واعتقال رفعت في حال دخوله سورية متنبئين مسبقاً بأن رفعت سيحاول العبور من لبنان, فإن القوى السورية زادت من الإجراءات والتدابير الأمنية في مطار بيروت الدولي. وموانئ لبنان, ونقاط العبور المختلفة على طول الحدود السورية اللبنانية, كما أقنع الرسميون السوريون أيضاً واحداً من أبناء رفعت المقيمين في سورية (مضر 27 عاماً) ليعلن انفصاله عن والده بالظهور على شاشة التلفزيون والتصريح: "ليس لنا أب آخر غير حافظ الأسد" ابن آخر لرفعت, فراس, أدلى أيضاً بإفادة علنية لدعم بشار.

لماذا القلق؟

بشار ورجاله قلقون من تحدي رفعت لعدة أسباب. أولاً: أن رفعت لا يزال يمتلك شبكة سرية من المؤيدين في سورية, بينما اعتقلت الحكومة السورية معظم أصوله في وحول اللاذقية في السقوط الأخير. يقدر نطاق ثروته السائلة بـ 2-4 مليار دولار أميركي, وهي أكثر من كافية ليحتفظ بشبكة مناصرين ذات خطر في المجتمع العلوي. وفوق هذا يمتلك رفعت روابط عائلية من خلال تعدد زوجاته (له أربع زوجات), من عائلات بارزة وعشائر في سورية, بالإضافة إلى أبنائه وبناته الـ 17.

بالإضافة إلى ذلك, فإن رفعت طور علاقات حميمة مع الحكومات الأخرى من المنطقة, أكثرها أهمية صداقته الحميمة مع (....). ففي الواقع أن الاثنين مرتبطان عبر الزواج من إحدى أخوات زوجات رفعت الأربع.

حليف آخر مهم لرفعت الأسد: ياسر عرفات, الذي التقى برفعت عدة مرات منذ نفيه من سورية, عرفات أغضب الحكومة السورية كثيراً عندما عامل سومر بن رفعت معاملة البساط الأحمر خلال زيارته للضفة الغربية.

أحد أسباب دعوة عرفات إلى جنازة الأسد كان إبعاده عن رفعت.

الرا

ولرفعت أيضاً علاقات شخصية حميمة بالأسـرة المالكـة فـي المغـرب وقد حضر رفعـت جنـازة الملـك الحسـن الثـاني, بينمـا تغيـب عنه ا الرئيـس الأسد.

في الوقت الحاضر يبدو أن أياً من الـدول العربيـة ترحـب بـدعم سـري لقـوة رفعـت الأسـد, ولكـن هـذا ممكـن الحـدوث فيمـا إذا تغيـرت ظـروف المنطقة الإقليمية.

النظام السوري كان دائماً مخيفـاً أكـثر منـه محترمـاً مـن قبـل الـدول المجاورة, معظمها كان عليها أن تقنع برئيس سورية الجديد, حسـب ترتيـب دولي. وسيكون معظمهم أكثر ترحيباً بلعب ورقة رفعـت, فـي حالـة تـدهور علاقتهم مع سورية. ولعل هذا ما يدفع رفعت إلى الاحتفاظ بوقاره, في ظل الصمت بانتظار ساعة الصفر.

تفيـد بعـض التقـارير أن رفعـت قـد طلـب مـؤخراً مسـاعدة إسـرائيل, حسب "مصادر رسمية" استشهد بها راديو إسرائيل, وأن رفعت أرسل عـدة رسائل للدولة اليهودية عبر مبعوثها في الأمم المتحدة, يهودا لانكري, طالبـاً من إسرائيل دعم مزايدته على السلطة, فـي مقابـل تنـازلات غيـر مفصـلة, اكثر من مرة طلب الرئاسة, وقد اتصـل بالإسـرائيليين ف ي الأشـهر الأخيـرة لولاية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو, من خلال مستشاره السياسي ولكن تم صده بوضوح بمشورة أميركية.

جميل الأسد

فرد آخر من عائلة الأسد, أظهر دعمه لبشار, ولكـن مـن المتصـور أنـه يمكن تطويعه لمعارضته في حالة تجسد مجموعة وجهاء معارضين. أخ آخـر للرئيس السوري, جميل الأسد (ولد فـي 1933) لـم يلعـب دوراً سياسـياً ذا شأن في السنوات الأخيرة, فيما عدا قيامه بمهام في البرلمـان, ليـس مثـل أخويه, جميل ليست لديه أرضية عسكرية. خلال عقد الثمانينـات جمـع ثـروة معتبرة, وترأس جمعيـة دينيـة علويـة فـي اللاذقيـة وبقيـة المـدن السـورية, تدعى المرتضـى وحسـب أحـد المصـادر, فـإن جمعيـة المرتضـى لهـا جنـاح عسكري مسلح, عن طريق شـبكات دفـاع رفعـت الأسـد, وتسـعى بفاعليـة ونشاط إلى دعوة البدو السوريين في الجزيرة, وحمص وحماة إلـى مـذهب العلويين, والذي يتعـارض ويتضـارب مـع آيديولوجيـة حـزب البعـث اللاديني "ظاهرياً", مما يثير غضب المسلمين السنة. حـلّ الأسـد الأب الجمعيـة فـي 1983, وصودر الكـثير مـن مصـادر قـوة جميـل الأسـد فـي 1984, بسـبب علاقاته الحميمة برفعت, ومع ذلك فـإن جميـل وابنـه فـواز مـا زالا يمتلكـان منزلة رفيعة حقيقية, ومؤسسات تجارية, ويستطيعان ممارسـة التـأثير عـبر شبكة مناصرين في اللاذقية. وتقول التقارير إن جميل أمضـى معظـم وقتـه في أوروبـا خلال السـنتين الأخيرتيـن, ولكنـه علـى خلاف رفعـت, سـمح لـه بالعودة لفترات محدودة إلى سـورية فـي وقـت فراغـه, وكـان حاضـراً فـي جنازة أخيه الأسد. وقد تقبل بشار كوريث شرعي لدكتاتوريـة الأسـد, إلا أنـه بالتأكيد يشعر بالغيظ لأنـه حـرم مـن أي منصـب سياسـي أو عسـكري مهـم خلال مدة حكم النظام.

الرا

إذا قرر الجنرالات العلـويين أنهـم بحاجـة إلـى شخصـية مدنيـة راسـخة الإيمان لدعم ذوي الامتيازات العلويين, فإن جميـل سـيكون مرشـحهم رقـم واحد.

أخوان صغيران

ولبشار أيضاً أخوان أصغر منـه, لكنهمـا ليسـا معتـبرين ليكونـا سياسيين ملائمين من قبل معظم المطلعين.

ماهر الأسد: 33 سنة, ضابط بارز في الحرس الجمهوري, رفع مـؤخراً إلى رتبة عقيد أو كولونيل, ولكنه يعتبر انفعالياً سـريع الاهتيـاج مما لا يـؤهله ليكون حاكماً: في أكتـوبر "تشـرين أول" مـن 1999 انزعـج مـن ملاحظات ازدرائية عن عمه رفعت, صدرت من آصـف شـوكت زوج شـقيقتهم الكـبرى بشرى وحليف رئيسي لبشار فأطلق عليه النار في معدته.

-أخوه الآخر: مجد, مهندس كهربائي, يعاني من تاريـخ مشـاكل عقليـة, نتيجة إدمـانه علـى المخـدرات. (وقـد أرسـله أخـوه عـدة مـرات للعلاج في ألمانيا).

من الجدير بالذكر أن أقرباء كثيرين آخرين لبشار, خـارج نطـاق العائلـة المباشر, يحتلون مواقع مهمة في النظام.

آصف شوكت على سبيل المثال, يقال إنه صاحب القرار الحقيقـي فـي دائرة الاستخبارات العسكرية والتي تقع اسمياً تحـت قيـادة الجنـرال حسـن خليل الذي أحيل على التقاعد مؤخراً.

شخص آخر مهم: الجنرال عدنان مخلوف, ابن عم والدة بشـار (أنيسـة مخلوف), والذي يقود الحرس الجمهـوري المكـون مـن ثلاثيـن ألـف جنـدي, حسن التجهيز, وأبناء أخ الرئيس حافظ: عدنان ومحمد الأسد يقودان سـرايا دفاع مكونة من 5 آلاف جندي كقوة أمن وحماية في دمشق.

من يحكم سورية حقاً؟

الانتقال المرتب للسلطة بعد وفاة حافظ الأسد والـذي تـم تكييفـه وفقاً لآليات الخلافة في الدستور السوري, قـد ألقـى الضـوء علـى دور قواعد القـوى الرسـمية: الرئاسـة, مجلـس الـوزراء, مجلـس الشعب, وفوق الجميع حزب البعث.

قد أخفى كذلك الدور الحاسم الذي لعبتـه قواعـد القـوة غيـر الرسـمية تحت كبار العلويين الذين يحتلون مراكز هامة في الجيش والمراكـز الأمنيـة, في وصول بشار الأسد إلى السلطة.

رغـم أن قواعـد السـلطة الرسـمية تصـبغ النظـام بهالـة مـن الاحـترام الجمهـوري, إلا أن أعضـاء السـلطة غيـر الرسـمية وحـدهم الـذين يؤمنـون استمراريته. وقد لعـب كبـار العلـويين بشـكل عـام دوراً ضـئيلاً فـي صـناعة القرار اليومي تحت رئاسة حافظ الأسـد, الـذي كان يفضـل الاعتماد على مستشارين مدنيين, وعلى وزراء المجلس –معظمهـم مـن البعـثيين- فيأخـذ رأيهم في القضايا الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية. ومع ذلـك فقـد

لعب كبار العلويين دوراً بارزاً في قتال المعارضة الإسلامية بين العام 76 وإلى العام 82, وفي إحباط محاولة انقلاب رفعت الأسد في العام 84, وفي ضمان انتقال آمن للسلطة بعد موت الرئيس. ومن المرجح أن يستمروا في لعب دور هام في المراحل المقبلة, في تعزيز قوة النظام, وربما في محاولة الإبقاء على طريقة الأب, أو لعلهم يرسمون طريقة جديدة في الحكم تحت قيادة بشار, إن الطريقة التي يدير بها بشار علاقته مع رؤساء الجيش والقوات الأمنية ستكون مفتاح بقائه واستقرار سورية في السنوات المقبلة.

قواعد قوة النظام غير الرسمية

بعد موت الوريث السابق باسل الأسد في العام 1994, بدأ الرئيس حافظ الأسد في تمهيد الأرضية لوراثة بشار للحكم. وبدأ بالتدريج بإزاحة الضباط الذين يعتقد معارضتهم لانتقال وراثي للحكم, أو الذين –بسبب أسبقيتهم- يحملون طموحات خاصة بهم. ولهذا فإن معظم الأعضاء في قواعد السلطة اللارسمية هم اليوم رجال تم اختيارهم من قبل الأسد الأب في السنوات الست الماضية, إلا أنه ليس من الواضح فيما إذا كانت هذه العملية قد استنفدت كامل خطواتها قبل موته.

القوات الأمنية....

لدى النظام أربعة أجهزة أمنية رئيسية تقوم بمراقبة أية إشارة تعبر عن معارضة, أو انشقاق, بينما تحتفظ بعين مفتوحة على نشاطات القوات الاستخبارية الأخرى.

المخابرات العسكرية: ويرأسها: اللواء حسن خليل, وهو علوي خلف رئيس المخابرات العسكرية على دوبا الذي بقي في هذا المركز لفترة طويلة, وهو علوي أيضاً وذلك بعد استقالته. وأخيراً حل محل حسن خليل آصف شوكت زوج بشرى بعد أحالة حسن خليل على التقاعد.

اللواء غازي كنعان (أبو يعرب) علوي: رئيس الاستخبارات العسكرية في لبنان, وهو يلي خليل في الرتبة, ويتولى حالياً قيادة الاستخبارات العسكرية.

وعلى كل فإن اللواء "آصف شوكت" –علوي- يعتبر الرئيس الحقيقي للاستخبارات العسكرية رغم كونه أدنى رتبة من خليل وكنعان, فهو مقرب من بشار, ومتزوج من أخته الكبرى بشرى. وتقول الأنباء إن شوكت يستمتع بالوصول إلى السلطة اعتماداً على روابطه العائلية بعائلة الأسد. ويرأس علي حواري (الإسماعيلي) إدارة الاستخبارات العامة إلا أن السلطة الفعلية هي بيد رئيس فرع داخلي: اللواء بهجت سليمان (علوي), ورئيس فرع داخلي اللواء إياد محمد (علوي) أما اللواء محمد ناصيف والذي كان يعد الرئيس الفعلي لإدارة الاستخبارات العامة, رغم كونه موجوداً تحت سلسلة من المديرين غير العلويين, في عقد التسعينيات, والذي كان يعد إحدى دعامات النظام تحت قيادة حافظ الأسد, أصبح الآن نائب رئيس إدارة الاستخبارات العامة, رغم كون تأثيره يبدو مستهدفاً. (وتعززت مكانته أخيراً بعد العديد من الإحالات على التقاعد, أو التنقلات).

ويرأس استخبارات القوات الجوية اللواء إبراهيم حجاوي (علوي), خلفاً لسلفه محمد الخولي (علوي) في العام 1987, وكان ذلك على إثر محاولة فاشلة لوضع قنبلة في طائرة إسرائيلية في لندن في 1986. إن طبيعة علاقة حجاوي مع بشار لا تزال غير واضحة, رغم أن استخبارات القوات الجوية تبدو أقل تأثيراً مما كانت عليه تحت قيادة الخولي.

وأخيراً, فإن عدنان بدر حسن (علوي) يرأس الأمن السياسي, وقد تم تكليفه في المحادثات الأمنية الأخيرة مع تركيا. ولا يعرف شيء كذلك عن علاقته مع بشار, ونقلت الأنباء أخيراً خبر إحالته على التقاعد.

الحرس العائلي....

هناك عدة وحدات عسكرية قرب دمشق, لها أدوار أضافية في النظام. ويعتبر الحرس الجمهوري أكثر هذه الوحدات أهمية, وهي عبارة عن فصيل مسلح, وهو الوحدة العسكرية الوحيدة المسموح بوجودها في العاصمة. ويرأسها اللواء علي حسن (علوي) خلفاً لسلفه اللواء عدنان مخلوف (علوي) في 1995, وذلك بعد حدوث مشاحنة بينه وبين بشار. (مخلوف ابن عم زوجة الرئيس حافظ الأسد) ويحتل ماهر الأسد, شقيق الرئيس التالي رتبة عقيد في الحرس الجمهوري, كما يترأس فرقة فيه باعتباره لواء كما كان بشار قبل أن يصبح رئيساً, يرأس الحرس الجمهوري سكرتير بشار الشخصي اللواء عبد الفتاح القدسي.

الوحدة (549)

تعرف أيضاً بسرايا الصراع ويرأسها عدنان الأسد, (ابن عم الرئيس بشار الأسد), وتمثل حلقة دفاع خارجي للعاصمة, وتتقاطع مع الفصيلتين الثالثة والرابعة. (الأخيرة هي وحدة رفعت سابقاً-وحدة 569. والتي كانت معروفة بسرايا الدفاع).

وأخيراً, القوات الخاصة والتي تتألف من 8-10 فرق مستقلة, وفرقة الـ 14 (سلاح الجو).. وهم منتشرون قرب العاصمة, وفي لبنان يرأسهم اللواء علي حبيب (علوي) خلفاً لسلفه علي حيدر في 1994, بعد أن نقلت الأنباء عن الأخير أنه عبر عن معارضته لانتقال وراثي للحكم.

لقد لعبت عدة من هذه الوحدات أدواراً رئيسية في قمع الثورات المضادة للنظام في حلب 1980 وحماة 1982, كما شاركت في الصراع على الحكم بين رفعت الأسد ومنافسيه في أوائل 1984.

ضباط آخرون رئيسيون: رئيس الأركان: اللواء علي أصلان (علوي) ويعتبر ضابطاً سياسياً متخصصاً, وموالياً لبشار, (أحيل على التقاعد ولكنه ما زال لديه سلطات استشارية كبيرة).

والفيالق الثلاثة الذين يقودون القوات:

-في الجولان: فيلق (1).

-وفي لبنان: فيلق (2).

-وفي وسط سورية: فيلق (3).

حلقة بشار الداخلية

في السنوات الأخيرة تم استبدال الكثير من أعضاء "الحرس القديم" بضباط أصغر, يدينون بمراكزهم لاستلام بشار للحكم. ويعد أكثر الأعضاء أهمية في حلقة بشار الداخلية "الضباط الصغار" وهم في الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات من مثل آصف شوكت, بهجت سليمان, إياد محمد, عبد الفتاح القدسي, ماهر الأسد, فراس طلاس (ابن وزير الدفاع). وتضم الحلقة الداخلية كذلك عدة "أعمام" من الحرس القديم رجال في الستينيات من مثل: علي أصلان, مصطفى طلاس, وربما محمد ناصيف, وكلهم علويون باستثناء طلاس وابنه, ولقد عقد بعض الأعضاء في الحلقة الداخلية علاقات زواج, وروابط عمل مع أعضاء من المجتمع السني, بهدف توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام.

إن وضع بعض رجال الحرس القديم مثل علي دوبا ومحمد الخولي وعلي حيدر لا يزال غير واضح. تقول الأنباء إن دوبا وحيدر عارضا رئاسة بشار وهما على الأرجح تحت المراقبة الدقيقة. ومن المحتمل أنهما مع عم بشار المنفي رفعت يستطيعان التسبب في إثارة الإزعاج في حال ما إذا رغبا في ذلك.

التحديات المستقبلية

مع أنه لا يزال عديم الخبرة نسبياً, إلا أن بشار مبتدئ في السياسة السورية فقد حصل على ست سنوات من التحضير للرئاسة.. كما أنه محاط بالمستشارين المتمرسين, رغم كونهم صغاراً. يتبقى أن نرى فيما إذا كان بشار يمتلك رباطة الجأش الكافية لحكم سورية, إلا أن هناك عدة رجال حوله... ماهر وشوكت على الخصوص يعتقد أنهما يمثلان النوعية المطلوبة, في حال ما إذا تطلب الوضع, ليلعبا دور القاسي الذي لا يرحم وهو الدور الذي لعبه رفعت في الماضي. على كل الأحوال, فإن تقلد بشار السلطة قد أحبط الصراع على السلطة بين الحرس القديم. أما منع حصول صراع على السلطة في حلقته الداخلية, فسيكون أحد أكبر التحديات التي يواجهها.

ويحتل بشار الآن محور الجهاز الأمني الضخم الذي أنشأه والده, والذي يديره بمساعدة عدة رجال ممن يظهر أنهم مخلصون من رؤساء هذا الجهاز, وليضمن استمراريته يجب أن يصبح سيداً شديد البراعة لهذا النظام, بحيث يثير رؤساء جهازه الأمني أحدهم ضد الآخر, ويضمن في نفس الوقت, ألا يصبح واحد منهم أقوى مما يجب, او يخرج تنافسهم عن سيطرته. وهذا يتطلب رعاية دائمة, ودبلوماسية شخصية أنيقة, ولمسة ميكافيلية. إن الانشقاقات في قواعد السلطة غير الرسمية ستتطور حتماً من التنافس على ما يهم حقاً في عمليات سفك الدماء... السلطة والمال. بينما سيبني التكافل والتضامن على أسس من الصداقات الشخصية, علاقات الزواج والعمل, وضرورات البقاء والاستمرار.

ومنذ الآن انتشرت شائعات عن وجود متاعب: حيث تقول الأنباء إن ماهر يكره شوكت, كما تقول إنه قد اطلق عليه النار خلال مشادة كلامية, وأخيراً فإن على بشار أن يحبط أي تحالفات ممكنة بين الجيش وبين الطاقم الأمني, حيث إن كلا منهما لا يملك الوسائل للقيام بانقلاب بمفرده, ولكنهما معاً, قد يؤلفان اتحاداً يكون مصدراً للتهديد بالنسبة له. كما أن عليه أن يقلق حيال هؤلاء الذين يشعرون أنه قد تم تجاهلهم باستلام بشار للسلطة, إذ قد يحيكون المؤامرات ضده, وعلى الأخص الأعضاء الساخطين من الحرس القديم الذين تم ترحيلهم إلى المنتجع.

آصف شوكت الشخصية الغامضة

اللواء آصف شوكت ولد في مدينة طرطوس الساحلية 1950 ونشأ في بيئة متواضعة. في العام 1968, رحل إلى دمشق ليتابع تعليمه العالي في حقل القانون. تخرج في 1972, عندما وجد نفسه مشدوداً إلى الآداب, فقد سجل في كلية التاريخ في جامعة دمشق, وكانت اطروحته عن الثورة السورية الكبرى في 1925, ورؤساء الفلاحين الذين قادوها ولأسباب غير معروفة, فقد اهتمامه بالموضوع, واستأجر عوضاً عن ذلك خبيراً ليكتب له اطروحته, واكتشف أساتذته ذلك مما أدى إلى رسوبه, وعندما وجد أنه لا خيار أمامه, أعاد كتابة أطروحته, وحصل على درجته في 1976.

بالعودة إلى الحياة الواقعية, وجد شوكت فرصاً قليلة متوافرة لخبير في التاريخ والقانون, وبقي لعدة سنوات غير موظف, يعيش على نفقة والده المتواضعة, وفي أواخر عقد السبعينيات وجد خلاصه في الجيش السوري وتطوع للخدمة "ووصل إلى العمل كسكرتير لحكمت الشهابي رئيس الأركان السوري", حيث لم يواجه مشكلة في قبوله, فقد كان بعد كل شيء علوياً بعثياً, وهما الشرطان الأساسيان للنجاح. ورحب به رؤساؤه في الجيش, وأثبت أنه داهية ومتفان. مع الوقت كسب احترام كل هؤلاء الذين عرفوه, غالباً كان دمثاً ومؤدباً, لكنه مع ذلك لم يحرز رتبه رسمية في الدولة بعد, وكرجل طموح انتظر فرصة ليتحرك, وكانت هذه عندما تعرف إلى بشرى ابنة حافظ الأسد الأصغر منه بعشر سنوات, والتي عرفت كفتاة ذكية ولامعة بطريقة استثنائية, والتي كانت تدرس الصيدلة في ذلك الوقت في جامعة دمشق, والتي جذبها إلى شوكت بقي غامضاً, فبعد كل شيء كانت أكثر فتاة مؤهلة في دمشق, وكانت تستطيع الحصول على أي شاب مؤسس تستحق, ولكنها اختارت ضابطاً صغيراً بإمكانات متواضعة, مصدر قوته الوحيد كان تعليمه الجامعي. كيف وأين التقيا؟؟ لم يكشف أبداً "يقال عبر مرافقته لحكمت الشهابي إلى بيت الرئيس الأسد؟. المعروف أن باسل شقيق بشرى الأكبر عارض بقوة علاقتهما, حيث اعتبر شوكت كبيراً بالنسبة لها, وشهوانياً لثروتها. ووضح صراحة أنه بالرغم من كونه علوياً فقد كان من طبقة دنيا, ولا ينبغي أن يصاهر عائلة الأسد. وعندما أصر شوكت, اعتقله باسل, حيث وضع خلف القضبان أربع مرات لمنع الاثنين من اللقاء. في 21/1/1994 انتهت مخاوف شوكت بمقتل باسل في حادث سيارة في طريقه إلى مطار دمشق وأصبح الطريق مفتوحاً أمامه ليقوم بتحركه.

ويقال إنه بعد سنة واحدة هربت بشرى مع شوكت, وتزوجته وأخذوا سكناً في المزة, ولم تحصل على مباركة والدها ولا على موافقة العائلة.

بعد عدة أيام وضع لهم الرئيس حافظ الأسد حارساً على الباب, قد يكون لحمايتهم, وعندما بدأت الشائعات تنتشر عن زوجهما, قرر الأسد وضع حد للكلام, واستدعاهم للقصر وأعطاهم موافقته حيث أصبح شوكت صهر الأسد الوحيد. وليكافئ متطلبات وضعه الجديد فقد رقي إلى رتبة لواء.

خلال هذه المدة وبينما كان شوكت يحاول رفع شعبيته في العائلة, ليصبح صديقاً لشقيق بشرى أي بشار طبيب العيون الذي عاد من لندن ليحل محل أخيه الراحل, أصبح آصف صديقاً جيداً لبشار. وبدأ بشار مع الوقت يعتمد على صهره آصف لمرافقته وأمنه واثقا بقدراته. في هذه الأثناء بارك الرئيس حافظ الأسد هذه العلاقة وطلب من آصف أن يدعم بشاراً وأن يلازمه, فقبل آصف المهمة ووعد أن يقوم بها بصدق وإخلاص ومع العام 1998 أشيع بأن آصف شوكت أقوى رجل في سورية. وقد زاد من تدعيم موقعه احتلال صديقه أصلان رئاسة الأركان وذلك بعد إحالة الجنرال حكمت الشهابي السني إلى التقاعد في 1/1998.

فضيحة داخلية

في العام 2000 وخلال الصراع بين رفعت الأسد وأخيه حافظ, وجه آصف شوكت انتقاداً غيابياً حاداً لرفعت بوجود ماهر الولد الثالث لحافظ الأسد الذي بادر بدوره بتوجيه كلمات نابية لآصف, طالباً منه السكوت وعدم التدخل في شأن عائلي يخص آل الأسد. ولكن آصف أجابه بحدة مماثلة بأنه أصبح جزءاً من العائلة. فأصر ماهر على موقفه قائلاً لآصف بأنه لم يكن ولن يكون كذلك ولو كان باسل حياً لكان له شأن آخر. ثم سحب مسدسه وأطلق النار عليه فأصابه في معدته.

قصة الخلاف انتشرت عبر دمشق ووصلت أخيراً إلى صحيفة "ليبراسيون" الفرنسية, التي حررت تقريراً ذكرت فيه الواقعة, وأن آصف يعالج في باريس من جراحه.

وتحت وساطة الأسد الأب تمت المصالحة بين ماهر وآصف, وعين آصف نائباً لرئيس الاستخبارات العسكرية حسن خليل حيث يقال إنه صانع القرار الحقيقي وإن حسن هو الرئيس الفخري للدائرة.

في 10/6/2000 توفي حافظ الأسد, فكان آصف شوكت أحد الأشخاص الرئيسيين الذين تقبلوا العزاء باسم العائلة, ومنذ ذلك الوقت اعتمد بشار على شوكت لتقوية النظام, ولفترة طويلة لا تزال هناك شائعات بأن شوكت يحتل موقع الرجل القوي خلف الستار.

القضية الأساسية

إن قوة شوكت مستقاة من عائلة الأسد فهو لا يملك قاعدة لسيتند إليها, وبما أنه ينتمي إلى أسرة علوية متواضعة فإنه لا يستطيع الاعتماد على الطائفة العلوية لدعمه.

وفي الحقيقة فإنه لا شك في أن هناك بعض الذين اغتاظوا من تقدمه السريع عليهم وأنهم يتربصون به. إن فرصته الوحيدة في استمرار الوجود السياسي عبر اتحاده مع الرئيس بشار ومهادنته للشقيق الصغير ماهر. سيظل شوكت في مركز التطورات السياسية والأمنية في سورية مادام

محتفظاً بهذه الموازنة, وإلى أن تنشأ موازنات ومعادلات جديدة قد لا تغيـب عنها أنيسة مخلوف زوجة الرئيس الراحل, ووالدة بشـرى والـتي يقـال إنهـا تتمتع من خلال أخوال الرئيس بشار بقدر لا يستهان به من التأثير والتوجيه.

الرا

الرا